

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية: العلوم الاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على مكانة المرأة في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات المتزوجات في الوسط الحضري

بالجزائر العاصمة لسنة 2016

رسالة لنيل درجة الدكتوراة

التخصص: علم الاجتماع الثقافي

إشراف الأستاذة: أيت قاسي عزو فريدة

إعداد الطالبة: بطوش صباح

أعضاء لجنة المناقشة

1- د. بوسعادة رشيد..... رئيسا

2- د. أيت قاسي عزو فريدة..... مقرر

3- د. ميموني رشيد..... عضوا

4- د. بورعدة عائشة..... عضوا

5- د. نقاز سيد أحمد..... عضوا

السنة الجامعية : 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد أسرتي
بالأخص زوجي حسين
و أبنائي محمد منير و إكرام.

الشكر

إن الشكر لله أولاً لتوفيقه في إتمام هذه الأطروحة،
ثم الشكر الخالص للأستاذة الدكتورة: آيت قاسي
عزو فريدة لصبرها وتحملها عناء الإشراف، لقد كانت
نصائحها هي الموجه الأول لمجرى الدراسة ووقوفها
إلى جانبي خطوة بخطوة حتى اكتمال ووصول هذا
العمل إلى نهايته.

كما أشكر كل من ساعدني بشكل مباشر وغير مباشر
في إتمام هذه الدراسة.

الفهرس

<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
<u>الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث</u>	
<u>المبحث الأول: الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة</u>	05.....
1- الخطوات المنهجية المتبعة.....	05.....
1-1 أسباب اختيار الموضوع.....	05.....
1-2 الإشكالية.....	06.....
1-3 الفرضيات.....	09.....
1-4 أهداف البحث.....	09.....
1-5 المفاهيم الأساسية.....	10.....
1-6 أهم الصعوبات.....	18.....
1-7 مجالات الدراسة.....	18.....
2- الإجراءات المنهجية المتبعة.....	19.....
1-2 المنهج المتبع.....	19.....
2-2 الاستشهاد التاريخي	20.....
2-3 المنهج الكمي التحليلي.....	20.....
2-4 تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج (SPSS).....	21.....
2-5 الدراسة الاستطلاعية.....	21.....
2-6 مجتمع البحث.....	21.....

22.....	7-2 تحديد العينة.....
22.....	3- أداة جمع البيانات.....
22.....	3-الاستمارة.....
24	3-2 طريقة البيانات الإحصائية الجاهزة.....
24.....	3-3 اختبارات الدلالة الإحصائية.....
26	المبحث الثاني: النظريات والاتجاهات المفسرة لعمل المرأة.....
26.....	1- المرأة عند رواد علم الاجتماع رؤية غربية.....
29.....	1-1- نظرية التنشئة الاجتماعية.....
30.....	1-2- النظرية الوظيفية.....
31.....	1-3- نظرية المساواة بين الجنسين.....
32.....	1-4- نظرية الصراع.....
34.....	1-5- نظرية الدور الاجتماعي.....
34.....	1-6- نظرية التمييز الاقتصادي.....
36.....	2-الاتجاهات الأساسية في دراسة قضايا المرأة رؤية عربية.....
36.....	2-1-الاتجاه المحافظ السلفي.....
37.....	2-2-الاتجاه المعتدل.....
38.....	2-3-الاتجاه التقدمي الليبرالي.....
39.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة عن المرأة العاملة.....
40	1-دراسات العربية:.....
49.....	2-دراسات جزائرية:.....
58.....	3-دراسات أجنبية:.....
61.....	ملخص

الفصل الثاني: تطور الحركة النسوية وارتباطه بالحركة النسوية في أوروبا

65.....	تمهيد.....
66.....	المبحث الأول: تطور عمل المرأة العاملة في الغرب.....
66.....	1- ظهور الحركة النسوية في أوروبا.....
67	2-مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.....

70.....	المبحث الثاني: : تطور عمل المرأة في الوطن العربي.....
70.....	1-رسوخ النظام الأبوي.....
71.....	2- امتداد الحركة النسوية إلى الدول العربية.....
72.....	3-مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.....
75.....	4-الوضعية الاجتماعية للمرأة العربية.....
77.....	المبحث الثالث: : تطور عمل المرأة في الجزائر.....
77.....	1- أوضاع المرأة إبان الإستعمار الفرنسي.....
79.....	2-المرأة الجزائرية في عهد الاستقلال.....
88.....	3-مميزات العمل النسوي
89.....	4- ميادين عمل المرأة.....
91.....	-ملخص.....
	الفصل الثالث: تغير مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية
93.....	تمهيد
94.....	المبحث الأول: المرأة العاملة وشبكة العلاقات الأسرية.....
94.....	1-علاقة المرأة بأبيها.....
95.....	2-علاقة المرأة بأخيها.....
96.....	3-علاقة المرأة بزوجها.....
97.....	4-علاقة المرأة بأهل زوجها.....
97.....	5-تأثير عمل المرأة على العلاقات الاجتماعية.....
98.....	المبحث الثاني: تغير أدوار المرأة في المجتمع ودوافع العمل لديها.....
98.....	1-تغير الأدوار عند المرأة.....
102.....	2-دوافع عمل المرأة خارج المنزل.....
104.....	3-صراع الأدوار عند المرأة العاملة.....
107.....	المبحث الثالث: الأشغال المنزلية بين التقاسم التمييز
108.....	1- تعريف العمل المنزلي.....
109	2- هل الأعمال المنزلية من مسؤولية الزوجة؟
110	3- توزيع الأعمال المنزلية بين الزوجين.....

4-قائمة النشاطات الأشغال المنزلية في الأسرة.....	112
5- الهوية بين العمل المنزلي والعمل المأجور	113
-ملخص.....	113

الفصل الرابع: مكانة المرأة الاجتماعية بين الحق والتمييز

تمهيد.....	115
<u>المبحث الأول: المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية.....</u>	116
1-مسائل الخلاف في قضايا المرأة.....	116
<u>المبحث الثاني: المرأة العاملة في القانون.....</u>	118
1-المساواة في التمتع بالحقوق المدنية.....	119
2-الأهلية القانونية للمرأة.....	119
3-التشريع في قضايا المرأة.....	120
4-قانون الأسرة.....	121
5-المرأة و قانون العمل.....	122
<u>المبحث الثالث: المرأة العاملة والتمييز الجنسي.....</u>	124
1-تعريف التمييز الجنسي وأنواعه.....	124
2-ثقافة التعامل مع المرأة في الجزائر	126
2-1-النسق الظاهر.....	127
2-2-النسق المخفي.....	130
3-مظاهر التمييز الجنسي ضد المرأة العاملة.....	131
3-1-الهيمنة الذكورية.....	132
3-2- العنف الأسري.....	133
3-3-التحرش الجنسي.....	134
3-4-التهميش.....	137
3-5-الاستغلال والتبعية.....	138
-ملخص.....	139

الفصل الخامس: عرض وتحليل البيانات الميدانية

142.....	تمهيد
143.....	<u>المبحث الأول: عرض أهم خصائص مجتمع البحث</u>
154.....	<u>المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى</u>
172.....	<u>المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية</u>
201.....	<u>المبحث الرابع: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة</u>
224.....	الاستنتاج العام
228.....	توصيات
231.....	الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح تطور فئة التلميذات والمتربصات والطالبات في المنظومة التربوية	80
02	يبين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال الفترة 2006-2014	80
03	يوضح تطور مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي	83
04	توزيع العمل النسوي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	84
05	يوضح تطور نسبة النشاط حسب السن والجنس (2004-2015)	85
06	توزيع المشتغلين والبطالين حسب الجنس للسنوات 2010-2011-2012	85
07	يبين توزيع المبحوثات حسب السن	142
08	يبين توزيع المبحوثات العاملات حسب عدد الأبناء	143
09	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن	144
10	يبين توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري	145
11	يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي	146
12	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع المهنة	147
13	يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي للأزوجهن	148
14	يبين توزيع المبحوثات حسب مهنة الزوج	149
15	يبين توزيع النساء العاملات حسب الأقدمية في العمل	150
16	يبين توزيع المبحوثات حسب مدة الزواج	151
17	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة	152
18	يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بالمهن التي يشغلنها	154
19	يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بالرضا عنه	158
20	يوضح علاقة المستوى التعليمي بالرغبة في مواصلة التعليم	160
21	يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة بالأسباب التي دفعتها للعمل	162

166	يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة والإختيار في الزواج	22
172	يوضح علاقة مهنة المبحوثة ونوع المسكن	23
174	يوضح علاقة المهنة بالرضى المبحوثة عن المهنة	24
175	يوضح علاقة المهنة ببدء العمل	25
177	يوضح علاقة المهنة و مكاسبها على الصعيد الشخصي	26
180	يوضح علاقة مهنة المبحوثة والتوفيق بين الأسرة و العمل	27
181	يوضح علاقة المهنة المبحوثة بمساعدة الزوج في شؤون البيت	28
183	يوضح علاقة مهنة للمبحوثة ومهمة تربية الأطفال	29
185	علاقة المهنة ورضى المبحوثة عن دورها داخل الأسرة	30
187	علاقة مهنة المبحوثة وكفاية الدخل الشهري في سد حاجيات الأسرة	31
189	توزيع المبحوثات حسب نوع تفضيلهن مجالات إنفاق المال	32
190	علاقة مهنة المبحوثات ومدى شعورهن بالارتياح في الوسط المهني	33
192	توزيع المبحوثات حسب قيامهن بزيارة الأهل والأقارب	34
193	يوضح توزيع المبحوثات حسب زيارة الجيران والتآزر معهم	35
194	يوضح توزيع المبحوثات حسب النشاط في جمعيات والأحزاب السياسية	36
202	يوضح توزيع المبحوثات حسب وجود فروق في المعاملة بين الذكور والإناث في الأسرة وعلاقته بالمستوى التعليمي	37
204	يوضح توزيع المبحوثات حسب مساعدة الذكور في الأعمال المنزلية وعلاقته بالمستوى التعليمي	38
206	يبين العلاقة بين موقف المبحوثات من تقلص العنف ضد المرأة	39
207	يوضح علاقة سن المبحوثات بتقلص ظاهرة العنف ضد المرأة	40
209	يوضح توزيع المبحوثات حسب مواجهة التمييز في العمل وعلاقته بالمستوى التعليمي	41
211	يوضح علاقة مهنة المبحوثات بوجود التمييز في العمل	42
212	يوضح علاقة مهنة المبحوثات وتعرض إحدى الزميلات للتمييز على أساس أنها امرأة	43

214	يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات والإجفاف بحقهن في الترقية في العمل	44
215	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثات والإجفاف بحقهن في الترقية في العمل	45
217	يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تحسين وضع المرأة في المجتمع.	46
218	يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من مطالبة المرأة بالحرية في إختيار الزوج.	47
219	يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تأهيل المرأة للعمل في كل المجالات.	48
220	يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تولي المرأة لمناصب عليا في المجتمع.	49
221	يوضح توزيع المبحوثات حسب تقديرهن لدور المنظمات الإنسانية في الدفاع عن حقوق المرأة.	50

مقدمة:

عرفت مكانة المرأة خلال العقود الأخيرة تغيرا ملفتا يتفاوت من مجتمع لآخر، ويظهر ذلك جليا من خلال الأدوار المتعددة التي تمارسها في المجتمع، وقد حظيت باهتمام كبير وأقيمت لها مؤتمرات عالمية وتنظيمات دولية وإقليمية ووطنية وإتفاقيات وتشريعات تدعو جميعها إلى ضرورة إشراكها وإدماجها في عملية التنمية وتمكينها من أدوات ووسائل ترقيتها، فهي تظهر أولا ربة بيت مدبرة ناجحة في قيامها بالالتزامات الأسرية وثانيا مساهمتها في سوق الشغل والحياة العامة.

فالمرأة لها قدرات وإمكانات إنتاجية يقتضي الإستفادة منها بشكل فعال في المرحلة التطورية التي تمر بها غالبية البلدان في العالم، ونخص بالذكر الدول العربية وتغير واقع المرأة العربية يظهر في عدة مؤشرات على سبيل المثال : الإتجاه نحو تأنيث البطالة في المنطقة العربية وتفضيل المرأة العربية العمل في القطاع العام على حساب القطاع الخاص لما يقدمه في الأول من خدمات ترتبط بطبيعة المرأة إضافة إلى تحقيقه لقدر من المساواة، إضافة إلى هذا لم تطرأ تغييرات جوهرية على البيئة الإجمالية للقوة العاملة النسائية في قطاعات الخدمات المرتبطة بإعادة الهيكلة العالمية كقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة ويفسر ذلك على ضوء سياسات التعليم، والتوعية المقدمة للمرأة العاملة التي تساهم في تقديم المهارات المطلوبة منها في سوق العمل، ولكي تقدم المرأة أفضل إمكانياتها لابد من معاونتها على القيام بأدوارها المتعددة وإزالة جميع المعوقات التي تقف في طريق تقدمها، إذ أن تقدم المرأة يصب في صالح تقدم المجتمع.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة إجراء الدراسة الراهنة لتكشف ما مدى تغير وضعية ومكانة المرأة من خلال المؤسسات الاجتماعية المرافقة والقوانين والتشريعات المنظمة في إشراكها في عملية التنمية.

تستند الدراسة على معطيات ملحوظة عند الخاص والعام أن التغير الذي يحدث في المجتمع إنما هو شامل ولا تستثنى منه المرأة ويظهر ذلك جليا في تغير وضعية المرأة الاجتماعية ودورها في المجتمع ، ولا سيما النجاح الهائل الذي تحققه المرأة الجزائرية في مجالات التعليم والعمل ومكانتها داخل الأسرة وما مدى مساهمة هذه العوامل في ترقية

مكانتها داخل المجتمع وإنعكاس ذلك في مساهمتها الفعالة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية الجارية ورصد العقبات التي تواجهها المرأة العاملة والتي تتبلور بمستويات مختلفة منها ما يرتبط بالتركيب الاجتماعي ومنها بوظيفة ذلك التركيب ومنها ما تعلق بمستوى العلاقات والقيم والتقاليد وحتى القوانين الاجتماعية. من أجل الإحاطة الشاملة بكل أبعاد الموضوع، قمنا بوضع خطة للدراسة تتحدد في خمسة فصول تتكامل وتتربط لتخدم أبعاد الدراسة وحدودها، بحيث تصدرت الدراسة **بالفصل الأول** الذي خصص -كما هي العادة- للبناء المنهجي أو المقاربة المنهجية للموضوع، ففيه إنطلقنا من الإشكالية التي بدورها إنيثقت من خلاصة وعصارة الدراسات السوسيولوجية التي أنجزت في الموضوع.

الفصل الثاني

خصصناه لتطور عمل المرأة وإرتباطه بالحركة النسوية وجاءت مباحثه الثلاث كمايلي: المبحث الأول يتعلق بتطور عمل المرأة العاملة في أوروبا المبحث الثاني لتطور عمل المرأة في الوطن العربي ثم المبحث الثالث لتطور عمل المرأة في الجزائر.

الفصل الثالث

تتطرقنا فيه إلى تغير مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية وجاءت مباحثه لتستعرض في مبحثه الأول شبكة العلاقات الأسرية للمرأة المتزوجة العاملة، المبحث الثاني حول تغير أدوارها ودوافع عملها، والمبحث الثالث الأشغال المنزلية بين التقاسم والتمييز.

الفصل الرابع

حاولنا في هذا الفصل المعنون بمكانة المرأة الاجتماعية بين الحق والتمييز، أن نستعرض في مبحثه الأول إلى المرأة العاملة في الشريعة وفي المبحث الثاني إلى المرأة العاملة في القانون الجزائري، وأما المبحث الثالث نتناولنا فيه مظاهر التمييز ضد المرأة العاملة في المجتمع الجزائري.

الفصل الخامس

خصصناه للدراسة الميدانية وعرض وتحليل البيانات الميدانية على ضوء الفرضيات المطروحة، وتوزع هذا الفصل على أربعة مباحث ، المبحث الأول تناولنا فيه خصائص مجتمع البحث والمبحث الثاني تحليل وعرض بيانات الفرضية الأولى والمبحث الثالث تحليل وعرض نتائج الفرضية الثانية، بينما خُصص المبحث الرابع لتحليل وعرض نتائج الفرضية الثالثة وأنهينا هذه الدراسة بالنتائج العامة التي توصلنا إليها ثم الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الأول: الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني: النظريات والاتجاهات المفسرة لعمل المرأة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في الموضوع

المبحث الأول: الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

1- الخطوات المنهجية المتبعة:

1-1 أسباب إختيار الموضوع:

عرفت الجزائر في الحقبة الزمنية الأخيرة تصاعد كبير لخروج النساء إلى العمل المأجور بعدما زاد التحاقها بالمدارس والمعاهد والجامعات، حسب بعض الباحثين يشكل هذا عاملا مهما في تقدم وتحسن المستوى المعيشي في المجتمع، ومن هنا رغبتنا تكمن في معرفة وتتبع انعكاسات ذلك على المكانة الاجتماعية للنساء.

رغبة منا كذلك في دعم البحث العلمي في هذا الموضوع وعدم حصره في نتائج دراسات سوسيولوجية تعتبر هي قليلة مقارنة بحجم الموضوع وبالتالي المساهمة في فهم قضايا المرأة ودورها في التنمية، فهي بدون شك عنصرا فعالا ليس فقط في المحيط الخاص بالأسرة و إنما كذلك في المحيط العام أي مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

كما لاحظنا أيضا وجود إهتمام بالموضوع ولعل الإجراءات التي إنتهجتها الدولة في مراجعة القوانين الموجودة وسنها للقوانين التي جاءت لتستجيب ولتعكس التطورات التي تحدث من فترة لأخرى وهو ما يفسر:

- إما إستجابة لما فرض عليها من الهيئات الدولية التي تسعى إلى فرض قوانين موحدة لكافة البشر.
- وإما الوعي الناتج عن ارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع وخاصة عندما تكون الغاية من ذلك هو من أجل رفع الغبن عن شريحة مهمة هي شريحة النساء.

وبما أن كل ما يتعلق بالمرأة يبقى يستحق الدراسة والتعمق والتوسع فإننا سنفتح ونتطلع إلى معرفة كل المرجعيات السوسيولوجية والفكرية التي ركزت على ماهية المرأة ، وأدوارها وعلاقتها بمحيطها.

2-1 الإشكالية:

يرى الباحث علي ليلة " أن التاريخ الحضاري للبشرية، كان تاريخا متغيرا لغير صالح المرأة، بالرغم أن تطور تاريخ المرأة عبر الزمان يكشف أنها عاشت وضعية متدنية مقارنة بالرجل في أغلب المجتمعات البشرية، من تأكيد الرمزية الدينية على المساواة الفطرية بين الرجل و المرأة، بحيث ترسخت فيه ثقافة تقليدية، تحيزت للرجل على حساب المرأة إلى أن تحقق الرشد الإنساني من خلال إبداع الفلسفات التي تأملت حالة و أوضاع الأشياء بغض النظر عن كونه رجلا أو امرأة حيث تؤكد بأن لهما حقوقا و مواطنة متساوية".¹

وقد تأخر الطرح المنادي بتحرير المرأة في أوربا إلى غاية القرن التاسع عشر أي إرتبط بالثورة الصناعية وكذلك بالحروب العالمية أي بعد خروج المرأة إلى مجال العمل المأجور وتعويض الرجل الذي إنصرف إلى الحرب.

أما في العالم العربي ونظرا لإرتباط مسألة المرأة المناهضة لتحررها ومساواتها للرجل فإنها ما تزال في غالبية المجتمعات العربية تخضع للسلطة الأبوية وبالتالي فمكانة المرأة ودورها داخل الأسرة يبقى غامضا ويحتاج إلى مزيد من الدراسات لتتبع التغير الحاصل ليس فقط مكانة المرأة و إنما في العلاقات الأسرية كذلك.

غير أن الإحصائيات تزودنا بمعطيات تشير لتحسن وضعية المرأة العربية بشكل عام بحيث نجد ارتفاع في متوسط العمر المتوقع للحياة للمرأة وذلك إثر تحسن وتطور الرعاية الصحية (الوقائية والعلاجية) وارتفاع الوعي و المستوى التعليمي و صاحب ذلك إنخفاض نسبي في معدلات الوفيات بصفة عامة وللأمهات بصفة خاصة، حيث بلغت نسبة الوفيات 8 % في الألف مقابل 6 % في الألف على المستوى العالمي.

وفي الجزائر التي عرفت في العقد الأخيرين تحولات إجتماعية وإقتصادية مست جوانب كثيرة في حياة الجزائريين، كان لها الأثر الواضح على مكانة المرأة وأدوارها داخل المجتمع حيث أصبحت المرأة تمثل نسبا معتبرة في التعليم والذي مكنها من إقتحام مجال

¹ - علي ليلة ، النظرية الإجتماعية و قضايا المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 2005، ص 122.

العمل حيث أصبحت متواجدة في معظم القطاعات الاقتصادية ، بالرغم من بقاء عدد كبير من النساء لم يقتحمن ميدان العمل المأجور .

من خلال تتبعنا لمواقف النساء العاملات والإستنتاجات النهائية لغالبية الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع، يبدو وضع المرأة العاملة لم يتغير تغيرا جذريا عميقا في العلاقات الاجتماعية التي بقيت على حالها بشأن الزوج، أو الأطفال أو المنزل أو عائلة الزوج، إن الإزدواجية التي تحياها المرأة العاملة التي عليها أن تظهر درجة عالية من الكفاءة والإتقان والذكاء وسرعة البديهة والفهم والتفوق في مجال عملها، كما عليها عندما تعود للمنزل أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة وتعود زوجة وأما وإمرأة تقليدية، إن تلك الإزدواجية في حياة المرأة العاملة، تشكل مأزقا لثنائي الزوجين، ولكن هذا الموضوع يعتليه الغموض وتنقصه الدراسات التي تناولته بشيء من الدقة والتحليل.

لكن من الضروري معرفة هل هذه الوضعية تنمّي من مكانة المرأة و تطوّرها نحو الإيجاب؟ يعني هل هذا التطور وكما يعرف عند بعض الباحثين بالتحوّلات الاجتماعية والإقتصادية يرفع من شأنها، وإلى أي مدى ينعكس ذلك على مؤسسة الأسرة وعطاء المرأة لها، وتكيف الرجل مع هذا الوضع، دون خلق التوتر والتعارض الاجتماعي والإقتصادي في المجتمع.

خروج المرأة للعمل المأجور أصبح حقيقة تفرض نفسها وبالتالي جعلت من المرأة ربة أسرة تساهم في إعالتها إلى جانب الرجل، هذا من جهة ومن جهة أخرى إحتكاكها بالرجل غير من بعض القيم الاجتماعية إتجاهها وأظهر أشكالا جديدة من العلاقات الاجتماعية وأساليب جديدة في التنشئة الاجتماعية والوعي الاجتماعي وبالتالي قلل من النظرة الدونية نحوها، وعزّز من مكانتها الاجتماعية في المجتمع، وكذا حدوث تغيير في سلطة المرأة التقليدية في الأسرة والمجتمع بحيث أصبحت المرأة تشارك وتضع القرارات إلى جانب الرجل.

وإنطلاقا من هذا الوضع يمكننا التساؤل حول العوامل الاجتماعية والإقتصادية وأثرها في ترقية مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، ونخص بالذكر التعليم وأثره في وضعية المرأة، باعتباره العامل الذي يمكنها من الولوج إلى قطاعات هامة في المجتمع،

وبنجاحها في التعليم وإرتفاع مستواها التعليمي، فتح لها ذلك النجاح مجالات كثيرة في مقدمتها المجال الإقتصادي أين تتزايد نسب مشاركة المرأة في سوق الشغل، وكذا دون أن ننسى التحول البارز في نمط الأسرة حيث أصبحت المرأة بفعل إرتفاع مستواها التعليمي وخروجها إلى سوق العمل تفضل العيش وسط أسرة نووية مما مكنها من التخلص من ثقل الموروث الثقافي داخل الأسرة الممتدة الذي يقيد حركتها ويعيق ترقيتها الاجتماعية والإقتصادية.

ومن خلال هذه المنطلقات التي كثيرا ما اشتركت فيها تناولات ودراسات سابقة في قضايا المرأة، تنطلق دراستنا هذه من التساؤلات التالية:

إلى أي مدى أثر التعليم والعمل على تحسين المكانة والوضعية الاجتماعية للمرأة المتزوجة العاملة؟ وهل تتنوع أدوارها الاجتماعية يساعدها في تحسين وضعيتها والحفاظ على دورها المتمثل أساسا في رعاية أسرتها وتسعى إلى خلق ثقافة جديدة تدعو إلى إشراك الزوجين في كل تفاصيل حياتهما؟

وهل تمكنت بحكم هذه التغيرات الاجتماعية والإقتصادية الحفاظ على الروابط والعلاقات الاجتماعية وتطوير مشاركتها في الحياة العامة؟

كما تعرف ظاهرة خروج المرأة للعمل المأجور تزايداً في الآونة الأخيرة وأفرزت بعض القضايا التي ترتبط بمسألة تقاليد السيطرة الذكورية التي خرجت من أسوار البيوت إلى مواقع العمل، فهي معرقة ومعيقة لتحسين الحياة الاجتماعية بصفة عامة ورفي المجتمع وأفراده ولاسيما المرأة المتزوجة العاملة وبالتالي ما هي تجليات التمييز ضدها والتي تشكل إنشغالا كبيرا في حياة النساء العاملات وفي المجتمع بصفة عامة؟.

1-3 الفرضيات:

1-الفرضية العامة:

التحولات والتغيرات الاجتماعية والإقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري ولا سيما التغيرات التي طالت تعليم المرأة التي أظهرت استعدادات هائلة للنجاح، الأمر الذي دفع بها الى إكتساحها مجالات أخرى كالعمل خارج البيت، كما كانت لهذه التحولات انعكاسات على أسلوب الزواج ونمط الأسرة ، وتغير نظرة المجتمع المتحيّزة ضدها، هذا وغيره أدى إلى تعزيز وتدعيم المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع.

2-الفرضيات الجزئية:

1. ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة المتزوجة العاملة يؤدي الى تعزيز وتدعيم مكانتها الاجتماعية.
2. تنوع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة يؤدي في ترقية مكانتها الاجتماعية.
3. التمييز والتحيز ضد المرأة المتزوجة العاملة في الوسط المهني يؤثر في مكانتها الاجتماعية.

1-4 أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي يسعى هذا البحث الوصول إلى تحقيقها هي كاتالي:

أ- هدف وظيفي أو وصفي:

- تتبع موضوع مكانة المرأة في المجتمع وبالتالي المساهمة في إثراء الطرح السوسيولوجي لهذا الموضوع.
- تشخيص الواقع الاجتماعي والإقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع.

ب- هدف برهاني :

- محاولة تطبيق بعض الفروض العلمية والتحقق من صدقها أو خطئها والقيام بالتالي بإستنتاجات علمية بكل موضوعية وأمانة .

1-5 المفاهيم الأساسية:

إن تحديد المفاهيم كخطوة أساسية تمكننا من البحث في الظاهرة من خلال العودة إلى الدراسات السابقة التي تناولت المفاهيم الرئيسية التي تعتبر المفاتيح الأولية لفهم الموضوع المدروس، والإنطلاق من تلك الأبحاث كمرجعية علمية أمر ضروري من أجل الكشف عن معاني جديدة إجرائية وجوانب جديدة يمكن قياسها وربطها بالسابقة ، وهذا العمل يدخل كله في سيرورة و إستمرارية البحث في العلوم الاجتماعية .

وفي تحليلنا لوضع المرأة في خضم التحولات الاجتماعية والاقتصادية إعتدنا على مفاهيم تحليلية أساسية تتمثل في المرأة العاملة والمكانة و الدور الاجتماعي.

1- مفهوم المرأة العاملة: (Femme salariée)

من وجهة نظر السوسيولوجية لم يصبح تعريف المرأة كمعطى بيولوجي بل هي بناء إجتماعي ثقافي يتماشى مع ما عرفته المرأة من تطور في الأدوار الاجتماعية خاصة مع تتطور البحوث الميدانية في حقول الأنثروبولوجية وعلم الاجتماع (ويمكن الإشارة هنا إلى أعمال مارغريت ميد ومالينوفسكي).

لعل ظهور أعمال باحثات تبين دراسة المرأة و إعادة إكتشافها و طرح قضاياها بنظرة جريئة و جديدة إلى أن تم الوصول إلى إبتكار مفهوم جديد وهو مفهوم "الجندر"، فالمرأة أصبح لا ينظر إليها كجنس تحمل صفات الأنوثة التي تستمدّها من الوراثة وإنما من محيطها الاجتماعي.

لقد أصبح هناك عدة محددات للمرأة منها المرأة المتعلمة و المرأة الغير متعلمة، المرأة الريفية و المرأة الحضرية، المرأة العاملة و المرأة الغير عاملة و كذلك هناك المرأة المتزوجة والمرأة الغير متزوجة، وهذا ما وضعه يونج Young عندما أراد تعريف المرأة العاملة بأنها إنسانة إيجابية من خلال عملها وإنتاجها، حيث تزداد الأدوار الاجتماعية

التي يجب على المرأة أن تؤديها، فقد تكون زوجة وعاملة في مصنع أو رئيسة عمل، وكذلك عضو في حزب سياسي.¹

من الناحية التنظيمية توصلت الباحثة أميمة محمود إلى إستخلاص ثلاث نماذج تنظيمية للنساء في المجتمع و هي:²

- نساء "مسيرات مسؤولات" في حياتهن المهنية، هن مع المساواة في تقسيم الأشغال المنزلية وتقررن مثل أزواجهن.
- نساء "مسؤولات صغيرات" يؤدين المهام المنزلية بدون أي إعتراض في عدم مشاركة الأزواج في الأعمال المنزلية ، و يشاركن في القرارات الكبرى، فهن يحكمن و ينفذن في نفس الوقت.
- نساء "الداخل" هن عكس النساء المسيرات، فهن يتمتعن بقوة التنفيذ ليس لهن مكاسب ثقافية وإقتصادية، فهن يشاركن في القرارات الخاصة فقط بأمور النساء.

كما نجد أيضا التقسيم الدولي لمكتب العمل الذي يصنف النساء العاملات إلى أربع مجموعات رئيسية هي:³

أ-المرأة التي تعمل لحسابها الخاص (لا تستخدم أفرادا)

ب-المرأة التي تعمل لحساب أسرتها (بدون أجر)

ج-المرأة التي تعمل بأجر

د-صاحبة عمل (تستخدم أفرادا)

ولعل المرأة الجزائرية مثلها مثل باقي نساء العالم عرفت تغير في مكانتها فهي أصبحت تتميز بخصائص جديدة استمدتها من محيطها و كذلك من الأوضاع الاجتماعية

¹وفاء محمود إبراهيم حسين فحجان، مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2006، أطروحة دكتوراه ، ص 27 ، (غير منشورة) .

²- Oumeima Mahmoud, « L'organisation sociale des taches domestiques dans le couple selon l'approche genre » Cahiers du CRASC, N°29, Oran, Algérie , 2014, P158.

³- ندى رمضان محمد الكفارنة، عمل المرأة في صنع القرار في الأسرة الفلسطينية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2014، ص 37.

والإقتصادية التي عاشتها منذ زمن، لقد عرفت كذلك في الكتابات الأدبية والتاريخية " بمفهومين "المرأة النمطية " و "المرأة الثورية"، فالمرأة النمطية هي تلك التي ترتبط بالرجل محرومة من التفاعل الخارجي بالمجتمع، وهي تتصف بالإنجاب المتواصل، الاهتمام بالأكل، التقيد وعدم الخروج من البيت وتتصف بالأمية، أما المرأة الثورية إرتبط هذا الإسم بمشاركة المرأة في الثورة التحريرية وإنخراطها في صفوف الثورة وعملها مع المجاهدين، ثم إمتد هذا الوصف إلى ما بعد الإستقلال فتبقى ثورية فهي ثائرة على الوضع، رافضة أو مناضلة من أجل حياة أفضل خاصة إتجاه قضاياها الإنسانية.¹

التعريف الإجرائي للمرأة العاملة :

ونتوقف في هذه الدراسة بالإهتمام بتلك الشريحة النسائية التي تؤدي عملا مهنيا في أي قطاع حكومي كان أو غير حكومي، فهي معروفة بالمرأة العاملة المأجورة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها ودورها كعاملة أو موظفة وهي الأدوار الثقافية للمرأة الحديثة (الإنجابية ، الإنتاجية ، المجتمعية).

كما أن نفس هذه المرأة العاملة المتزوجة هي أمًا لديها أطفال تقوم بالأدوار التقليدية كالعناية والتربية الأسرية إلى جانب زوجها في إطار أسري يسوده الاستقرار.

تحديد مفهوم المرأة العاملة يأخذ بالحسبان ثلاث أبعاد أساسية هي البعد الأسري والبعد المهني والبعد السوسيو ثقافي:

البعد الأسري: إنفراد المرأة بالأعمال والأعباء المنزلية (العناية بالأطفال، وأفراد الأسرة وتحضير الطعام وكل الأعمال المنزلية) غياب الدعم الأسري سواء من الزوج أو الأقارب.

البعد المهني: المرأة العاملة تختلف حسب مؤهلها العلمي فالواقع يظهر أن النساء يقبلن العمل في أدنى مستواهن التعليمي ولا يطلبن سوى التثبيت في المنصب الذي يحصلن عليه مقابل الاستقرار في العمل.

¹ - مفقودة صالح، المرأة في الرواية الجزائرية، دار الشروق للطباعة و النشر، ط2، الجزائر، 2009، ص ص 366-377.

البعد السوسيوي- ثقافي: النماذج التي أشار إليها المحللون في تحليل واقع العمل النسوي في الجزائر ومدى إرتباطه بالسوسيو إقتصادي والتاريخي وذلك من خلال:

أولاً: الخطاب الظاهر (الرسمي)، القوانين، والخطابات السياسية و الدينية.

ثانياً: تصرفات الأفراد من خلال منع أو تقبل، الجزاء و الثواب.

ثالثاً: الخطاب الضمني غير المباشر و الذي يشير لأدوار و مكانة المرأة من خلال ما يكتب عنها .

2- المكانة الاجتماعية: (Statut social)

نجد مصطلح المكانة الاجتماعية يشار إليها عند بعض الباحثين بالمركز، المنزلة أو الوضع الاجتماعي وتعني المكانة الاجتماعية كمفهوم نظري " التوقعات المتبادلة للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء أو النسق، أو هي الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الهيبة في النسق أو توزيع الحقوق والالتزامات والقوة والسلطة، مثلاً مكانة عليا و مكانة دنيا" .¹

وللمكانة الاجتماعية نظام متدرج يمكن تمثيله بهرم يوضح المراكز العليا التي تقع قمته والمراكز الوسيطة التي تقع في وسطه، وبالتالي يوضح إحسان محمد الحسن هذه الفكرة بحيث " يقول أن هناك نموذج نظري على شكل هرم توزع فيه المراكز على أساس المنافسة بين الكفاءات الموجودة في المجتمع والكفاءات التي يحتاجها المجتمع"².

كما تحدد المكانة التي يشغلها الفرد أو الجماعة في المنظومة الاجتماعية بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمهنية والإثنية (العرقية) وغيرها من المؤشرات، وقد تكون هذه المكانة موروثية أو مكتسبة ترتبط بأصل الفرد ونسبه أو جنسه أو دينه... إلخ، يصل إليه المرء بقدراته وكفاءاته وجهوده الشخصية"³

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1979، ص 452.

² - إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص ص 597-598.

³ - توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، مصطلحات و أعلام، دار التقدم ، بيروت ط1، ص 414.

تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، بحيث تكتسب هذه المكانة بوسائل مختلفة تبعا لظروف المجتمع وحضارته و ثقافته فتراجع في المجتمعات الأولى إلى الشجاعة والقوة أو السحر والشعوذة أو تكتسب في المجتمعات التقليدية عن طريق الأسرة والنسب أو المال والجاه، وترتبط في المجتمعات الحديثة بمعطيات أخرى كالثقافة والتعليم أو مسلك مختار أو قيادة في قول أو عمل"¹.

أما علماء الأنثروبولوجيا نجد المكانة عندهم تنفرع إلى فرعين: المكانة الوظيفية والمكانة المكتسبة ، فالأولى يطلب الشخص التقدير والإعتراف بناء على مهاراته أو معلوماته ومميزاته الفيزيائية- البدنية ، أما الثاني فإن الرتبة والمكانة يكتسبان من شغله مكانا معينا أو وظيفة في التدرج الهرمي الرسمي².

والمكانة الوظيفية تؤدي إلى تنافس أقل ورضا أكثر مما تؤدي إليه المكانة المكتسبة التي تقوم على أساس القوة أو الثروة، فهي تنتم بالحركة من الممكن الانتقال إلى أعلى وإلى أسفل في التدرج الهرمي، إن من اليسير فقدان المال والسلطان بينما من العسير كسبهما.

أما المكانة الوظيفية فالشخص يتمتع دائما بما حققه في الماضي حتى ولو لم يحتفظ بمهارته السابقة والسبيل الوحيد الذي يؤدي إلى فقدان المكانة الوظيفية هي أن يسلك صاحبها ما يجعله يفقد إحترام الآخرين.

ويشير "ماكس فيبر" في هذا الخصوص إلى إختلاف مواقع الفئات الاجتماعية ومراتبها من حيث ما يسميه الإحترام الاجتماعي أو الواجهة في عيون الآخرين.

وبسبب النمو المتسارع المعقد للمجتمعات الحديثة أصبح من المتعذر إضفاء صفات كانت في المجتمعات القديمة مثل المسكن والملبس وأسلوب الحديث والوضع المهني وأصبح الناس الذين يحتلون مكانة واحدة في المجتمع يشكلون جماعة تلوح عليها

¹ - هيفاء فوزي الكبرة، المرأة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، دار طلاس ، ط1، سوريا، 1987، ص 277.

² - أ. براون، علم النفس الاجتماعي في الصناعة، ترجمة السيد محمد خيرى، دار المعارف ،ط2، القاهرة، 1978، ص 154.

معالم الهوية الواحدة"¹، ويمكن فهم تغير مكانة المرأة في المجتمع من خلال مشاركتها في النشاطات التي تؤديها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التعريف الإجرائي لمكانة المرأة:

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره من هذه التحديدات والتعريفات فإننا نرى مفهوم مكانة المرأة يمكن شرحها و توضيح معانيها من خلال التصنيفات التالية:

- المكانة القانونية** : يقصد بها جملة في الحقوق و الواجبات .
- المكانة الثقافية**: يقصد بها خصوصية كل مجتمع و ثقافته.
- المكانة الاجتماعية**: يقصد بها الأدوار التي تؤديها المرأة في حياتها الاجتماعية
- المكانة الدينية**: نقصد بها موقف الدين و تفسير الأفراد لنصوصه.

وعلى هذا الأساس سنحاول تتبع وضعية المرأة الأسرية والمهنية والبحث في محددات هذه المكانة من خلال ما سبق ذكره وسنعمد إلى قياس ذلك بالمؤشرات الكلاسيكية المعتادة مثل المؤشرات كالمستوى التعليمي ونوعية العمل ودرجة وعي المرأة بالقوانين والأدوار الاجتماعية التي تؤديها وكذلك شبكة العلاقات الاجتماعية.

3- الدور الاجتماعي: (Rôle social)

جاء في معجم علم الاجتماع " أن الدور هو السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي، والمركز هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور، مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي"².

ولقد تم تحديد وتوسيع تعريف الدور بحيث يعرف على " أنه المركز أو المنصب الذي يحتله الفرد والذي يحدد واجبات وحقوقه الاجتماعية "³.

¹ أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005، ص349.

² دينكن ميتشيل ، **معجم علم الاجتماع** ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت، ط2، 1986، ص177.

³ احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 289.

إن مفهوم الدور أو الأدوار تعرف عند علماء الاجتماع بصفاتها أنظمة إلزامات معيارية المقترنة به أو بهم والتي تكون في أبسط الحالات معروفة تقريبا من مجموع الفاعلين المنتمين إلى تنظيم معين فإنه " عندما يدخل الفاعل (أ) في نشاط متبادل مع (ب) فإن كليهما ينتظر أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره".¹

تختلف الأدوار الاجتماعية بحيث نجد بعضها مفروضا على الفرد وبعضها إختياريا، فالدور الجنسي (ذكر ، أنثى) أو دور السن (طفلا، راشدا) مثلا لا إختيار فيها فهي الأدوار الاجتماعية السائدة في الجماعة وكيفية أداء المرتبط بها وكيفية تقبل الفرد لأدواره من خلال تلك القيم التي تحمل في طياتها قيمة إجتماعية بمثابة الموجه الموروثة ولكن أدوار العمل فهي أدوار إختيارية.

وينبغي الإشارة إلى إرتباط الدور بالقيم والمعايير فهي تحكمه باعتبارها أنماط متعارف عليها، " فتعمل القيم بربط الدور بالإطار التنظيمي العام للجماعة، وتحدد مجموعة والمسير لسلوك الفرد ، ويكون ذلك منذ ولادته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بما تحمله من عمليات تنظيمية وتربوية وثقافية و كيف يصبح لكل فرد في المجتمع يفعل ويتفاعل ، يتأثر ويؤثر بالتالي يقوم بتعلم الأدوار والعمل بها".²

وجاء في قاموس علم الإجتماع تصنيف أنماط الأدوار الاجتماعية كما يلي:³

الدور المكتسب : وهو الدور الذي يقوم به الفرد سواء إختاره أم تعلمه.

الدور الموروث: وهو الدور الذي يحصل عليه الفرد بصفة تلقائية عند ميلاده أو عند وصوله إلى سن معينة.

¹ - ريمون بودون وفرنسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، ص ص 288-289.

² - محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي للشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 344.

³ - محمد عاطف غيث، مرجع سابق.ص ص 390-391.

الدور المتوقع: وهو الدور الذي يعتقد الشخص من خلاله أن الآخرين ملزمون بأدائه نحوه في موقف معين كما يشير أيضا إلى الدور الذي يعتقد الشخص أن الآخرين يتوقعون منه القيام به.

الدور المستدمج: وهو الدور الذي يتبناه الفرد ويجعله جزءا من مفهومه الذاتي أو صورته الذاتية.

الدور الملزم: وهو الدور الذي تحدده المستويات الثقافية وهو يشير أيضا إلى السلوك المتوقع من الذين يشغلون دورا معيناً.

بالنسبة للمرأة نجدها تؤدي أدوارا تعددت وتداخلت وكما يحلو البعض بتسمية ذلك بتراكم أدوار المرأة.

التعريف الإجرائي لدور المرأة الاجتماعي:

إنطلاقاً من التعريفات السابقة وبما أن الموضوع يتعلق بالمرأة العاملة، فأدوارها الاجتماعية كثيرة في المجتمع بدءاً من أدوارها داخل إطار أسرتها ثم في مكان عملها وانطلاقاً من الوضع الاجتماعي الذي تحتله بصفقتها عنصر فعال في المجتمع يؤدي وظيفة ما.

وينبغي الإشارة هنا إلى ارتباط المكانة التي تحتلها المرأة في المجتمع مع الأدوار التي تؤديها وهذه الفكرة أكدها رالف لنتون بقوله " أن الدور الاجتماعي هو المظهر الديناميكي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور "، سواء تلك المتمثلة أساساً في الأدوار التقليدية أو الأدوار الحديثة (الجديدة) وكذا ما يعرف بازدواجية الأدوار (Double rôles) أو ثنائية الأدوار هذا المفهوم أكثر ارتباطاً بالمرأة العاملة التي أصبحت تقوم "بأدوار الداخل" بإعتبار أنها ربة بيت مسؤولة في تربية وتنشئة أبنائها إلى جانب زوجها و " أدوار الخارج" تشارك في الحياة الاقتصادية، وهذا ما تصبو إليه دراستنا في تبيان أدوار المرأة العاملة المتزوجة في المجتمع الجزائري.

1-6- صعوبات البحث:

يصعب على الباحث تفادي التعرض للمشاكل الشائعة في البحوث السوسيولوجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمواضيع التي تبحث في تحليل آراء ومواقف أفراد المجتمع، ويكون العمل صعب عندما يشعر الباحث بالألفة والقرب من الموضوع ، وهذا ما حاولنا تفاديه قدر الإمكان.

بالنسبة للنساء المتزوجات العاملات وجدنا الكثيرات منهن يعشن ضغوطات في حياتهن الأسرية والمهنية، وكثيرات من تمنعن ورفضن إستجوابهن أو حتى الإجابة كتابيا عن الأسئلة المطروحة في صحيفة الإستبيان، ولكن هذا ما زادنا إصرارا وإستمرارا وإستطعنا الحصول على مجموعة لا بأس بها من المبحوثات.

من الناحية النظرية لم نستطع الحصول على كل الدراسات المنجزة في الموضوع ولكن قمنا رغم ذلك إستغلال القدر الأوفر والمتاح ولو أن أغلبها أشارت إلى موضوع المرأة بطريقة غير مباشرة في إطار دراسات عن الأسرة ، ونظرا للعامل الزمني قمنا وفي حدود إمكانياتنا إستغلال فقط ما قد استطعنا الحصول عليه من مراجع.

1-7 مجالات الدراسات:

أ-المجال المكاني:

حددنا المجال المكاني لهذه الدراسة الجزائر العاصمة ، تقريبا من أماكن مختلفة لعمل المبحوثات وقمنا بالإستعانة ببعض الأشخاص من المعارف الشخصية لتسهيل التدخل بالمساعدة في استجوابهن في أماكن عملهن. فهناك عدة أماكن قمنا بزيارتها منها المدارس والجامعات، والمؤسسات الإدارية الرسمية كالبليات والمستشفيات والوزارات ، وفي المحلات التجارية وفي المؤسسات الأمنية، وفي المصانع كل ذلك لجعل أفراد العينة تتوزع على قطاعات مختلفة من أجل أن يكون العمل في ذاته متغيرا لاثراء البحث.

ب-المجال الزمني:

إن العمل الميداني هي الخطوة الثانية في البحث قبله كانت مرحلة القراءات في كل جوانب الموضوع من خلال ما قد تم الوصول إليه من طرف الباحثين في الموضوع، وبالتالي قمنا بالبحث في تحديد تناول المراد التركيز عليه، والذي تطلب منا جهداً ووقتها أطول مما كنا نتوقع، لأسباب تتمثل في:

- صعوبة الإلمام بكل المعطيات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها و تحليلها و معرفة بالتالي تطورها وأبعادها الاجتماعية.
- صعوبة الحصول على معطيات ميدانية التي نستهدفها في العينة المختارة مما تتطلب التوجيه والتصحيح في الأسئلة حتى نصل إلى المعلومات التي تخدم الموضوع.

لقد دامت الدراسة الميدانية كل سنة 2016، حيث تم توزيع حوالي 350 استمارة استرجعنا منها 312 فقط، حيث تم استبعاد 12 استمارة لعدم استيفائها للشروط ، فهناك من الاستثمارات التي لم تجب المبحوثات عن عدد معتبر من الأسئلة، كما كانت بعض الاستثمارات الأخرى مكتوبة بخط يصعب قراءته مما اضطررنا لإلغائها، وفي الأخير تم الاحتفاظ بـ 300 استمارة وهو الحجم الذي تم تحديده مسبقاً .

2-الإجراءات المنهجية المتبعة:

2-1 المنهج المتبع:

من المسلم به في المنهجية، أن طبيعة الموضوع المقترح للدراسة، هي التي تحدد بل وتفرض طبيعة المنهجية الواجب إتباعها بغرض تحقيق الوصول لأهداف البحث المحددة.

وبجانب هذا، فإن طبيعة الظواهر الاجتماعية، تفرض على الباحث استخدام عدد من الطرق والأساليب والتقنيات، التي تشكل في النهاية المنهج السوسيوولوجي، أو منهج البحث الاجتماعي، أين لا يكتفي الباحث بسرد المعلومات وتظيمها، بل يتعلق فيها بواسطة التحليل السوسيوولوجي لإجلاء الحقائق والوقوف على الأسباب و العوامل التي تشكل الظاهرة موضوع الدراسة.

ولهذه الإعتبارات جميعها، فقد حاولت الإستفادة قدر الإمكان من معظم المناهج والطرق والأساليب التي لها صلة بطبيعة الموضوع المدروس وهذا ما سنوضحه.

2-2 الاستشهاد التاريخي:

إن واحدا من بين المقومات الرئيسية للمنهج العلمي في دراسة قضايا المرأة وأدوارها المختلفة هو العودة إلى تاريخ هذه الظاهرة.

فلا يعتبر المرأة مقولة عامة مطلقة، وإنما يدرسها في ضوء إنتمائها الاجتماعي والاقتصادي والفكري، وهذا المنهج يقتضي فحص قضايا المرأة من خلال الإحاطة بكل ما كتب عنها عند الباحثين المهتمين بشؤونها وبالتالي محاولين الإنطلاق من نتائجها والإستعانة بها ويستدل ببعض التجارب والأحداث التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالموضوع، في هذا المنهج يقوم الباحث بحصر وجمع الوثائق، ثم يفحصها فحصا دقيقا، وإعادة ترتيب الأحداث، وفي الأخير يقوم بإعداد النتائج والتفسيرات والملخصات.

2-3-المنهج الكمي التحليلي:

تهدف المناهج الكمية في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك الأمر حينما يتم إستعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة.¹ وبغرض الوصول إلى المعطيات المتعلقة بالموضوع قمنا بإتباع خطوات هذا المنهج وهي:

- جمع المعطيات الكمية.
- تنظيم و تبويب المعطيات.
- بناء الجداول وفق متغيرات متعددة.
- إستعمال المؤشرات والنسب و معاملات الإرتباط بين مختلف المتغيرات.
- تحليل و قراءة النتائج.

2-4 تحليل البيانات بالإعتماد على برنامج (SPSS) :

¹- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة، بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصة، الجزائر، 2004، ص100.

إعتمدنا في الدراسة الميدانية ، بعد تجميع الاستثمارات وفرزها واختيار 300 استثمارة التي تمثل حجم العينة المحددة، تم تنظيم وترميز البيانات وادخالها ومعالجتها واستخراجها في شكل بيانات مبوبة ومجدولة وفق مطالب البحث بالاعتماد على برنامج تحليل البيانات (SPSS)، وذلك لربح الوقت والتحكم أكثر في المادة الإحصائية .

2-5 الدراسة الإستطلاعية:

إجراء إختبار سابق pré-enquete أو الدراسة الإستطلاعية هي خطوة ضرورية، فهي التي سمحت لنا بالإقتراب من الموضوع وإختبار الفرضيات المطروحة للبحث والتعرف والإطلاع على طبيعة الميدان¹، ومن ثم رسم النموذج النظري الذي سيشكل العمود الفقري لدراسة الميدانية.

تم إختبار الإستثمار على مجموعة مكونة من 10 نساء متزوجات عاملات، وعلى ضوء ما قد تم طرحه من أسئلة في الإستثمار، خرجت الإستثمار بأفكار جديدة ، وتم إستبعاد بعضها إضافة أخرى وكما تم تعديل صياغة بعضها بسبب عدم الإجابة، تم إختبار الإستثمار الأولى بالمقابلة الشخصية وتم تسجيل كل الملاحظات مباشرة والتعرف على جمهور مجتمع البحث.

2-6 مجتمع البحث:

يتمثل في النساء العاملات المتزوجات ويعشن مع أزواجهن وأطفالهن ولقد قمنا بالوصول إلى نساء من جميع المستويات التعليمية، وكما وجدنا نساء ينفردن في مسكن مستقل ونساء بقين مع أسر أزواجهن الكبيرة، هكذا تحصلنا على عينة بلغت 300 امرأة عاملة في القطاع الحكومي العام و القطاع الخاص.

2-7 تحديد العينة:

¹ -ثابت محمود أحمد و أحمد عباد سرحان، مقدمة العينات ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ، 1981، ص 19.

لجاناً إلى العينة القصدية لأسباب تظهر منطقية لسببين الأول يكمن في عدم قدرتنا العمل على كل المجتمع الكبير وهو يتمثل في النساء العاملات المتزوجات في القطر الجزائري وهذا يشكل لدينا رغبة كبيرة ولكن يعتبر أمر صعب المنال، ثانياً أفراد العينة التي جرت عليهن الدراسة من النساء طبعاً كن متفهمات وتعاملن معنا بصدق وسهولة هذا من جهة ومن جهة أخرى هذا لا يعني أننا لم تصادفنا أثناء رحلة البحث الميدانية على المستجوبات الكثيرة هي من رفضن أن يستجوبن هذا لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى.

باختيارنا للعينة القصدية وحصولنا على وحداتها التي هي ممثلة في إعتقادنا وعلى أساسها يمكن الإقتراب من معرفة ورصد وضعية مكانة المرأة العاملة الجزائرية .

العينة القصدية عرفها **مصطفى عمر التير** : " بأنها تتمثل في تلك التي يقرر الباحث مقدماً مفرداتها وذلك حسب إمكانياته المادية والظروف التي تحيط به إجتماعياً ومهنياً أو حتى أكاديمياً ¹ .

وكذلك سبب آخر يؤثر في العينة وبشكل مباشر هو طبيعة الموضوع توسعته في الدراسات القبلية ومدى صعوبة الإقتراب منه.

3-أداة جمع البيانات:

3-1 الاستمارة:

تعتبر الاستمارة، والتي تعرف في شكلها الأكثر شيوعاً بسبر الآراء، تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة ، ذلك لأن صيغ الاجابات تحدد مسبقاً، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية و إقامة مقارنات كمية .

إن الاستمارة هي وسيلة للدخول في اتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحداً واحداً بنفس الطريقة، بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد ، انطلاقاً من الأجوبة المتحصل عليها ²

¹ مصطفى عمر التير، **مساهمات في أسس البحث الإجتماعي**، معهد الإنماء العربي، ط 1، 1984، ص 104.

² - مورييس أنجرس ، مرجع سابق ، ص 204

في هذا البحث تم استخدام "استمارة استبيان" في جمع البيانات الميدانية من المبحوثات نظرا لملائمتها للموضوع ، ولضمان مردودية أفضل من المعطيات المتعلقة بالمبحوثات .
وقد تضمنت الاستمارة عدة محاور كالتالي:

أ . محور يتضمن أسئلة حول البيانات الأولية الشخصية للمبحوثة.

ب . محور يتضمن أسئلة حول المسار التعليمي للمبحوثة.

ج . محور ثالث يتضمن أسئلة حول الحياة الأسرية للمبحوثة.

د . محور يتضمن أسئلة حول الحياة المهنية و العملية للمبحوثة.

هـ محور أخير يتضمن أسئلة حول الحياة الصحية للمبحوثة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تم اختبار الاستمارة على مرحلتين وهما :

1. **المرحلة الأولى** كان اختبارها من حيث الشكل ومحتوى الأسئلة هل مفهومة أم لا عند المبحوثات؟ وتم هذا الاختبار أثناء الدراسة الاستطلاعية مع مجموعة من المبحوثات .

2. **المرحلة الثانية** وبعد أن أصبحت الاستمارة في شكلها النهائي، تم إخضاعها لاختبار الصدق (Validity) وذلك للتأكد من أن الأداة تقيس فعلا ما وضعت لقياسه من خلال قياس الاتساق الداخلي لفقرات استمارة الاستبيان، وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء الأساتذة وعددهم 04 أساتذة ، وقد حصلت الاستمارة على نسبة 80 بالمائة لهذا الاختبار، كذلك خضعت الاستمارة الى اختبار الثبات ، وقد تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار لتحديد درجة الثبات بتوزيعها على 15 مبحوثة هؤلاء المبحوثات اللاتي تم إبعادهن عن الدراسة الفعلية أي أقصين من عينة الدراسة النهائية، وقد تحصل اختبار الثبات بعد حساب معامل الارتباط على قيمة مقبولة وهي (0.85) .

وهكذا أصبحت الاستمارة جاهزة للتطبيق في الميدان وتوزيعها بغرض جمع المعلومات النهائية.

3-2 طريقة البيانات الإحصائية الجاهزة:

لقد تم الإستعانة بالبيانات الإحصائية التي توفرها النشريات و التقارير الرسمية التي تصدر عن الهيئة الإحصائية المختصة في الجزائر أو بعض الوزارات مثل وزارة

التضامن والأسرة وقضايا المرأة ، وكذلك إستغلال إحصائيات تقارير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

وتم التركيز على كل ما تعلق بالسكان المساهمين في النشاط الاقتصادي حسب السن، الجنس، توزيع القوة العاملة في القطاعات المهنية، معدلات التعليم...إلخ.

أما البيانات المتعلقة بتطور القوة العاملة في العالم وخاصة البلدان العربية فلقد تم إستغلال البيانات التي تصدرها الأمم المتحدة و مركز البحوث العربية.

لقد سمحت لنا هذه البيانات التي سبق جمعها على فترات متباعدة، في الوقوف على إتجاهات التطور في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية، أنها بيانات تعتمد على المجموع الكلي للسكان فهي أكثر قيمة وتفسير وتعميم.

3-3 إختبارات الدلالة الإحصائية:

يقوم الباحث في الدراسات الإمبريكية عادة بتطوير فرضه النظري والمتمثل في بيان العلاقة بين متغيرين إلى ما يعرف بالفرض الصفري، ويكتب الفرض الصفري بطريقة بحيث إما أن يبين إتجاه العلاقة أو لا يبين اتجاهها¹.

وهناك تقنيات وطرق عديدة لإختبار العلاقة بين متغيرين يصلح كل منها لنوع أو أكثر من أنواع البيانات في ضوء التقسيم المستخدم (إسمي، ترتيبي، متصل)، كما تتوفر إختبارات إحصائية لتحديد درجة أهمية قوة العلاقة، مما يوفر للباحث كمية جيدة من المعلومات التي تساعد في إتخاذ قرار حول العلاقة بين متغيرات الدراسة.

كما توجد مقاييس تحليل المتغير الواحد، أو ما تعرف بمقاييس النزعة المركزية (الوسيط، المتوسط الحسابي والمعدل) وكذلك مقاييس التشتت (المدى المطلق، والانحراف المتوسط، والانحراف المعياري...)².

¹ - مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 271.

² - مصطفى عمر التير، مرجع سابق ، ص ص 209-214.

وفي هذا السياق، فقد لجأنا إلى إستعمال بعض التقنيات الإحصائية من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، كما إستعملنا بعض إختبارات الدلالة بين المتغيرين، مثل إختبار التوافق وذلك لسهولة حسابه، وأنه يتراوح ما بين (0-1) وإذا بلغت درجته 0,30 تعتبر هذه الدرجة من الارتباط عالية في الدراسات الاجتماعية، وتدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة.¹

المبحث الثاني: النظريات والإتجاهات المفسرة لعمل المرأة

1. المرأة عند رواد علم الاجتماع رؤية غربية:

¹ - نفس المرجع، ص 224.

نبدأ هذا المبحث بطرح سؤال كثيرا ما شكل إنشغال عندنا فبمجرد التفكير في دراسة موضوع المرأة يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : **ما هي مكانة التي إحتلتها المرأة في أعمال الباحثين الأوائل في علم الاجتماع ؟**

بعد إطلاعنا على ما كتب عند الباحثين في علم الاجتماع ، وجدنا للمرأة عند هؤلاء مكانة ثانوية مقارنة بمكانة الرجل الذي سلطت عليه الأضواء بإنجازاته وإسهاماته فلا ننسى أن جل هؤلاء الباحثين هم رجالا هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثرهم الواضح بمواقف الفلاسفة الأوائل الذين كانوا يرون في المرأة مخلوقا ضعيفا لا تتجاوز حدود منزلها أو إما أنها مخلوقا شريرا تخبأ الدسائس وتزرع الفتن والفتنة بين صفوفهم، لقد إحتلت المرأة حيزا صغيرا وعند البعض تم الإشارة إليها ضمنيا، فبالتالي يصعب معرفة لماذا يحمل هؤلاء الباحثين هذا الموقف وما هي الأسباب التي أثرت فيهم إلى درجة أنهم لم يجعلوا منها موضوعا للبحث والاهتمام¹؟

وبالنسبة لأراء المدرسة الاجتماعية التطورية نجد **أغوست كونت** (1798-1857) يتحدث عن المرأة بأنها وجدت فقط لحفظ النسل فهي أضعف من الناحية العقلية عن الرجل ولم ينفي قدرة المرأة الفكرية و لكن لا يجب أن تشارك في السياسة فهذا منافي للطبيعة ويؤدي إلى دمار المجتمع ككل، غير أنه وضح كيف هو دور "الأم" ومسؤولياتها في إعداد أطفالها، فهي التي تتولى إثارة إمكانيات الطفل وتعمل على توفير التوازن بين مختلف ملكاته الناشئة، وتقوم لسانه و تلقنه بعض المفردات اللغوية والعلمية تغرس فيه مبادئ الدين، ولكن يقتصر ذلك في حدود المراحل الأولى لنمو الطفل لاعتقاده بأن النضج الأخلاقي والتكويني للمرأة قد توقف عند مرحلة الطفولة.

أما **أميل دوركايم** (1858-1917) فاهتمامه كان بالأسرة وتطورها وتغير أشكالها ووظائفها، حيث ربط بين إستقرار المجتمع و الأسرة، وقام بتحليل أدوار الرجل و المرأة، فالمرأة هي مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي وظيفتها عاطفية وأكثر ارتباطا بالأمور البيولوجية أما الرجل فدوره تكوين جماعات وظيفية أو مهنية بدلا من الاهتمام بالواجبات المنزلية، ركز دوركايم في تحليل الأسرة وإعتبر الوظيفة العاطفية هي المرأة

¹ - عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية و الثقافية، دار الشروق ،الأردن، ط1، 2009، ص ص36-37.

والوظيفة العقلانية هي الرجل فبالتالي نستنتج أن الأسرة عنده تقوم على التكامل بين الإثنين على أن التعبير عليه يظهر جليا موجهة إلى الرجل في سيطرته وسلطته على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، و يبقى المرأة في الأدوار الاجتماعية التقليدية فقط.

أما عند فريدريك لوبلاي نظريته عن التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع ، حيث كان يعتقد اعتقادا بأن كلا من المجتمع والأسرة والمرأة، تمر بثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة الاستقرار والمرحلة الانتقالية وأخيرا مرحلة عدم الاستقرار¹، وقد طبق هذه المراحل على العائلة وكان يعتقد أيضا أن المرأة تمر هي الأخرى بثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة المرأة المستقلة، مرحلة المرأة غير المستقرة ومرحلة المرأة الانتقالية، ذلك أن المرأة تجسد الأسرة والأسرة تجسد المجتمع وأن حالة الاستقرار أو عدمه إنما هي تميز كل من المجتمع والأسرة والمرأة معا، لكونها عناصر ترتبط ببعضها ارتباطا قويا، ومن هذا المنطلق سنعالج وباختصار المراحل الثلاث التي مرت بها المرأة.

1- المرأة في العائلة المستقرة:

تجسد المرأة في العائلة المستقرة واقع وأحوال المجتمع المستقر ، والمجتمع المستقر هو المجتمع الذي يتمسك أفرادُه عبر أجياله المختلفة، مثل جيل الأجداد، وجيل الآباء وجيل الأبناء، بقيم وأفكار، ومبادئ وعادات، وتقاليدها متشابهة، والعائلة المستقرة هي العائلة التقليدية والكلاسيكية القديمة التي تتشابه أفكارها وقيمها وعاداتها وتقاليدها، وعليه فالمكانة الاجتماعية للمرأة في هذه العائلة، لا ترتقي إلى مكانة الرجل، حيث يحتل الرجل هنا مكانة اجتماعية أعلى من تلك التي تحتلها المرأة، وأن القرار بيد الرجل حيث أن المرأة تكون خاضعة للرجل، وأن الرجل هو الذي يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها، وعليه فالمرأة في العائلة المستقرة، التي تكلم عليها "لوبلاي" تتسم بالخواص الاجتماعية والتربوية والسياسية الآتية:

- إنها أقل مكانة من الرجل، حيث أن الرجل يتقدم عليها في الحقوق والواجبات.

¹ - إحسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، 2008، ص33.

- ليس للمرأة الحق في إتخاذ قرار مستقل، فالقرار بيد الرجل (غياب الديمقراطية من العائلية)
- درجة التعليم التي تحظى بها المرأة تكون محدودة، ومن ثمة فإن نسبة الأمية تكون مرتفعة بين النساء.
- الأعمال التي تقوم بها النساء هي أداء الأعمال المزلية وإنجاب الأطفال وتربيتهم وإشباع الحاجات العاطفية والجنسية للرجل فقط.
- المرأة تعتمد على الرجل في أفعالها لأنها لا تعمل خارج البيت.
- المرأة تطلق من زوجها إذا لم تتجب الأطفال.
- المرأة لا تحتل أي موقع سياسي في المجتمع.
- تتعرض المرأة للعنف على يد زوجها وأخيها ووالدها نتيجة ضعفها وغياب من يدافع عن حقوقها ويحفظ كرامتها وإستقلاليته.
- ليس هناك جمعيات أو منظمات تدافع عن حقوقها.
- غير أن الواقع لابد أن يتغير بتغير المجتمع والعائلة ومرحلة الاستقرار إلى المرحلة الإنتقالية.

2- المرأة في المرحلة الإنتقالية:

المرأة الإنتقالية تتميز ببعض الصفات وهي:

- المرأة لها إزدواجية في الشخصية، أي تقول شيء وتفعل شيئاً آخر، بينما الظاهر المادي والعلمي للمرأة الإنتقالية يكون سريعاً و مذهلاً.
- مشكلات المرأة الإنتقالية تكون أكثر من ذلك التي تشهدها المرأة المستقرة.

3- المرأة العاملة غير المستقرة:

يقصد لوبلاي بالمرأة غير المستقرة هي المرأة التي إنتقلت من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي، حيث تكون متحررة من القيود والمظالم الاجتماعية التي كانت تعيشها في المجتمع المستقر والإنتقالي، حيث تشارك في بناء وتنمية المجتمع إلى جانب الرجل.

وفي هذا النمط تسود التناقضات في الأفكار بين الجيلين الأبناء والبناء فهي أسر غير متضامنة والمرأة تتصف بالصفات التالية:

- المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات.
- تتمتع بحريات واسعة النطاق.
- غالبية الأحيان نجدها تعمل خارج البيت نتيجة مؤهلاتها العلمية والدراسية، فهي لا تعتمد على الرجل إقتصاديا.
- تشارك الرجل في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتربية الأطفال، العلاقات القرابية والعمل خارج المنزل.
- المرأة الغير المستقرة تفضل الإستقلال بالمسكن مع زوجها.
- تسعى للزواج من أجل سعادتها وإشباع حاجاتها العاطفية و البيولوجيا.
- المرأة الغير مستقرة يشاركها زوجها الأشغال المنزلية.
- المستوى الاقتصادي في أسرتها يكون عالي مقارنة بالمرأة المستقرة والانتقالية.
- المستوى التعليمي مرتفع هذا ما يساعدها على تبوء أحسن الأعمال وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للأسرتها.
- مشاركة المرأة في السياسة.
- تأخر سن الزواج لأنها إختارت الدراسة والعمل ومساعدة أسرتها.
- ارتفاع الطلاق في الأسر الغير مستقرة بمعدلات كبيرة.
- عدد الأطفال لدى المرأة الإنتقالية أقل من عدد الأطفال لدى المرأة المستقرة.

ونأتي إلى ذكر بعض النظريات التي ساعدتنا في استغلال ما توصلت إليه في ما يخص قضايا المرأة والتي أعطت تفسير مباشر بالتركيز عليها أو تلك التي أشارت إليها في إطار دراسات عن الأسرة.

1-1 نظرية التنشئة الإجتماعية:

إستخدم الباحثين نظرية التنشئة الإجتماعية في دراسة وتحليل المشاكل التي يعاني منها الأفراد والجماعات وبالأخص في تحليل التغيرات والعلاقات الإجتماعية، إعتد عليها علماء النفس في مدرسة التحليل النفسي وذلك يظهر في أعمال سيكموند فرويد

وبياجي وعند علماء الاجتماع أميل دوركايم وبارسونز أما بالنسبة لعلماء الأنثروبولوجية فهم أكثر تطبيق وإستغلال لمفاهيم التنشئة الإجتماعية فهم من طوروا هذه النظرية ويظهر ذلك في أعمال ليفي ستروس ومرجريت ميد عند دراستهم في تأثير إختلاف حضارة بعض المجتمعات البدائية على التنشئة الإجتماعية، غير أن تطويرها جاء مع أعمال الباحثين المعاصرين، وبالأخص أعمال الباحثات اللواتي أردنا إقامة قطيعة مع الأفكار السائدة في المجتمع وإيجاد خطاب يرفض السيطرة الذكورية والنظر إلى المرأة كمعطى جنسي بالتالي إعادة طرح خطاب جديد يصنع من المرأة فاعلا ومحور أساسي يؤثر ويتأثر ونجد في البدايات في هذا الإتجاه أعمال سيمون دي بوفوار ولاكوست دو جاردن وجولييت منس في أوربا، أما في الحقل الدراسات بالوطن العربي نجد أعمال نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي، فضيلة مرابط وذهبية عبروس.

ولقد تم إستظهار من خلال هذه الدراسات ثلاث نماذج لتنشئة الفئات ونذكرها كالآتي:

- نموذج التنشئة العصرية: وهي الفتاة التي تتمتع بحرية التي مصدرها المحيط الأسري.
- نموذج التنشئة التقليدية: وهي تلك الفتاة التي تمتثل للضبط الإجتماعي وتطبق كل ما تتلقاه من تعاليم وقيم في حياتها اليومية.
- نموذج التنشئة الوسطى: هي صورة للمرأة السائدة في المجتمع الجزائري التي تعمل على المحافظة على قيمها وتطبقها في حياتها العصرية مع كل ما تحمله من متطلبات جديدة ليست مذكورة في النموذج التقليدي.

1-2 النظرية الوظيفية:

هذه النظرية تحدد الأدوار المختلفة للأفراد وإسهاماتها في البناء الإجتماعي وفق المكانة التي نغرسها في نفس النشيء وحسب المراحل العمرية التي يتسم بها الفرد، وتشير إلى أن المجتمع يعتمد التساند الموجود بين أجزائه من أجل المحافظة على البناء القائم وتدعيمه، فهي تشجع على بقاء الوضع كما عليه ولا تعرض لما يدور بين الأفراد والجماعات من صراع ولا تعيره إهتماما سعيا لإبقاء الوضع القائم والمحافظة عليه وتعميمه بالطرق التي تعلموها لتحقيق رغباتهم، وعن طريقها يطور الأطفال الذات

الإجتماعية وبالتالي يمكن لهم تقدير الأشياء الإجتماعية مثل القيم والقواعد، الأدوات التي يلعبون بها في المجتمع، وعملية التنشئة الإجتماعية معقدة، تستمر مدى الحياة ولها أهمية كبيرة سنوات الطفل الأولى¹

وفي ظل خروج المرأة إلى العمل، فإن هناك بعض الوظائف التي تقوم بها قد تتغير، فربة البيت ليست كالأم العاملة والتي تحتاج دائما إلى التوفيق بين المنزل والعمل، وبالتالي فإن البحث يسعى إلى التعرف إلى طبيعة التغير في وظائف الأسرة ككل، فالأم كعنصر مهم داخل الأسرة فهي تشعر بوجود تغير في الأدوار المتوقعة منها فإن ذلك يترك أثرا على الأبناء والزوج، وفقا للوظيفية فإن الخلل الذي يحدثه الجزء يؤثر على الكل.

ولقد إهتم منظروا الوظيفية بدءا من دوركايم وإنهاءا بمرتون في قضية تكوين الضمير الجمعي والتكامل البنائي كأساس لتغيير المجتمع.

1-3 نظرية المساواة بين الجنسين:

هذه النظرية جاءت لنتنقد أراء النظرية البيولوجية في تفسيرها لدور المرأة في المجتمع التي تحصرها في الأعباء المنزلية والأدوار الإنجابية وللرجل باقي الأدوار، وعليه جاءت النظرية للمطالبة بالمساواة بين الجنسين في ظروف تاريخية ميزتها الحروب والصراعات في المجتمع الأوروبي وظهر الراديكالية الثورية والتي تبناها مفكرين كبار وأدعو إليها وكان من نتائجهم ظهور الوعي إلى الحرية والعدالة الإجتماعية وليس في أوروبا فقط بل إمتدت إلى باقي دول العالم، وسرع ذلك في ظهور منظمات عالمية تدعو إلى حقوق الإنسان.

طرح أنصار هذه النظرية فكرة المرأة الجديدة بوضوح رغبة الإتجاه النسوي في تغيير وضع المرأة كمحاولة لحصولها على حريتها ولقد ظهر مصطلح الجديد نتيجة الشعور بالأشياء من جانب بعض النساء إزاء حياة البيت التقليدية وقبل الزواج، والأمومة، إلى تطلع المرأة الجديدة من وجهة نظر النسوية إلى توسيع ميراثها دون

¹ - إبراهيم محمد حسين أبو صالح، الأم العاملة بالقطاع الحكومي و مشكلات الحياة اليومية، معهد البحوث العربية، القاهرة، 2015، ص22.

الخضوع للهيئة الذكورية، وتدين على وجه التحديد الرخصة الجنسية التي يستعملها الرجل.¹

وينبغي أخذ بعين الاعتبار أن أصحاب هذه النظرية إنطلقوا في فهم مطالب بيئتهم ومجتمعهم وكانوا أفكار يؤمن بها المجتمع إلى درجة كبيرة ما شكل عائقا ظهرت نتائجه لعهود وإستمرت نتائجه إلى يومنا هذا.

هذه النظرية وجدت في المجتمع الجزائري معارضة في بدايتها لأن النظام السائد في الأسرة هو النظام الأبوي طبيعي يكون الرجل معارضا لمعادلة المساواة في الواجبات والحقوق، ولكن بالرغم من كل ذلك لم يبق الصراع حادا في مسألة المطالبة كما كان في بداياته عند الحركات الجمعوية النسوية، لأنهن أيقن فكرة أن التغيير يكون ببطئ فذاك هو الأنجح والأكيد نتائجه تكون عميقة ومستمرة .

ينبغي كذلك النظر إلى النظرية برؤية نقدية تتميز بأخذ الصالح وترك الطالح، فالمرأة هي عنصر مهم وأساسي في المعادلة فوجودها في الحياة العامة إلى جانب الرجل أمر لا بد منه وأصبح حقيقة تفرض نفسها يوما بعد يوم، هذا يعني أنها قادرة على إثبات الوجود الإيجابي ودورها يكون بعيد عن السلبية والتقصير وبالتالي دحض فكرة رفضها من طرف المعارضين لوجودها، ليصبح دورا يتسم بالمشاركة والتقاسم وبالتالي تكريس مبدأ القبول إستمراريته لصالح المجتمع وتطوره.

1-4 نظرية الصراع:

فسرت هذه النظرية قضايا كثيرة في المجتمع كالهوية والمكانة والشخصية والأدوار الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية من وجهة نظر سواء مكروسوسيولوجي أو الماكروسوسيولوجي، لقد درس تالكوت بارسونز طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، فوجد أن العلاقة التي تربط بينهم هي مبنية على إحتمالين:

- عدم فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه.

¹ - على عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص198.

- عدم فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر، وكون هذا التوقع لا يساعده في تحقيق طموحاته وأهدافه وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى الصراع بين الأطراف على المستوى المكروسوسيولوجي.¹

كما قدم بارسونز موقفا معياريا للأسرة النووية، مع تسليم بانفصالها المكاني عن مجال العمل، فإن تقسيم الأدوار وفقا للجنس الذي على أساسه يدخل الزوج وحده الحياة المهنية، ظل يمثل ميكانيزما يقلل من احتمال المنافسة بين الزوجين، بل يزيد تضامن الأسرة وتماسكها.²

قام بارسونز بتقسيم الأدوار الاجتماعية كالتالي: الدور التعبيري والمتمثل في الدور العاطفي والاهتمام بالحياة الأسرية، والدور الأداتي بالنسبة للرجل عند قيامه بالأعمال الشاقة والمهنية.

يتضح جليا أن التفاوت وعدم المساواة يبقى مستمر وذلك يعود إلى عدم تناسق العلاقات بين الجنسين مع البيئة الوظيفية.

ويؤكد بارسونز في نظريته على أهمية تقسيم العمل بين الجنسين لإستقرار المجتمع، فالمرأة تشغل أدوارا تدعم أدوار الرجل، كالزوجة، الأم، الأخت والإبنة، وتقوم بأدوار التربية والرعاية، في حين يقوم الرجل بتأمين الدخل، فهناك رابطة بين الأدوار الداعمة والأدوار التابعة المخصصة للنساء سواء داخل الأسرة أم خارج نطاق الأسرة، فدور الأم هو الدور التعبيري، أما دور الأب فهو القيادة الفعالة في الأسرة.³

كما يرى أن النظام العائلي لا يبنى إلا إذا كان هناك تخصص تام في الأدوار، فللزوج تأمين الجانب الإقتصادي المادي، وللزوجة دور الخدمة المنزلية، وهذا التقسيم يكون جنسيا.

¹ - إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 360.

² - السيد حنفي عوض، في علم الاجتماع النسوي الحركات الراديكالية النسائية و سوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2013، ص208.

³ - عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص ص 44-45.

هذه النظرية تشير إلى وجود نوعين من الصراع فهناك من ينبع من الشخص بحكم عدة عوامل نفسية ذاتية أو إجتماعية إقتصادية، وهناك من ينتج من خلال علاقات إجتماعية بين الأفراد وكتاهما يكون عاملا للتغيير الإجتماعي.

1-5 نظرية الدور الاجتماعي:

رائد هذه النظرية هو جورج هيربرت ميد، تركز هذه النظرية على مفهومين أساسيين المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي، فالذكر يكون له مكانة إجتماعية مرتبطة بسلوكات إجتماعية متوقعة، عكس الأنثى تماما، تكتسب المكانة والدور أثناء عملية التنشئة.

قسمت "إليزابيث جيوي" الدور إنطلاقا من المجتمع إلى بعدين:

البعد الأول: يرى بأن الأدوار موجودة بشكل مستقل وخارجي عن الأفراد لأن المجتمع يعرف الأدوار بشكل عام فكل فرد في المجتمع يمارس مجموعة محددة من الأدوار.

البعد الثاني: ينطلق من فكرة تصنيف المجتمع للأدوار المناسبة حسب الجنس، وتعطي الباحثة مثال عن دور المرأة في الرعاية والتوقعات المرتبطة بهذا الدور فهي العناية بشكل كبير بالأطفال وكبار السن والمرضى وغيرها.

هذه النظرية كثيرة الإستعمار عند الباحثين الإجتماعيين في تفسير مفاهيم عديدة والدينامكية والتغير الاجتماعي و المكانة الاجتماعية....إلخ.

1-6 نظرية التمييز الإقتصادي:

إن أصحاب هذه النظرية يرون أن فكرة التمييز موجودة في الإنسان ويكون إما على أساس عرقي، ديني وجنسي، والتمييز يظهر عند النساء في توظيفهم برواتب ضئيلة مقارنة بالرجال، وتشير الدراسات عن تاريخ عمل المرأة أن دخولها عالم الشغل بأعداد كثيرة تحت ظروف قاسية بسبب إنصراف الرجال للحروب فكان توظيفها من أجل سد الفراغ وتلبية متطلبات الأسرة والمساعدة والمساندة الاجتماعية، ولكن واجهت النساء

تميزا من طرف أرباب الأعمال فلا يطالبين بأجور عالية فالمهم لديهن حضور فرصة عمل لم تكن متاحة من قبل، فأرباب العمل متمسكين بتوظيف النساء أملا منهم في إنجاح المنافسة مع المؤسسات الأخرى.

فينظر إليهن أنهن كثرات التغيب والعطل المرضية مقارنة بالرجال، وتأثير ذلك في تقليل المدخول الشهري لديهن وهذا ما أثر على الإنتاج وتقليل رغبته عندهن فأصبح أكثر ملل وعدم الرضى عن وضعيتهن ويؤثر هذا بلا شك على المنتجية.

هذا يفسر الجانب الإنتاجي المادي من إسهام المرأة في العمل و لكن هناك رؤى أخرى تناولها أصحاب هذه النظرية وعلى سبيل المثال ما قدمه بيكر (Becker) في دراسته عن الأسرة سنة 1985 بحيث يرى أن تخصص أحد الزوجين في الأعمال المنزلية يعني حصوله على أكبر وقت في هذا الميدان، وعليه يكون من الحسن لو أن في الأسرة يقوم أحد الزوجين الأقل دخل مادي التفرغ و التخصص في الأعمال المنزلية.

كما يدعم نظرية التمييز الاقتصادي الباحث "ف. كومباروس" (François Cambaous) ، وما توصل إليه وكذلك البحث برجستروم (Bergstrom) عندما يطرح موضوع الطلاق في نظره أن الزوجين يستغلانه عندما لا يكون هناك رضى بين الزوجين في مسألة تقسيم الأشغال المنزلية ويصبح بالتالي تهديد بالطلاق و كذلك وجود صراع وعدم التوافق، غير أن مع الوقت هذه التهديدات بالنسبة للباحث تدفع ببعض الأزواج الذين يتمتعون براحة مادية لإرتفاع رواتبهم اللجوء إلى إقتناء مواد جاهزة وخدمات تجارية تحت الخدمة (مساعدة منزلية، خدمات توصيل الأكل و... إلخ).

غير أنه يرى وجود الأطفال يطرح مسألة تغير الخيارات والتعاملات بين الزوجين لا شيء يبقى على حاله.

2- الإتجاهات الأساسية في دراسة قضايا المرأة رؤية عربية:

إنقسم الباحثون والمهتمون والمتقنون العرب في طرحهم ومعالجتهم لقضايا المرأة إلى آراء مختلفة غير أننا يمكن حصرها منذ بدايتها في ثلاثة إتجاهات أساسية وهي:

2-1- الإتجاه المحافظ السلفي:

عرف هذا الإتجاه تجذر وسيطرة في المجتمعات العربية وينطلق من مسلمات نظرية على أساس تعتبر في نظرهم خالدة، لا تخضع للتغيير لا في الزمان ولا في المكان، وهذه المسلمات تتمثل في:

- المرأة مخلوق للتكاثر والإنجاب، وهي كائن ضعيف جسما وعقلا وهذا الضعف جوهريا وليس عرضيا، وعليه لابد أن تخضع لسيطرة الرجل وإشرافه وحمايته ولابد أن يرتبط هذا الكائن بما أهله له الخالق وأن يكيف بما أنشئ له.
- يجب إبقاء المرأة حبيسة بيتها وضمن حجابها وإبعادها عن الإختلاط في الحياة العامة، وإذا كان لابد من ذلك عند الضرورة القصوى، فيجب أن يكون ذلك في أضيق الحدود ، ولهذا لا حاجة لها لأنواع معينة من العلوم التي تتعلق بأسرتها ودينها ولا حاجة لها بالعلوم التقنية التي لها أصلا والتي تؤدي بها للخروج عن طائلة حجابها المفروض عليها من الخالق.
- المرأة في طبيعتها وتكوينها مصدر الشهوة والإثارة والشورر ولهذا لابد من إلزامها وخضوعها إلى مجموعة من التقيدات التي تحكم تصرفاتها، لإبقاء الحاجز الطبيعي والنفسي بينها وبين مجتمع الرجال.

2-2 الإِتجاه المعتدل:

هذا الإِتجاه يقر بمدى التخلف والظلم الذي تعانيه المرأة بصورة عامة في المجتمعات العربية، وقد ساعدت الأفكار الإصلاحية على تطوير وضع المرأة في التعليم والثقافة، وبروزها في المجتمع ضمن نطاقات مختلفة وفي نمو النشاط النسائي وبصورة خاصة في المدن.

وكنموذج عن هذا الإِتجاه وأراء أصحابه كتابات "قاسم أمين" في مصر منذ 1899 الذي ركز على لزوم تحرير المرأة، وسبقه "رفاعة الطهطاوي" الذي كانت له أراء متحررة إزاء المرأة مستمدة من إستجاباته للتيارات الليبرالية، وكباقي الكتاب آنذاك إرتبطت منطلقات فكرهم في هذا الشأن بما شاهدوه من وضعية المرأة الغربية.

كذلك ما كتبه **محمد جميل بيهم** حول تحرير المرأة بحيث إحتج على بقاء المرأة عضواً أشل وينتقد الجمود الاجتماعي الذي إستحوذ على المرأة العربية بعد الحرب العالمية الأولى بما لا يتفق مع روح العصر وهو دعى في مطلب واحد المساواة العامة بين الجنسين وفصل هذه الدعوة إلى المساواة العامة على ستة أنواع من المساواة و هي:

1-مساواة الجنسين في النظرة الإنسانية

2-مساواة الجنسين في الحرية الذاتية

3-مساواة الجنسين في طلب العلم

4-مساواة الجنسين في العمل و الكسب

5-مساواة الجنسين في الحقوق السياسية

6-مساواة الجنسين في الحقوق الإجتماعية

هذا الإِتجاه يظهر عندنا في الجزائر بوضوح في كتابات مفكرين جمعية العلماء المسلمين بدءاً بالأفكار التي نادى إليها عبد الحميد ابن باديس، فالإصلاحيين تنبهوا لوجوب إشراك المرأة في الحياة العامة.

2-3- الاتجاه التقدمي الليبرالي:

هذا الاتجاه ظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية ينطلق في دراسته لموضوع المرأة و الأسرة من الفهم الموضوعي لحقائق الصراع الاجتماعي، ولقد أشار الباحثين المهتمين بالحركة النسوية و ظهورها في أوربا إلى الدور الذي لعبه كل من "جون جاك روسو" و"كارل ماركس" خاصة بعد ظهور مؤلفاتهم "العقد الاجتماعي" و"رأس المال" وتأثيرهم في التأجيج والإضطرابات السياسية التي عرفت أوربا والسعي إلى تحريك وتغيير الأوضاع القائمة مع ظهور حركات ثورية بروليتارية نقیض البرجوازية وظهرت البروليتارية النسائية بوعیها بحقوقها ومطالبها الإيديولوجية.¹

لقد قام كارل ماركس في تحليل الزواج إنطلاقا من الواقع فرأى تقسيم العمل يقوم على أساس الملكية الخاصة وعدم العدالة، حيث أصبح الرجل رب الأسرة المالك والسيد والمرأة هي ملكية خاصة له.

يرى أن توزيع العمل في العائلة هو جزء من نظام توزيع العمل في المجتمع ككل، وإن علاقات الإستغلال والسيطرة هي ذاتها في المجتمع ومؤسساته ومنظماته وتتصف بها علاقات طبقة بطبقة، والرجل بالمرأة والحاكم بالمحكوم والرئيس بالمرؤوس، ورب العمل بالعامل، والمستخدمة بالخدمة، والأب بالأبناء والضابط بالعسكري والمدير بالموظف والمعلم بالتلميذ والكبير بالصغير والقوي بالضعيف... إلخ كل هذه العلاقات ليست أشكالا منعزلة بل إنها على العكس متداخلة تشكل نطاقا هرميا لا إنسانيا، فاضطهاد الشعب و المرأة والصغار والفقراء هو وجوه متعددة لحقيقة واحدة وهي قيام مجتمع طبقي.

¹ - السيد حنفي عوض، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في الموضوع

تمهيد:

إن الإطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بالمرأة من الخطوات المنهجية الأولى، فهي التي سمحت لنا بتحديد موضوع البحث، بالتالي إستغلال نتائجها والوقوف عند الجوانب التي غفلت عنها وكانت هي الإنطلاقة لإهتماماتنا وإنشغالاتنا بالموضوع.

وتنوعت هذه الدراسات منها الدراسات الجزائرية والدراسات العربية والدراسات الأجنبية، باعتبار أن هذه الدراسات هي التي تشكل في الأصل الإطار المرجعي فسوف نركز على الدراسات الحديثة وهي متنوعة وتتجه نحو التخصص ونجد تركيزها في مجالات معينة في السكان، الخصوبة، التعليم، العمل، الصحة، و كذلك مشاركة المرأة في التنمية بشكل عام ونظرتنا سوف تكون شمولية لإرتباط تلك المجالات ببعضها، سوف يكون إستغلالها بشكل موضوعي بعيد عن الذاتية.

كما جاءت هذه الدراسات في إطار علم الاجتماع وعلم النفس الإجتماعي من أجل رفع اللبس وشرح وفهم كل المسائل والقضايا التي تتعلق بالمرأة سواء في أسرتها أو عملها أو الإثنين معا وأعمال جديدة عن مساهمة المرأة في الحياة الإقتصادية والسياسية.

وسنأتي إلى ذكر البعض من هذه الأعمال التي كانت هي المرجعية والبدائية في هذه الدراسة والتي تقارب معطياتها مع ما نريد تتبعه وتقصيه في دراسة المرأة العاملة.

1- الدراسات العربية:

1-1 دراسة نوال السعداوي وسعد الدين إبراهيم (1975): بعنوان " التنمية والتحول الاجتماعي للمرأة والأسرة في مصر"¹.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية التي عرفت مصر بعد ثورة يوليو (جويلية) 1956، وبالأخص ما تركته على أوضاع الأسرة والمرأة المصرية بعد مرور ربع قرن على قيام الثورة.

وبعد استعراض وضع المرأة المصرية عبر التاريخ ، تقرر الدراسة أن وضع المرأة المصرية كان متدهورا - إستثناءات بسيطة- وذلك بسبب استبداد الرجل بها واستغلال المجتمع لها، فبينما ظل هناك إصرار قيامها بكل واجباتها التي نص عليها الإسلام بدأت حقوقها التي جاء بها الإسلام تنقلص تدريجيا، حتى أصبحت من الناحية العلمية بلا أية حقوق تقريبا، وطفت على السطح وتكررت القيم والممارسات الجاهلية القبلية التي تنظر للمرأة كمتعة وكمَتاع، وكان الإستبداد هو السائد، فكما كان الحاكم يتربع على القيمة ويستغل ويقهر كل الشرائح الاجتماعية التالية وبدرجات متفاوتة حتى يصل القهر منتهاه عند القاعدة، فكَذلك كان رب الأسرة هو أكبر الذكور فيها يفعل بدرجات حتى يصل منتهى قهره واستغلاله إلى القاعدة -الإناث ولاحظت الدراسة أنه كلما كان يشتد قهر الحاكم على الرعية، كان قهر الذكور نساءهم في الأسرة طاغيا.

رغم التحسن النسبي لوضع المرأة بعد ثورة 1919، إلا أنها لم ترق إلى مستوى المرغوب والمطلوب، حيث حصلت المرأة المصرية على مكاسب منها تكوين أول اتحاد نسائي مصري (1929)، إلا أن هذه المكاسب كانت من نصيب نساء الطبقة العليا، ولم تتأثر بها كثيرا نساء الطبقات الدنيا في المجتمع، إلا أنها شكلت قفزة نوعية و وثبة مميزة لوضع المرأة المصرية كان لابد لها من قيام نهضة جديدة، تمثلت في ثورة يوليو (1952).

بعد قيام الثورة في سنة 1952 تغيرت كل جوانب المجتمع المصري ومنها والتغيرات العميقة التي حدثت على وضع المرأة.

¹ - دراسة نوال السعداوي وسعد الدين إبراهيم (1975) بعنوان: " التنمية و التحول الاجتماعي للمرأة والأسرة في مصر " في : مصر في ربع قرن ، سعد الدين إبراهيم و آخرون، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1981، صص 497-516.

وقد أعتمدت على النهج الكمي الإحصائي وذلك بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بتمثيل المرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك اعتمدت الدراسة على عدد من البحوث والدراسات الميدانية التي تم إنجازها خلال هذه الفترة والتي تناولت مختلف العادات والقيم التي تتعلق بالمرأة المصرية، ومقارنتها بالمراحل السابقة عنها.

ففي المجال السياسي نص دستور (1956) أي بعد قيام الثورة بأربع سنوات، على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ومنها حق الترشيح والتصويت للانتخابات العامة، وشغل وظائف الدولة بكل مستوياتها، و هذا لأول مرة في مصر.

وكان لهذه النصوص صداما حيث تتبععت الدراسة بالأرقام مدى تطور مشاركة النساء في التصويت والترشيح في الانتخابات العامة، حيث كان عددهن يتزايد باطراد مع كل انتخابات نيابية تالية، كما فوزهن يتصاعد مع كل انتخابات.

كذلك كانت الثورة حريصة على دفع قضية المرأة إلى أقصى ما يسمح به معطيات المجتمع وتقاليده، حيث نص " الميثاق " سنة 1962 " على ضرورة اسقاط بقايا الأغلال التي تعيق حركة المرأة الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة " وترجمة لهذا الحرص تم تعيين امرأة في منصب والي لأول مرة في تاريخ مصر.

أما في المجال التعليمي فقد أشارت الدراسة، بأن الثورة ومنذ البداية وعت بأن الحقوق السياسية بدون تعليم أو استقلال إقتصادي تظل محدودة الأثر في إعطاء الحرية مضمونها الحقيقي لذلك كان التعليم من أهم الميادين التي حاولت الثورة إحداث تغيير نوعي وتوسيع كمي فيها، فقد واجهت الثورة مجتمعا تزيد الأمية فيه عن 80% وترتفع بين النساء إلى حوالي 90 % ، ولمواجهة هذا الوضع كانت مجانية التعليم، ثم التوسع في بناء وإفتتاح المدارس وكان لهذا العمل أثره على تغيير القيم بالسماح للإناث بارتداء المدارس ثم تقليص نسب الأمية في أوساطهن، ورغم بعض المعوقات الموضوعية والذاتية التي حالت دون مواصلة عدد لا بأس به من الفتيات لتعليمهن، إلا ما حققته الثورة في هذا السياق لا مثيل له في تاريخ مصر، فاللاني علمتهن الثورة في عشرين عاما يزيد عددهن آلاف المرات عن عدد من تعلمن في المائة وخمسين سنة السابقة.

كذلك تتبعت الدراسة المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها المرأة المصرية في ظل الثورة، حيث أشارت بأن منح المساواة السياسية وإفساح مجال التعليم أمام المرأة المصرية، كان لابد من أن يظهر تأثير ذلك في فرصها الاقتصادية، حيث ظهرت قوانين العمل والتي أشارت صراحة على أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في قانون العمل، مع منحها حقوقها خاصة بالأمومة والولادة، كما أشار القانون المصري بعد الثورة أنه لا يفرق بين الجنسين في تولي الوظائف ولتمكين المرأة من لعب دورها الاقتصادي، أشار القانون إلى إنشاء بعض المرافق المساعدة كدور الحضانة للأطفال، لتوافق المرأة بين عملها في المجتمع وبين واجباتها في الأسرة.

ونتيجة لهذا أشارت الدراسة بالأرقام والمعطيات الإحصائية، كيف تزايد دخول المرأة في سوق العمل واقتحامها لشتى قطاعات العمل.

حيث تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 22 مرة في غضون 18 سنة من الثورة.

وخلصت الدراسة في هذه القضية بأن عمل المرأة وتواجدها بجانب الرجال أدى إلى تغيير اتجاهات الرجال نحو هذه القيمة بأن المرأة لا تصلح إلا للمنزل، كما ثبت أن المرأة لا تتشد العمل خارج العمل لأسباب إقتصادية فحسب، ولكنها تجد في العمل أيضا وسيلة لتأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والإسهام في تطوير المجتمع.

كذلك انتهت الدراسة إلى أن هذه التغيرات والتحولات كان لها بعض المشكلات تتمثل في زيادة التوترات النفسية بين النساء وكذا زيادة حالات الطلاق بينهن، مع تأخير سن الزواج بسبب شعور المرأة غير المتزوجة بالإستقلال الاقتصادي.

ويعتبر هذا التطور نوعا ما ذا مغزى في قيم واتجاهات النساء المصريات في ظل الثورة، في الختام خصصت الدراسة فصولا للكلام عن العثرات التي وقعت في قضية المرأة، خاصة بالنسبة للمرأة المصرية الريفية.

وعلى العموم فإن إنجازات الثورة المصرية تعتبر هائلة من حيث تحرير المرأة ومنها حقوقها سياسية وتعليمية وإقتصادية لم تحصل على مثلها من قبل.

2- دراسة هيفاء فوزي الكبرة، تحت عنوان: "المرأة والتحولت الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا"¹.

جاءت هذه الدراسة لتسد ثغرة كبيرة في مجال الدراسات الاجتماعية والديموغرافية في نطاق المرأة، لاسيما أنها طرحت موضوع المرأة بشكل يربط بين القضايا الاجتماعية والديموغرافية للتحويل الاجتماعي بين القضايا التنمية والتقدم.

وحسب رأي الباحثة فإن القطر العربي السوري تتم فيه تحولات إقتصادية واجتماعية، تركت آثار بصماتها واضحة على مكانة المرأة في المجتمع واستجوبت أدوارها لها لتعمق توجه تلك التحولات والإنجازات والتي تتم في نطاقها، فاتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري يشير إلى تزايد نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل.

وترى الباحثة أن إدماج المرأة في عملية التنمية يترك بعض الإنعكاسات على الأدوار الاجتماعية لها، تتضمن بعض المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن عدم التوازن بين التغير المزمع إحداثه في البنية الاقتصادية وبين العلاقات الاجتماعية وقد يؤدي إلى هدم صرح البنيان الاقتصادي إذا لم توضع الحلول المناسبة له.

القوانين والتشريعات المنظمة لعملها إلى مشكلات تهدد إستقرار المرأة العاملة في العمل والمنزل بآن واحد، وعليه من أجل الوصول إستقرار المرأة العاملة في العمل والمنزل بآن واحد، وعليه من أجل الوصول إلى إثباتات ودلائل عن هذه التساءلات إعتمدت الباحثة على الدراسة الميدانية في واقع المرأة العربية السورية العاملة وذلك ضمن القطاع الصناعي في منشأتي " شركة الألبسة الجاهزة " و "معمل الكونسورة"، واختارت الباحثة المصانع الإنتاجية إستنادا إلى تمايز الأعمال فيها وبالتالي وجود تمايز في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية بين العاملات.

أما الأهداف العملية والإجرائية لموضوع الدراسة فلقد حددتها بجملة من العناصر وهي:

¹ - هيفاء فوزي الكبرة، المرأة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، دار طلاس ، سوريا، ط1، 1987، ص 277.

- تحديد الخصائص الأساسية للمرأة العاملة في القطاع الصناعي، باعتباره ميدان عمل ذا صفة متميزة عن ميادين عمل المرأة التقليدية و يتطلب مواصفات خاصة في قوة العمل.
- التعرف على الشروط الاجتماعية التي تعمل المرأة ضمنها في نطاق الوحدة الإنتاجية، من أجل رصد مدى ملائمتها للوفاء بمتطلبات الموازنة بين عمل المرأة وأدوارها المتعددة.
- التعرف على الشروط التي أسهمت في خروج المرأة إلى العمل خارج البيت.
- التعرف على العقبات التي تواجه المرأة العاملة و تحد من كفاءتها في عملها، ومن إضرارها في الحياة الاجتماعية.
- توضيح الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تأكيد مساهمة المرأة في العمل وزيادة إنتاجيتها وكفاءتها.
- دراسة عدد من الأسس المرتبطة بتنمية القدرات الذاتية كالتعليم والتدريب وتوفير الخدمات الاجتماعية.
- سبر اتجاهات الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المرأة العاملة، الذي يبلور مساهمتها في عملية التنمية ويحدد مدى تفاعلها مع عملية التغير الاجتماعي ودورها فيه.
- دراسة عائدات المرأة من العملية التنموية من خلال مشاركتها في العملية الإنتاجية ميدانياً.
- دراسة أثر عمل المرأة على شخصيتها و حياتها الأسرية وعلاقتها المجتمعية.

ولقد تضمنت هذه الدراسة الميدانية جملة من النتائج الأساسية التي توضح اتجاهات التغير في واقع المرأة العاملة وأوضاعها وظروفها المجتمعية والعائلية وخصائصها الذاتية، حيث عكست تلك النتائج أن دخول المرأة مجال التعليم والعمل الاجتماعي وإنخراطها فيهما، قد أدى إلى تبدل وظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط حسب مجالات متعددة كأسلوب التنشئة الاجتماعية، وزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه واقع سلطة المرأة التقليدي في العائلة والمجتمع نحو التبدل، فأصبحت المرأة تشارك الرجل في القرارات على المدى القريب والبعيد، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن دخول المرأة مجال العمل والإنتاج الاجتماعيين يرتبطان بتحقيق الشروط

الاجتماعية والمناسبة لذلك، والتي تشكل الطرف الثاني في المعادلة، طرفها الأول يتمثل في توفر هذه الشروط مضافا إليها عائدات المرأة من العمل ومن عملية الإنتاج والتنمية بشكل عام فالبحث في العائدات والشروط هو الذي يحدد تحرر المرأة أو عبوديتها.

ولقد قدمت الباحثة المعادلة التالية:

**وجود المعطيات النظري والواقعي + العائدات أي الحصل والإستفادة = الشروط
الجاذبة للعمل**

وتشرح الباحثة هذه المعادلة قائلة إن توفر الشروط يعني الوجود النظري والواقعي لها، فالوجود النظري مثلا مرتبط بالقوانين الناظمة لعمل المرأة، أما الوجود الواقعي فيرتبط بتطبيق هذه القوانين فعلا، فالقوانين المحددة لحوافز الإنتاج وكيفية تقديرها وتحديد مستحقيها تعتبر وجودا نظريا، وبهذا يعتبر تطبيق هذه القوانين وإستفادة المرأة العاملة منها بشكل موضوعي وجودا واقعا لهذه القوانين.

أما العائدات التي لا بد أن تحضى بها المرأة من عملية الإنتاج والتنمية كي يتحقق الجزء الثاني من الطرف الأول في معادلة الدراسة فنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأول عائدات نقدية ترتبط بالأجر مثلا، والثاني عائدات عينية تتمثل في زيادة الخدمات المقدمة للمرأة، والنوع الثالث عائدات مجتمعية ترتبط بتحقيق تحرر المرأة وتبوءها المكانة الحقيقية التي خلقت لها، كما ترتبط أيضا بزيادة تطوير القوانين الناظمة لعملها ولتعليمها... إلخ بما يحقق مزيدا من تحرر المرأة وبالتالي تحرر المجتمع وتطوره.

وترى الباحثة في حال عدم تحقق الشرط الأول للمعادلة، من توفر الشروط والعائدات فإن الطرف الثاني يتحول إلى معوقات في طريق تحرر المرأة وبالتالي تحرر المجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل مع قطاعاته كافة.

1-3-دراسة كاميليا إبراهيم عبد الفتاح تحت عنوان "سيكولوجيا المرأة العاملة"¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإشكالية التالية: ما الذي يدفع المرأة إلى أن تعمل خارج البيت ؟

ما هي الإشباكات المختلفة التي تحققها المرأة عن طريق العمل؟... هل تعمل لإشباع دوافع ذاتية تحقق الرضا والاستقرار النفسي وتأكيد الشعور بالقيمة أم تعمل لأسباب إجتماعية كالحاجة إلى المال وتحقيق الأمن الاقتصادي؟

هل غير العمل من وضعها بالنسبة للرجل؟ الزوج والزميل؟ هل أثر خروج المرأة للعمل على النمو النفسي لأطفالها ؟ وقد إفتترضت الباحثة في ضوء الأسئلة السابقة الفرضيات التالية:

- إن المرأة تعمل لتحقيق إشباكات نفسية إجتماعية كما تعمل من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي.
- إن العمل الذي تؤديه المرأة خارج المنزل يخفف من شعورها بالتعبية للرجل، وهذا يؤثر بدوره على علاقتها به .
- إن إشغال المرأة يحرر الرجل حيث يخفف من قيوده ومسؤولياته وبالتالي يعمل على تدعيم الحياة الأسرية وإستقرارها.
- إن إشغال المرأة غير من نظرة الرجل لها كما ستحدث قيما جديدة في التعامل معها.
- إن أبناء المشتغلات يختلفون عن أبناء غير المشتغلات من حيث مدى إستقرارهم النفسي ونضجهم الإنفعالي.
- لقد إتبعَت الباحثة الخطوات التالية للإجابة على الأسئلة السابقة والفروض المتعلقة بهذه الأسئلة:

أولاً: دراسة موضوع البحث من خلال تطور المرأة ومكانتها في المجتمع وعلاقتها بالرجل عبر تاريخ تطور البشرية وخلصت إلى مايلي:

¹ - كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت ، 1984.

أ-وضع تبقي بالنسبة للرجل.

ب-حرمان من التساوي في فرص العمل والتعليم.

ج-قصر الدور الذي تقوم به المرأة في مصر في القرن الأخير على أن تكون في خدمة الزوج من أجل الإحتفاظ به.

ثانيا: دراسة وضع المرأة من خلال الواقع كما كشفت عنه الإحصاءات الرسمية.

ثالثا: المقابلة الحرة لبعض الرائدات في ميدان العمل في أوائل هذا القرن والغرض من ذلك الحصول على إجابات للأسئلة التالية:

- الدوافع التي أدت إلى التعليم ثم الإشتغال وذلك من جانب المرأة ذاتها من ناحية، ومن جانب الوالدين من ناحية أخرى، فضلا عن معرفة القيم المصاحبة للإشتغال داخل الأسرة.
- معرفة الظروف والأوضاع النفسية الاجتماعية العامة التي صاحبت إشتغال هؤلاء الرائدات.
- إستجابة المجتمع لإشتغال المرأة وما تتضمن هذه الإستجابة من قبول أو رفض أو تشجيع أو عقبات على طريق إشتغالها.
- معرفة الإشباعات التي تحققت لهن كنتيجة للإشتغال.
- أثر الإشتغال على الزوج و الأبناء.

رابعا: دراسة دوافع إشتغال المرأة عن طريق الإستبيان متضمنا الأسئلة الآتية:

- ما الدافع الأساسي الذي دفعك للعمل ؟
- ما هو سبب أو أسباب تمسكك بالعمل حاليا؟
- هل حقق العمل آمالك؟

وهذا الإستبيان موزع على مائة موظفة جامعية في هيئات مختلفة إختارن إختيارا عشوائيا.

خامسا: دراسة المرأة في جماعة العمل :

والغرض من دراسة جماعة العمل هو الكشف عن النواحي التالية:

- معرفة مكانة المرأة في جماعة العمل والدور الجديد الذي تؤديه كمشتغلة.
- معرفة ما هي دوافع إختيار الرجل للمرأة، ودوافع إختيار المرأة للرجل؟ وهل هي دوافع خاصة بالموقف الموضوعي بصرف النظر عن الجنس، أي ما يتطلبه الموقف من صفات معينة قد نجدها في الرجل و المرأة سواء؟
- هل إشتغال المرأة أدى إلى نشوء علاقات جديدة بين المرأة و الرجل.

1-4-دراسة كلثم محمد (1999) المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية دراسة

لتأثير القيم على المرأة العربية في دولة الإمارات:¹

الهدف من الدراسة هو محاولة معرفة تأثير بعض القيم على المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشملت عينة الدراسة مجموعة من العاملات في قطاعات اقتصادية مختلفة (تعليم، صحة، إدارة، إعلام....) عددها 170 عاملة ما بين متزوجات وغير متزوجات، أما منهج الدراسة فقد تم استخدام المنهج الكمي التحليلي باعتماد الاستمارة الاستبائية كوسيلة لجمع البيانات، وتم الإشارة إلى دراسات سابقة تتناول المرأة في البلاد العربية وأثر القيم على وضعها المستجد والمتغير في كنف التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد العربية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين المكانة الاجتماعية للمرأة وعملها، حيث كلما كانت المرأة تنشط في سوق العمل وكلما ارتفعت في مناصب العمل كلما حظيت بمكانة محترمة وسط الأسرة والمعارف، كذلك توصلت الدراسة أن المرأة غير المتزوجة العاملة تتمتع بحريات أوسع مما يسمح لها بالارتقاء والتخلص من ضغط بعض القيم الاجتماعية الموروثة كالنظر للمرأة على أنها أضعف وأنها لا تصلح إلا للبيت والمتعة، أما بالنسبة للنساء العاملات المتزوجات، فقد توصلت الدراسة أنه كلما كان الزواج من أجنبي كانت مكانة المرأة أفضل، كذلك أكدت الدراسة على أهمية التعليم،

¹ - دراسة كلثم محمد ، المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية دراسة لتأثير القيم على المرأة العربية في دولة الإمارات ، دار البحار، بيروت، 1999.

حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما ساعدها ذلك على الحصول على منصب عمل.

وفي الأخير أكدت الدراسة على أن التحولات والتغيرات العميقة التي تشهدها دولة الإمارات غيرت من نظرة المجتمع للمرأة من نظرة تقليدية بالية إلى نظرة إيجابية، حيث أدى خروج المرأة للتعليم ثم للعمل على تغيير القيم التقليدية رغم بعض المعوقات الموضوعية والذاتية التي حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب والمرغوب عند العاملات، إما بسبب أعباء أسرية أو مشكلات اجتماعية، كذلك أشارت الدراسة في الأخير على أنه ينبغي مساعدة المرأة خاصة المتزوجة منها بإيجاد بعض المرافق كالحضانات ورياض الأطفال، ومراعاة أوقات العمل لأداء دورها في النشاط الاقتصادي بكفاءة مثلها مثل الرجل.

2-دراسات جزائرية:

2-1-دراسة بن زيان مليكة تحت عنوان: "عمل الزوجة وإنعكاسه على العلاقات الأسرية"¹

إن الأساس الذي تنطلق منه هذه الدراسة هو التركيز على قضية خروج الزوجة للعمل وأثر ذلك على العلاقات الأسرية مع محاولة معرفة دور الأسرة في مساعدة الزوجة لتخطي مشكلة التضارب بين العمل الخارجي والعمل داخل فضاء الأسرة.

وطرحت الباحثة الأسئلة التالية في عملها:

- ما هي إنعكاسات عملها على تغير الأسرة ؟
- هل إلحاق الزوجة خارجا يؤثر على المستوى المعيشي لأفرادها ؟
- ما هي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة ؟

¹ - بن زياد مليكة: عمل الزوجة و إنعكاساته على العلاقات الأسرية ، رسالة ماجستير ، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004.

وكانت فرضيات البحث مطروحة على الشكل التالي:

- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في أعمال المنزل.
- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها في تربية الأطفال.
- خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة.
- خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية.

قامت الباحثة للتأكد على هذه الفرضيات بقيامها بدراسة ميدانية من خلال فئات العاملات بجامعة الأخوة منتوري بقسنطينة وهي فئات مختارة على أساس مهني و هي:

- فئة الأستاذات ، - فئة الموظفات ، - فئة المنظفات

وتوصلت الباحثة إلى النتائج في عمومها إلى أمور هامة تخص عمل الزوجة ومدى تأثير العلاقات الأسرية وذلك من عدة أوجه: من جهة عمل الزوجة أحدث إنهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل، حيث أن الخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال وأعمال النساء في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج، وإذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى شجار و متاعب مستمرة بينما لأن الزوجة ونظرا لكون التغيير الذي حدث في المجتمع أجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل وتتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء الأسرة جنبا لجنب مع زوجها، بالإضافة على القيام بالأدوار التقليدية (السرية) التي كانت تقوم بها فإن على الرجل (الزوج) هو الآخر أن يتحمل معها ولو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها ولو بالجزء اليسير كل هذه المتاعب، ومع ذلك فمن خلال هذا البحث اتضح للباحثة أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها وخاصة فيما يخص الأشغال المنزلية لم تتناقض كثيرا رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها حيث أن مساعدة زوجها لها كانت مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه بالإضافة لكون أغلبية أزواج هؤلاء العاملات يفضلون أعمال منزلية ويقومون بها دون القيام بأخرى، وهذا راجع للخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها الزوج رغم التغيير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الاجتماعي وبالتالي قد تبين لنا أن الزوجة العاملة ما زالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل

إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة، كما أنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك.

ولقد أوضحت النتائج أن الزوج يلعب دورا في تربية أطفاله وبالتالي هناك خروج عن مفهوم دور الزوج التقليدي، الذي يترك أمر تربية أطفاله لأهمهم فقط، فنتيجة تعدد أدوار الزوجة العاملة أصبح الزوج هو الآخر له دور في تربية أطفاله والإعتناء بهم، هذا يعني إزدياد تمسك الزوجة العاملة بعملها، ولأجل التوفيق بين عملها الخارجي والأعباء السرية تلجأ الزوجات العاملات إلى وسائل متعددة، وقد تبين أن غالبية الزوجات العاملات يلجأن إلى تنظيم الوقت بدقة واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة، حيث أن معظم الزوجات العاملات ينظرن إلى هذه الأدوات باعتبارها عاملا رئيسيا يمكن التوفيق بين العمل ورعاية الأسرة، إلا أن هذه الوسائل ما زالت غير متوفرة في أغلبية بيوت الزوجات العاملات هذا بسبب إرتفاع أسعارها وإنخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة العاملة.

ومن جهة ثالثة لقد تبين أن دور الزوجة العاملة أصبح أكثر إيجابية من الناحية الإقتصادية حيث نقصت حالات انفراد الرجل بسلطة إتخاذ القرار الزوجة العاملة وزوجها وهكذا يمكن القول أن عمل المرأة أدى إلى مراجعة لدورها التقليدي فيما يخص إستشارها في أمور أسرتها و يتوسع هذا الدور إلى مرحلة أخذ القرار في هذه الأمور مساواة مع زوجها، فنظرا لكونها تعمل وتتقاضى أجرا وتساهم في التخفيف من أعباء الزوج الأسرية بالإضافة إلى نظرة المرأة العاملة للحياة، وإتساع مدركاتها بحكم الخبرة والواقع، هذا كله يساعدها على المشاركة في سلطة إتخاذ القرار وحتى التوفيق إلى حد بعيد في إتخاذ القرار الملائم.

ومن جهة رابعة إن عمل الزوجة خارج فضاء بيتها في أغلب الحالات كان بسبب الإحتياج المادي لأسرتها، فلقد إتضح للباحثة من خلال هذه الدراسة أن المرأة العاملة المتزوجة حافزها الأساسي للخروج للعمل هو الحصول على أجر حتى تتمكن من المساهمة الإيجابية في النفقات المعيشة الأسرية ومعنى هذا أن الزوجة العاملة قد وجدت الفرصة الملائمة لأنها استطاعت أن ترفع من مستوى طموحها بحيث يمكنها أن تحي في

مستوى أرقى هي وأسرتها مقارنة بما عاشته سابقتها من الأجيال السابقة، وذلك بفضل تخطيطها لحياتها وحياة أسرتها وتنظيمها لطرق معيشتها.

2-2-دراسة درية شريفاتي مرابطين : Cherifati Doria Merabtine تحت

عنوان: "Femme et travail, Identité et représentation de soi"¹.

ترى الباحثة أن الظاهرة النسوية هي ظاهرة إجتماعية والعمل النسوي ليس كما هو متوقع ومنتظر والفارق الموجود يكمن بين نسبة العمل والتعليم هل سببه يرجع الى وجود ثقل سوسيوي ثقافي ؟ بمعنى أن العمل النسوي هل يمس الإطار الأساسي لمكانة المرأة؟

وبالنظر إلى معطيات الخطاب المطروح بهذا الشأن هل يعني أن دخول المرأة إلى العمل المأجور يتمخض عنه حوادث إجتماعية ليست كذلك التي يفتح عليها التعليم ؟

الخطاب النسوي يرى أن مجال العمل المأجور يرتبط بالمجال العمومي، وأن المجتمع يخضع إلى تقليد الفصل بين الداخل والخارج.

وهذا المجال يظهر فيه أقلية من النساء وكل من تغامر فيه تصبح وجه متسلل وبالتالي غير مطلوب.

وأن ظهور المرأة في أماكن عمومية لسبب سد حاجياتها المنزلية هو أمر مقبول أو مسموح ولكن "الخروج إلى العمل " ينجر عنه إختراق الحدود و بالتالي تفتح على ما يعرف بأدوار الجنس.

وترى الباحثة أن وجود النساء في الوسط العمومي وبالخصوص وجود النساء المأجورات يهدد الهوية الذكورية وهذه عبارة عن عبء معنوي وبالتالي طرحت الباحثة الأسئلة التالية : إلى أي مدى يمكن لحوادث الهوية أن تسمح بدخول النساء إلى ميدان العمل المأجور ؟

وإلى أي مدى التمثيل الشخصي يعطي إعادة تهيئة مستوى التمثيل الاجتماعي وذلك في سيرورة آلية لإعادة تشكيل الهوية الاجتماعية للنساء ؟

¹ - Merabtine Cherifati Doria, Femme et travail, Identité et représentation de soi, Thèse de doctorat d'état, département psychologie et des sciences de l'éducation, université d'Alger, 2003-2004 .

وبمعنى آخر أليس بدخول النساء إلى العمل المأجور يعطي لهن مكانة إجتماعية جديدة كانت في السابق تظهر واقعا خياليا ؟

وفي أية حال يمكن لهذه المكانة الجديدة أن تبنى بالقطيعة مع المكانة السابقة المعطاة من طرف "النظام التقليدي" أو هل هو تعبير عن آلية إعادة التهيئة المعقدة ؟

ومن أجل فهم حوادث العمل وعلاقة ذلك بالهوية النسوية ، إهتمت الباحثة بمجتمعين من النساء، الأولى هن "النساء العاملات " في المجالات المهمة، الأساسية وهي مجالات تطورت خلال العقدين الأولين الذي تبع الإستقلال ، والثانية تتمثل في " النساء الماكثات في البيت ".

إعتمدت الباحثة على المقابلة الشخصية وقامت بإستجواب المبحوثات بطريقة مباشرة وهذه المنهجية تتماشى في البحوث التي تتعلق بعلم النفس الاجتماعي.

وكلا المجتمعين المختارين من النساء تسمح بالإجابة على سؤال إلى أي مدى تجربة العمل المأجور أصبح يفرض نفسه وما هو تأثيره في التمثيل الشخصي ومع أن هذه تساهم في تطور الهويات الاجتماعية للنساء، وما هي الأشكال التي تأخذها الهويات الاجتماعية للنساء ؟ لقد طرحت الباحثة الفرضيات التالية:

- الخطاب الشخصي يشجع موقف "المرأة العاملة" والمشاركة الشرعية للنساء في المجال العملي، هذه الخطابات تأخذ لصالحها بشرط تمثيل غالبية النساء، وبالتالي تطوير حجة إقبال النساء على العمل المأجور ومنه الإعتراف الاجتماعي بعمل المرأة المكافئ.

- الصراع الذي يحيط بمسألة مشاركة المرأة في العمل وما يترتب عليه من تسيير هذه الصراعات من إنتاج تفسيرات جديدة للمكانة والأدوار للنساء ومشاركة في صياغة آليات جديدة للهوية الاجتماعية النسائية، فهي تمثل مجموعة فردية في المحيط العمالي بالإضافة إلى الغالبية العظمى من النساء الماكثات في البيت.

وخلصت الباحثة إلى ما يلي:

الخبرة المتراكمة من طرف النساء خلال تجربة العمل وكذا الحقل التمثيلي تمخض عنه مشاركتهن في إعادة تشكيل نشاطها.

وأنه لا يمكن عدم الإنتباه في ملاحظة بعض الظواهر خلال دراسة سيرورة المسارات المهنية وكذا المكانة الذي تحتله النساء والمسار الجامعي في حياتهم.

هذه العناصر بالإضافة إلى أخرى تظهر تغيرات أساسية في تمثيل العمل المأجور وبصفة أكثر العمل النسوي.

- التجربة النوعية المتراكمة في حقل العمل والحوادث التي يخلفها النشاط المهني على الهوية الاجتماعية للنساء مكن من تأكيد إعادة تهيئة حقل التمثيل يشكل على المستوى السوسيوثقافي معطى جديد.

- الخبرة المهنية تشارك في تشكيل المكانة الاجتماعية وتمير الحاجة لإستقلالية قوية عند النساء، هذا البحث عن الإستقلالية عبارة عن تعبير عاطفي للذات أكثر وضوح، هذا ما يشجع بطريقة معتبرة بالإبتعاد عن المكانة التقليدية التي ترى وجود المرأة فقط في الفضاء المنزلي.

وترى الباحثة أن إعادة تشكيل عالم الشغل بأنظام النساء يشكل مؤشرا للتطور الاجتماعي، وخلصت الباحثة إلى أن المعنى والقيمة التي تعطيه النساء للنشاط الاقتصادي يدل على تشكيل هويات أساسية، وهذا من الناحية السوسولوجية والبسيكولوجية إحدى مظاهر الهوية الحديثة.

2-3-دراسة ربزازي محمد تحت عنوان¹:

« La vie Familiale des Femmes Algériennes Salariées »

في هذه الدراسة إستطاع الباحث التعمق في الحياة العائلية للنساء العاملات من خلال معرفة المكانة والأدوار الاجتماعية التي تحتلها داخل أسرتها.

وبشيء من التدقيق ركز في تحليله على الوضع الحالي والمرأة الجزائرية تعرف تطورا في إطار السيرورة السوسيو- تاريخية والمؤشرات الدالة على ذلك تعكس هذا التطور فمثلا وضعية التعليم التي تشهد إرتفاع عالي في تـمدرس للفتيات ووصول النساء لسوق العمل، والمشاركة المحتشمة في الحياة السياسية.

لقد ركز الباحث إشكاليته في تأثير النشاط المهني للمرأة على حياتها الأسرية ، بحيث يرى أن العمل الخارجي للمرأة يعطي لها مكانة مختلفة عن المكانة التقليدية وتـتـجر عنه أدوار جديدة وعلاقات جديدة مع المحيط العائلي.

وهذه الدراسة سوف تهتم بالجماعة الأسرية وخاصة حول التصرفات الشخصية والغير شخصية من جانب علم النفس الاجتماعي العائلي.

2-4-دراسة ضامر وليد عبد الرحمان بعنوان: " فكر تنمية المرأة في المجتمعات العربية، دراسة لوضع المرأة العاملة في المجتمع الجزائري".²

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات القليلة التي تناولت بعمق مسألة تنمية المرأة الجزائرية، فهي تتسم بنوع من الشمولية في الطرح بحيث عمد الباحث تناول كل الجوانب سواء السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكان هدفه بالتالي الإلمام والتوسع في الدراسة، إنطلق من التساؤلات التالية:

- هل يستخدم الرجل صفات إجتماعية ومفاهيم دينية لتأكيد تفوقه من جانب و تأكيد محدودية قدرات المرأة من جانب آخر؟

¹ - Rebzazi Mohamed, La vie familiale des femmes algériennes salariées, éd L'Harmattan, Paris, 1997.

² - ضامر وليد عبد الرحمان، فكر تنمية المرأة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005-2006 (غير منشورة).

- هل مازالت النظرة التقليدية للمرأة كونها مكون بيولوجي يبني مكوناتها الأخرى، وما موقف الرجل إن كان لديه تصور يضعف قدراتها في تحمل مسؤولية العمل؟
- هل تقع المرأة العاملة تحت تأثير منظومتين مختلفتين، الأولى يمثلها وضعها المهني والثانية موقعها الاجتماعي و العائلي؟
- هل أن انخفاض مساهمة المرأة في العمل هو في أحد جوانبه إنعكاس لموقع المرأة في المجتمع والعائلة بما تتضمنه من تمييز جنسي؟

قام الباحث بالإجابة عن هذه التساؤلات بالفرضيات التالية:

- هناك رفضاً ذكورياً لمبدأ المساواة بين الجنسين يركز في مقوماته على صفات المرأة الاجتماعية وثقافية ودينية لتأكيد ذلك التفوق.
- تقييمها على أساس كونها البيولوجي الاجتماعي هو الأساس الذي يعتمد عليه في رفضها كشريكة عمل و كمسؤولة يبرز ذلك الرفض كلما إقتربت من التأثير على الرجل كذات.
- أن المرأة العاملة تقع تحت تأثير منظومتين مختلفتين الأولى يمثلها وضعها المهني والثانية موقعها الاجتماعي والعائلي.
- انخفاض مساهمتها هو إنعكاس لموقعها داخل العائلة والمجتمع بما يمثلها من قيم تمييزية بين الجنسين.

قام البحث بإجراء دراسة ميدانية في الوسط الحضري بالعاصمة على عينة من 200 امرأة عاملة من شتى مراكز الأنشطة والخدمات وفي المقابل عينة من 196 رجل عامل في القطاع العمومي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج و نذكرها كالاتي:

- فيما يخص اللباس 61.5 % من النساء محجبات وفسرنا ذلك إما لرغبة العائلة وإلا لقرار شخصي.

- هناك تناقض في مفاهيم المساواة بين الجنسين ف فيما يظهر تأييدا أنثويا لمبادئ المساواة يظهر العكس بالنسبة للذكور والمستوى التعليمي عند الذكور يظهر تأثيرا من موقف المساواة.
- فيما يخص المساواة بين الجنسين في ميادين العمل هناك إجماع لدى المبحوثات أن هناك فروق بين الجنسين في محاولات العمل لصالح الرجال، والمستوى التعليمي لدى الذكور يؤثر في موقفهم في تساوي الجنسين في العمل.
- كذلك فيما يخص السلطة الذكورية أن نسبة كبيرة من زملاء العمل و بنسبة 75 % يميلون إلى إستخدام النصوص الدينية عند مناقشة قضية المرأة.
- التمييز الجنسي في العمل يتضح من خلال إبراز السلطة ضد المرأة بطرق عدة وبشكل تعسفي وهذا ما لا نجده عند الذكور وتمتد إلى منع المرأة من نيل حقوقها القانونية والإدارية.
- أما بالنسبة للقطاع المهني فقد ظهر أن العاملات في القطاع الخاص لا يعانين من هذا التمييز الجنسي كما هو عليه في القطاع الحكومي.
- ظهرت العينة بالنسبة للذكور أن هناك 61.2 % يفضل العمل مع الذكور ولسببين هما التفاهم والكفاءة المهنية عندهم.
- فيما يخص جنس المسؤول المباشر، ظهر أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 81.19 % تفضل أن يكون المسؤول المباشر عن عملهم من الذكور وأرجعوا ذلك إلى رفض تقبل الأوامر من امرأة وبالإضافة إلى كفاءة الرجل المهنية.
- أما بالنسبة للفوارق في الدخل فإن القطاع الخاص يعرف فوارق في الأجور بين النساء والرجال بشكل واضح وهذا ما لا نجده في القطاع الحكومي.
- أما بالنسبة لدوافع العمل ظهر أن العامل الإقتصادي هو الدافع الرئيسي ثم يأتي عامل الطموح والإرتقاء والقضاء على وقت الفراغ.
- تجمع أغلب المبحوثات على أن هناك إضطهاد للمرأة في المجتمع الجزائري، هذا الإضطهاد يأخذ ثلاثة أبعاد رئيسية يتعلق الأول بالموقف السلبي للرجل، والثاني بالتربية العائلية والثالث بظروف المرأة الخاصة.

3 -دراسات أجنبية :

1-دراسة كاترين دو لacroix " Catherine de Iacroix " تحت عنوان :

« **Espoirs et réalités de la femme arabe Algérie – Egypte** »¹

حاولت الباحثة دراسة النساء العربيات واختارت إجراء دراستها الميدانية في الجزائر ومصر، انطلقت من التساؤلات التالية:

ما هي المشاكل الأساسية التي تواجه النساء في المجتمع وفي المقابل ما هي طموحاتها؟

وما هي الظروف المعيشية للنساء في كل من الجزائر ومصر؟

وركزت على النساء ذات المستوى العالي من الطموح والمسؤولية والمشاركة السياسية.

والفرضيات المختلفة التي تشكل المحاور الأساسية في الدراسة وهي:

- يوجد من الوجهة الدينية إختلاف في النظرة بين التوجه الغربي والإسلامي التقليدي الذي يترجمه الرجال، يعني هذا أن هناك رؤية نسوية للقرآن الذي يشكل لمن العامل المحرك في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية في بلادهم.
- ارتفاع المستوى التعليمي ونهاية عزل النساء يشكلان مكاسب المشاركة في الحياة السياسية.
- المجتمع الجزائري يعارض أساسا بوضعه عراقيل نفسية لتطور وظهور المرأة المتمدنة.
- المجتمع المصري بالإضافة إلى العراقيل النفسية يعارض بوضعه عراقيل مادية خاصة للنساء اللواتي يئتين من الأماكن الفقيرة.
- المتمدنيات من النساء الجزائريات تحاولن القيام بإعادة توزيع العناصر المشكلة للسلطة في المجتمع بطريقة ثورية.
- فقدان الهوية التي سببها المستعمر الفرنسي دفع بسكان الجزائر إلى البحث في شخصيتهم، وهذا لا يحدث بدون حسرة، فالنساء هن الضحية الأولى في هذا

¹ - Cathrine De Iacroix, **Espoirs et Réalités de la Femme Arabe (Algérie- Egypte)** Ed l'Harmattan, Parie, 1986.

الجو، لأن المجتمع يفرض عليهن دورا محددا: وهو حارسات للقيم التقليدية والأسرية التي تهيئهن للمنزل.

- النساء المتمدنيات المصريات في غالبيةهن عوض يقمن بتوزيع عناصر نظام السلطة في المجتمع بشكل ثوري يخترن الحل الإصلاحي والذي يتمخض عنه تحسين وتطوير المكانة الشخصية.

- السلطة الجزائرية جد حذرة في المساندة التي تقدمها للمطالب النسوية.

فيما يخص النتائج التي خلصت إليها الباحثة في دراستها للجزائر نذكر:

المرأة الجزائرية التي يتراوح عمرها ما بين 40 إلى 50 سنة يظهرن درجة وعي سياسي كبير، بسبب تأثرهن بالثورة التحريرية، وكذلك درجة الوعي تزيد عند فئة الثانويين والطلبة والنساء المثقفات ما بين 20 إلى 40 سنة، المرأة المثالية هي تلك المرأة الفخورة في المجتمع بعملها و مشاركتها السياسية، و ليست تخشى المطالبة بحقوقها، ولا إنتقاد بشكل مشدد ما يبدو غير عادل، ويظهر أنها تبحث على هوية المرأة العربية و أبدا لا تقارن بالمرأة الغربية.

والمرأة هنا تريد معرفة من هي، وتريد رفض التناقضات المروثة على شكل إمتحانات غير عادلة ضدها، بالنسبة للبعض ترى في الإتجاه الديني تحسين في المكانة النسوية.

والنساء الشابات يؤكدن مشاركتهن السياسية بطريقة مختلفة وبالنسبة للبيئة والطبقات الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة، فالمرأة التي تنتمي إلى البيئة المتواضعة تبقى مشاركتها السياسية يظهر فقط في القاعدة، فبينما النساء التي ينتمين إلى بيئة ذات المستوى الراقي فهي تصبو إلى تولي مناصب عليا في الدولة كوزيرة أو رئيسة. وكلاهما تحملان نفس الأهداف المشتركة تأكيد أفكارهن بمبادرات شخصية، وتعزيز التضامن النسائي لتصدي القهر الاجتماعي والأسري وبالتالي تحسين حقوق المرأة.

أما بالنسبة للنساء من فئة 40 إلى 50 سنة ترى في وضعيتها ومكانتها إمكانية تحسين الظروف، وتتمنى فقط إصلاحات بطيئة وليس تغيير جذري، فتربط المشاركة السياسية بالوعي المهني ورغبة منها في إيجاد وطن عصري ومستقل، فالمرأة المثالية بالنسبة لهذه الفئة هي التي تفكر وتبحث على التوازن الأسري قبل كل شيء.

وترى هذه الفئة كذلك أن المستقبل كفيل بتصحيح الأعمال والنقائص في القانون الذي يبدو غامضا وعاما.

وقانون الشريعة الإسلامي مقبول في المجتمع والأسرة ولكن في المقابل يظهر مشاكل في تطبيقه بسبب وزن التطرف على السلطة وتناقضاته.

وتظهر الدراسة وجود إختلاف في وجهات النظر بين النساء الشابات والنساء المتقدّمات في السن، فالنساء الشابات ترى أن الإسلام غالبا ما يعرقل صيرورة التفوق عند النساء، فقد يوجد تحريف في تأويلاته و تعاليمه هي التي تشكل قيمة إتجاه مكانة المرأة.

عندما قامت الباحثة بالمقارنة بين المجالين ولأجل التحكم بالموضوع أخذت بعين الاعتبار تأثير الماضي التاريخي والوضعية السياسية عن الصورة التي تحملها المرأة عن دورها ومكانتها.

ويظهر كذلك الحالة المعيشية الجماعية والاجتماعية والفردية تشكل رؤية عن الحالة النسوية والمعوقات كمؤثراتها لثورتها.

فيما يخص الإسلام مثلا سجلت الباحثة ثلاث ردود: هناك نساء جزائريات دون 40 واللواتي بتفسيرهن للقرآن، الدين يظهر كعائق لطموحهن، أما النساء الجزائريات فوق الأربعين سنة لا يظهرن إحساسا سلبيا ضد الإسلام، فهي فقط ترى أنه لابد من التخلي عن بعض التفسيرات والأفكار المسبقة للمحافظة على الدور.

" إن النساء الجزائريات من جهتهن وبالخصوص في " القراءة " النسوية للدين الإسلامي يرونه عاملا في تطوير المرأة والعدالة الاجتماعية "، إن تأثير التعليم على الآفاق المقدمة للمرأة وهو كذلك يظهر بشكل مختلف.

في الجزائر درجة الأمية النسوية مرتفعة إذ تقدر ب 85 % في المدن، والنساء يعرفن درجة أهمية التعليم في تطور مكانتهم، و بفضلها إستطعن خلق مجموعة عمل وتضامن.

في مصر درجة الأمية النسوية لا تتجاوز 30 % يتعلق الأمر هنا بوجود نخبة تحصّلت على حقوقها في بداية القرن العشرين وتستمر في النضال لأجل الحفاظ على مكاسبها، والطموح يزداد عند النساء الشابات.

أما بالنسبة للعراقيل التي تمنع سيرورة التقدم عند المتمدات النساء الجزائريات تفسيرها بالعراقيل النفسية، بينما النساء المصريات تفسرها بالعراقيل المادية.

عراقيل نفسية ← مرجعها البيئة الاجتماعية

عراقيل مادية ← مرجعها نقص وسائل النقل و كثرة الأعباء و الأعمال المنزلية.

بالنسبة للنساء الشابات الجزائريات يطرحن العناصر المشكلة للسلطة بشكل ثوري بسبب عدم الرضى وهذا ما أظهرته الدراسة الميدانية.

أما النساء المتقدّمات في السن تعترف بوجود لا عدل والنقائص لابد من تصحيحها.

بالنسبة للنساء المصريات يطرحن مشاكلهن بشكل آخر فالرؤية متقدمة بالتالي الرؤية إصلاحية و ليست ثورية.

ملخص:

من خلال إستعراض هذه الدراسات وبعد قراءتنا لها تؤكّد لنا أنه لابد من ضرورة قيام علم يهتم بالمرأة لأسباب عديدة، لقد أصبحت تشكل عنصرا فعالا في المجتمع وأدوارها لم تصبح تلك التي كانت بالأمس تقتصر فقط في الأدوار الأسرية بل تعدى ذلك إلى عبور حدود لم يكن يسمح بتواجدها فيه كانت حكرا على الرجل وحده.

بدأ الاهتمام بموضوع المرأة يعرف صدا بعد شعور المرأة في قرارة نفسها بأن لا أحد يستطيع فهم قضاياها وإيصالها للعالم كله سوى بنفسها، إذن ظهور كتابات نسوية في أوروبا خاصة، كانت هي الانطلاقة الحقيقية نحو الإستقلالية والظهور والتميز، إلى أن أصبح هناك إتجاه يعمل في إقامة علم اجتماع المرأة أو علم اجتماع النسوي، وإن دل هذا على شيء فيدل على توسع حقل موضوع المرأة و بدأت أعمال المرأة تعرف غزارة في الأعمال الأكاديمية والأبحاث الجامعية تماشيا مع معطيات عرفتتها البشرية قاطبة هو تزايد و تنامي التعليم عند الإناث من جيل إلى جيل ، فقلما ما نجد فتاة من الجيل الجديد لا تمتلك تعليما يعزز فرصها في الولوج لعالم الشغل، إن المعطيات الإحصائية توضح تزايد في تعليم الإناث و كذلك في عملهن خارج البيت.

غير أن الدراسات العربية التي حاولنا الإنطلاق منها ترى أن المرأة لا تشكل موضوعا في حد ذاته مجالا بحثيا ولا منهجية جديدة و إنما موضوع له علاقة بقضايا أخرى تتمثل في قضايا التنمية في العالم العربي الذي شهد تخلفا وكما يعرفه البعض "بالسقوط الحضري للأمة" والنظر إلى هذه القضايا بنظرة شمولية فالمرأة والرجل لا يقبلان الانفصال والتفكيك فهما وجهين لعملة واحدة، ينظر إلى مساهمتهما وجهودهما المشتركة التي تحتاج إلى فكر جديد ونظرة حديثة مختلفة عن الطروحات الموجودة وبالتالي إيجاد آليات التغيير وإدراك مسؤولية كل طرف في تحسين الأوضاع.

الباب الأول : الجانب النظري

الفصل الثاني: تطور عمل المرأة و إرتباطه بالحركة النسوية في

أوربا

الفصل الثالث: تغير مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

الفصل الرابع: مكانة المرأة الاجتماعية بين الحق و التمييز

الفصل الثاني: تطور عمل المرأة و إرتباطه بالحركة النسوية في أوروبا

المبحث الأول: تطور عمل المرأة العاملة في أوروبا

المبحث الثاني: : تطور عمل المرأة في الوطن العربي

المبحث الثالث: : تطور عمل المرأة في الجزائر

الفصل الثاني: تطور عمل المرأة في الجزائر و إرتباطه بالحركة النسوية في أوربا

تمهيد:

عرفت وضعية المرأة في الجزائر تغيرا ويمكن ملاحظة هذا التغير في المعطيات المتعلقة بمدى زيادة وارتفاع معدلات التعليم عند الإناث في كل المستويات والمتخصصات العلمية من جهة ومن جهة أخرى تبني الإرادة السياسية مجموعة قوانين كلها تعمل وتساعد في النهوض بهذه الشريحة العريضة من المجتمع، فنجاح التنمية يقاس بمدى مشاركة المرأة فيها، ويبقى التعليم وحده لا يكفي فتواجد المرأة في مواقع كثيرة وإعتلائها مناصب المسؤولية إلى جانب الرجل بشكل متزايد وبأعداد كبيرة هو الدليل على تحسن وضعيتها وإشراكها ما هو إلا دليل على حصولها على كامل حقوقها وبالتالي زوال الفوارق والفجوات المبنية على الجنس والتي شكلت لسنين عديدة موضوع لأبحاث وملتقيات، وبالتالي يعمل الباحثين المهتمين بالمرأة على إستبدال دراستهم بالتركيز على إنعكاسات الأداء النسوي في تنمية المجتمع .

لكن خروج المرأة للعمل في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة يشكل موضوع نقاش لم يختلف في حياتهن بين رأي معارض ورأي مؤيد، وإتخذ حجبا تارة تفسر برأي ديني وتارة أخرى إستغلال البناء الفزيولوجي الضعيف للنساء وعليه إلزامها بيئتها هو الأمان والحماية من بطش الرجال، وهذه القضية أشار إليها مالك بني في كتابه مشكلة الثقافة وإستعرض الموقفين بشكل واضح.

1- ظهور الحركة النسوية في أوروبا:

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تنامي المجتمع الصناعي بتأثير الثورة التكنولوجية، وحركة تضامن البروليتاريا في الإنحادات والأحزاب السياسية الاشتراكية تعبر من خلالها على مطالبهم الطبقية، وفي نفس الوقت تحمل أيديولوجيات معارضة البرجوازية الرأسمالية ، وهي في كل ذلك تؤدي وظيفة فكرية تدعم قدرتها على التوحد في مطالب إنسانية وإقتصادية، ومن رحمها تولدت مطالب العمالة النسوية لتكشف عن حقوقه المغتصبة بحكم النزعة الأبوية، في عدم المساواة بين الرجال والنساء.¹

إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية إنشق نسق فرعي للعمالة النسائية من النسق الشكلي للطلبة العاملة التي كان يقودها الرجال بعد أن أصبحت قوة فاعلة في عملية الإنتاج، وهو ما شكل وجودها وقوى وحدتها في التحيز لجنسهن وأعطى لها قوة في العمل المتوازي مع الرجال، وهو ما أضفى عليها حركة النوع النسائي في تحطيم أسطورة السلطة الأبوية.

وبهذا يمكن القول أن جماعة البروليتاريا النسائية قد ظهرت كقوة فاعلة إلى حيز الوجود في المجتمع الصناعي لها طابعها الخاص المميز الذي يعبر عن مشاكل مشتركة، و مطالب التحرر في قطاعات المجتمع.

وربما كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الجماعات النسائية تحاول أن تصف نشاط حركاتها، بأنها حركة تاريخية، وكحقيقة أصبحت تحمل مكانتها على المستوى القوى العالمي بفضل جهود المفكرين الذين ساندوا قضيتها وهي ما استغلت الأفكار منذ الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر، هذا بجانب الإصدارات القائمة المعبرة عن مشاكل المرأة.

وعلى أعقاب هذه التحولات التي إرتبطت بدخول النساء سوق العمل أكدت على معالم وجودها في علاقات الإنتاج وما تنطوي عليه من أهمية في البناء الاجتماعي

¹ - رويك موراي، جغرافية العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية، ترجمة : سعيد منقاز، سلسلة المعرفة، الكويت، 2013، ص 243.

والاقتصادي، ومن ثم أصبحت الظروف مواتية للمطالب النسائية في حق الإقتراع والانضمام إلى الأحزاب وتشكيل جماعات تضامنية في المنظمات النقابية العمالية في مقابل البورجوازية الرأسمالية .

وفي تقييم لها لدور الحركة النسوية في أوروبا أو عامة تقول سوزان كريستوفرسن¹ أنه بينما تستمر النساء في أنهن محرومات مقارنة بالرجال فيما يخص الأجور ومجموع ساعات العمل والوصول إلى الموارد الاجتماعية، فهن يمارسن دورا حاسما في العمليات التي تسهم في هيكلة الاقتصاد العالمي، حجبهن المستمر داخل هذه العمليات هو نتيجة للمقاييس التي نستعملها لقياس الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية، وهو نتيجة للإيديولوجيات التي تهمل النساء باعتبارهن إما على هامش التغيير الاقتصادي أو ضحاياه، ونتيجة لطبيعة عدد من النساء في ردهن على الإستغلال.

2- مشاركة المرأة الأوروبية في النشاط الاقتصادي:

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بدأ تشجيع النساء على العمل، ويرجع ذلك جزئيا لأنهن كن مطلوبات لشغل أماكن الرجال الذين قتلوا أو جرحوا أو أسروا في عمليات الحرب، هذا بالإضافة إلى تزايد ونمو الخدمات في قطاعات الياقات البيضاء، مما دفع أصحاب الأعمال لتشجيع النساء لشغل الوظائف في خطوط التجميع وفي المكاتب الإدارية والأسواق التجارية والمدارس والمستشفيات والعيادات والبنوك وشركات التأمين والمطاعم والفنادق.²

يعرض "دايفيس" للتغيرات التي قامت تاريخيا في النظم الاجتماعية في الغرب إجمالا، والولايات المتحدة بخاصة، في محاولة منه لتفسير الوضع القائم حاليا بشأن عمل المرأة المتزوجة ويلخص الأنماط التي مرت بها في ثلاثة: النمط الأول كان قائما قبل الثورة الصناعية وسماه دايفيس "بنظام الاقتصاد المنزلي"، حيث نركز عمل الرجل والمرأة في المنزل والأرض الزراعية التابعة له. لقد كانا يعملان سوية في الزراعة والأعمال المنزلية، وكان الرجل ملتصقا بأرضه وبيته وعائلته، ثم جاءت الثورة الصناعية واقتلعت

¹ - حنفي عوض، مرجع سابق، ص ص 35-36.

² - هدى رزق، "دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية" سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 15، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2004، ص 104.

الرجل من محيطه خلال ساعات العمل ، حولت عمله إلى المؤسسات الصناعية البعيدة نسبيا عن عالم المنزل، بقيت المرأة المتزوجة في معظم الحالات في البيت تتجرب وترعى الأطفال والأولاد، وتقوم بالأعمال المنزلية ، وأصبح الرجل هو صاحب الدخل في العائلة، ولم يعد للزوجة أو الأولاد أي سلطة على موارد العائلة.

وقد سمي "دايفيس" هذا النمط بنظام "المعيل" وبدا هذا النظام طبيعيا، إذ إنه شمل ميزتين من النطاق السابق: سلطة الرجل على المرأة والأولاد التي تحولت إلى تحكم في دخل العائلة، وتخصص المرأة بل تكريس نفسها للأولاد ولرعايتهم، ومع تطور النظام الصناعي حصلت تغييرات ديمغرافية وإجتماعية أدت إلى تدهور نظام "المعيل" نشوء نظام "المساواتي" بدال منه ومن أهم هذه التغييرات، الإنخفاض الذي حصل في مستوى الوفاة والخصوبة ⁽¹⁾ فقد طال عمر المرأة وضافت الفترة المركزة من حياتها على الإنجاب ورعاية الأولاد، وانتشار الطلاق الذي جعل وضع المرأة المتزوجة غير العاملة معرضا للخطر، وقد أدت هذه التغييرات إلى دفع المرأة المتزوجة إلى العمل.

هذه من جهة ومن جهة ثانية ازداد طلب دخولها القوة العاملة نتيجة زيادة في وظائف الخدمات والوظائف الكتابية التي تناسبت مع مهارات المرأة، ويرى "دايفيس" أن هذا النظام لا بد من أن يتبدل في المستقبل القريب، وذلك لأنه يؤدي، على المستوى الفردي إلى نشوء ضغط نفسي خصوصا بالنسبة للمرأة المتزوجة العاملة، فهي تتحمل مسؤوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم الأشغال المنزلية والعائلية، وقد بينت دراسات "حساب استعمال الوقت" أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت نفسه تقريبا في رعاية الأولاد كالمرأة المتزوجة غير العاملة، وأن هذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها، كما أن استمرار النظام المساواتي كما هو الآن في الغرب، غير واقعي في رأي "دايفيس" لأنه يؤدي على المستوى المجتمعي، إلى استمرار إنخفاض الخصوبة التي إنحدرت إلى مستويات متدنية جدا في المجتمع الغربي، إلى زيادة إنتشار الطلاق ، ولكن تبدل هذا النظام لن يعود به إلى الأنماط السابقة.

ولكن ظهور عالم جديد تسود فيه الثورة المعلوماتية غير في معالم كثيرة، فلم يعد المكان مهما للعمل ما دام وسائل الإتصال أوحدت نوعيته جديدة فيه، بحيث أصبحت

الكثيرات من اللواتي يخترن عدم الخروج إلى العمل للقيام بمهام البيت والأبناء أصبح بمقدورهن أن يعملن في شركات حتى خارج ولايتهن في الولايات المتحدة دون أن يخرجن من البيت.

وفي هذا الإطار تتحدد علاقة المرأة بالعولمة من خلال بعدين:

- الأول يتمثل في تعاون الدول والشركات متعددة الجنسية في دفع المرأة من خلال الإغراءات العديدة للمشاركة في القوة العاملة.
- الثاني أن النساء أصبحن يشكلن أحد عوامل الجذب في تشكيل الإستراتيجيات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية، وذلك بسبب توفرهن كقوة عمل وإنخفاض أجورهن بما يساعد في تحديد إختيارات الشركات بخاصة في صناعات التصدير كصناعة الألكترونيات والملابس والنسيج والأحذية والألعاب البلاستيكية والمنتجات الإستهلاكية.

وتشير الباحثة هالة مقصود في هذا المضمار أن معالم الخدمات هذه مهمة تجعل الفرد الناجح في هذا العالم يختلف إختلافا أساسيا عن الفرد الناجح في العالم الصناعي، فبينما كانت القوة في عالم الزراعي تركز على العضلات، وفي العالم الصناعي الآلة، أصبحت المعرفة الآن أساس القوة في العالم الجديد. وعالم المعرفة يفتح أبوابا جديدة للمرأة، بينما كان من الصعب عليها أن تنافس الرجل في العالم المرتكز على العضلات والآلة، الآن الفرصة تسمح لها لتأكيد أهليتها ومؤهلاتها في عالم المعرفة.¹

المبحث الثاني: تطور عمل المرأة في الوطن العربي

¹ - هالة مقصود، " حول المرأة العربية و تحديات القرن الحادي و العشرين " ، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 15، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، 2004، ص 258.

1-رسوخ النظام الأبوي:

يستعمل كذلك عند بعض علماء الاجتماع بالسيطرة الأبوية فهو نموذج للنظرة التقليدية التي تنظر إلى الإناث بنظرة متدنية مقابل تمييز الذكور والهيمنة عليهن في دراسة "سلفيا والي" « Sylvia waly »¹ قامت بتصنيف هذا النظام إلى صنفين:

أ-النظام الأبوي الخاص: وهو سلطة الرجل على المرأة في المنزل، وهذا ما يمنعها من أخذ فرصتها في المساواة في الحياة العامة.

ب-النظام الأبوي العام : هو يظهر في طابع جماعي، بحيث المرأة تخرج إلى الحياة العامة وتقوم بمشاركة الرجال في العمل السياسي والعمل المؤجور، غير أنها هناك ما يفصلها عن تحقيق الإرتياح في الوضع المادي والمكانة الاجتماعية.

لقد إنكمش النظام الأبوي في بعض المجتمعات الغربية لأسباب ترتبط بالمساواة في الأجور بين الرجال والنساء وكذلك إلى النجاح الذي وصلت إليه النساء في التحصيل الدراسي.²

غير أن حسب ما أشار إليه "دايفيس" في المجتمعات العربية بسبب التنشئة الاجتماعية والثقافية، والتكوين الخدمات والوظائف الكتابية التي تناسبت مع مهارات المرأة، لابد من أن يتبدل في المستقبل القريب، وذلك لأنه يؤدي، على المستوى الفردي إلى نشوء ضغط نفسي خصوصا بالنسبة للمرأة المتزوجة العاملة، فهي تتحمل مسؤوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم الأشغال المنزلية و العائلية، وقد بينت دراسات " حساب استعمال الوقت" أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت نفسه تقريبا في رعاية الأولاد كالمرأة المتزوجة غير العاملة، وأن هذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها، كما أن استمرار النظام النفسي تمسك بتلك القيم الرجولية التي إكتسبها من المجتمع الأبوي مما ساهم في تكوين تصوراته عن نفسه وعن المرأة، فأصبح لا يتقبل أن تحصل المرأة على حريتها وحقوقها ومساواتها به، حتى لو كان مقتنعا نظريا وادعى أنه من دعاة التحرر والمساواة وهذه المفارقة هي ترجع إلى الأفكار القديمة والتي أخذت حيزا

¹ - عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص 102-103.

² - أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 199.

كثيرا من ثقافة المجتمع وترسبت في شخصية أفرادها وهذه النظرة ترى في المرأة على أنها أقل منزلة من الرجل ولا تستطيع أن تحل محل الرجل، والرجل هو الذي يدير شؤون الأسرة ويلبي متطلباتها.

وقد استخدم علماء السياسة هذا المصطلح في وصف هيمنة الدولة وتبعية أفراد المجتمع للسيطرة وقبولهم للإذعان لسلطانها.

إلا أن النظريات الاجتماعية التي تهتم بالنظام الأبوي وضعت أسلوبا راسخا لتبعية النساء لجميع الرجال، ولكن لا يعني ذلك منطقيا على الشعوب فالأمر يختلف تبعا للسياق الثقافي بين الأفراد والجماعات والمكاسب والخسائر لدور المرأة في عملية الإنتاج والوضع الطبقي، ويمكن أن نشهد هذا التفاوت في السلطة الأبوية بين نساء الريف والحضر والطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية.

ونجد "سيلفيا والي" تفسره ومن خلال مؤلفها في التاريخ الاجتماعي عن النظام الأبوي في المملكة المتحدة تستعرض مراحل الهيمنة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين بأنه أسلوب في البناء الاجتماعي الذي يمارسه الرجال على النساء بفرض الهيمنة للإستغلال.

2- إمتداد الحركة النسوية إلى الدول العربية:

لقد سبقت المرأة الأوربية الطرح والمطالبة بتحسين ظروف حياتها وإتاحة الفرص لها إلى جانب الرجل وخروجها إلى العمل في ظروف مشابهة لشقيقها الرجل ولها ما عليه من حقوق و واجبات دون أدنى فرق وبالتالي مطالبتها بإذابة كل الفروق القائمة على أساس الجنس، وعملت الحركات النسوية جاهدة ولمدة عقود على هذا إلى أن وصلت إليه في عصرنا هذا أصبحت تحتل مواقع حساسة وإستطاعت إختراق مجالات أثبتت نجاحها وإعترافات الباحثين المختصين في دراستهم للمجتمعات الغربية المتقدمة وما إنجر منه من تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في تنامي ظواهر جديدة لم يحسب لها حساب من إنحلال في الروابط الأسرية وصراع الأدوار التي تعاني منه النسوة التي سبقت إلى حياة التعب والشقاء.

أما عند نظيرتها في الشرق كان الحال لا يختلف كثيرا بدأت هي الأخرى تنتقد الأفكار السائدة وعمدت إلى كسر الدعائم التي كرس لسنين فكرة دونية المرأة تحطيم جدار العزل بحجة العفة والأخلاق ، جهلها بالرجل بحجة الخوف من سقوطها فريسة للأهواء، أو التبعية الاقتصادية بحجة الرجل هو الكفيل، هذه المخاوف إندثرت بمجرد وصول إنجازات المرأة الأوروبية المتعلمة وتخرجها بأعداد كبيرة من الجامعات ونجاحاتها إلى جانب الرجل .

فبمجرد إنتقال الأفكار التي تدعو إلى تحرير المرأة العربية من قيود التبعية بدأت جهود النسوة تظهر في عدة مناسبات بدأت من منابر العلم ثم إلى منابر الدين وإلى منابر الأحزاب والجمعيات شيئا فشيئا ترجمت إلى نصوص قانونية تعكس الإرادة في تحسين وضعية المرأة العربية.

تقليد الغرب أو تحرير العقل يقول مالك بن نبي : " إن مشكلة المرأة مشكلة إنسانية يتوقف على حلها تقدم المدينة، فلا يكون حلها إذن بمجرد تقليد ظاهري لأفعال المرأة الأوروبية، ويقصد هنا التقليد بالمظاهر الشكلية إلى درجة تشبه النساء بالأوربيات ونعلم أن المرأة الأوروبية وقعت في مشاكل إنعكست على المجتمع بأسره ومشكلة النسل والذي أعلنت عليه مخططات إستعجالية لإستدراك تفاقمه في دول كثيرة أوربية.

3- مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي:

لقيت المرأة العربية إهتماما متميزا لإسهاها الفعال في التنمية، ويستمد الاهتمام العربي بشؤون المرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع دخولها ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس، وهو يمثل توسعا في زيادة الإنتاج و تقدم المجتمع ورفاهية الأسرة، إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من وجهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج، وفي المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

يشير تقرير البنك الدولي لسنة 1998¹ : "بأن إسهامات المرأة الاقتصادية يأخذ أشكالاً من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور ومرتبات وتحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها، أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة فتتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي".

لقد نشرت منظمة " الأسكوا " المنظمة العربية للعلوم والتكنولوجيا دراسة حول عمل المرأة العربية تبين فيها أن نسبة كبيرة من النساء يعملن في القطاع غير الرسمي (غير مسجل) المولد للدخل مثل الإنتاج المنزلي (حياكة الملابس، المصنوعات اليدوية، المنتجات الغذائية...إلخ) ، كما أن 80 % منهن ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض التي ترتفع فيها نسبة الأمية.²

وإذا استمر النمو على هذه الوتيرة الهزيلة يتوقع البنك الدولي أن يستغرق لحاق المرأة العربية بالمستوى الذي تتمتع به نظيرتها في الغرب نحو 150 عاماً و يعكس تدني مشاركة المرأة العربية في سوق العمل وتباينها بين دولة وأخرى، تشارك الجوانب التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث تواجه النساء في المنطقة مجموعة من الضغوط تحدد أين ومتى يمكنهن العمل، ويتسبب هذا في تضيق المجال المتاح مع الوظائف.

هذه الوضعية دفعت الدول العربية لتلتف نحو هذا الموضوع وجعله ومحور من بين كل إهتماماتها لأن الفوارق بين الجنسين في مواقع العمل تفسره غياب شريحة مهمة في المشاركة في النشاط الاقتصادي وعلى هذا الأساس ومن أجل القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة إنتهجت الدول العربية سياسات وأساليب بحيث هناك خمسة أساليب مرتبطة بإدماج المرأة في التنمية وهي:

¹ - محمد سيد فهمي، مرجع سابق، 2007، ص 123 .

² - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1986، ص ص 171-173.

أ- **أسلوب الرفاهية:** لقد ظهر هذا الأسلوب في الخمسينات وحتى السبعينات من القرن الماضي ويهتم بالمشروعات التي تنتظر للمرأة على أنها أم وزوجة وأن هذا الدور هو الأهم في التنمية، ويطالب هذا الأسلوب الاهتمام بالدور الإيجابي للمرأة وذلك بتوفير الغذاء الصحي للنساء ووسائل تنظيم الأسرة، إلا أن هذا التوجه يتعامل مع المرأة على أنها ملقاة سلبية أو مستفيدة فقط من التنمية و ليس مشاركا فيها.

ب- **أسلوب الإنصاف:** ظهر هذا الأسلوب من منتصف السبعينات من القرن الماضي، ويهدف لتعزيز المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة وتضمين المرأة في المشروعات الموجهة للرجل ويرى أن المرأة تلعب دور إنتاجي إلى جانب دورها الإيجابي ولذلك يجب أن تتدخل الدولة لتعزيز المساواة بينهما.

ج- **أسلوب مقاومة الفقر:** ظهر هذا الأسلوب كذلك في السبعينات من القرن الماضي ويهدف لتحسين وضع المرأة الفقيرة، ويرتكز على إستراتيجية تحديد الحاجات الأساسية للفقراء، وتعامل مع المرأة كمتلقية لمنافع التنمية، ويعد هذا الأسلوب من أحسن الأساليب التي إهتمت بتحسين وضع المرأة الاقتصادي.

د- **أسلوب الكفاءة:** يعد تعديلا لأسلوب الإنصاف وقد ظهر في الثمانينات من القرن الماضي، ويؤكد على أهمية تشجيع مشاركة المرأة، كما يرى أن المرأة أكثر احتياجا للمشروعات الاجتماعية لكنه ينظر للمرأة على أنها وسيلة لتحقيق أهداف المشروعات التنموية.

هـ- **أسلوب التمكين:** هو أحدث إتجاه لتحسين وضع المرأة، ويرى أن تأخر المرأة يرجع إلى السياسات الإستعمارية وقمع الحكومات التالية للحقبة الإستعمارية، وتعرف الحركة النسوية التمكين على أنه التغيير الراديكالي للهيئات والمؤسسات التي تؤدي لخضوع المرأة، أي أن استراتيجيات التنمية لا يجب أن تتفصل عن السياق التاريخي الذي أدى لدونية وضع المرأة وحرمانها من الموارد الاجتماعية الملائمة لأدوارها ويهدف مدخل التمكين إلى تقوية المرأة من خلال منحها قدر أكبر من الإعتماد على الذات ويسعى هذا المدخل لتلبية إحتياجات المرأة لتخفيف الأعباء المنزلية عنها .

4-الوضعية الاجتماعية للمرأة العربية:

تعتبر مكانة المرأة ضمن النظام الأبوي المتسلط هامشية، حيث ظل الرجل لمدة طويلة من الزمن سيد المجال الخارجي أين يقضي جل أوقاته في دائرة الإنتاج لتأمين الرزق لأفراد عائلته من بينهم زوجته، بينما ظلت المرأة مهتمة بالمجال الداخلي وذلك بتحويل المواد الإنتاجية من أجل إستهلاك أفراد العائلة.

وبقي المنزل بالنسبة للمرأة مجالا للإنسال والإستساخ الثقافي وذلك بتلقين أبنائها التربية والعادات الاجتماعية و التقاليد السائدة داخل المجتمع.¹

وفي هذا السياق إن مكانة الأم تقدر بعدد أطفالها خاصة إذا كانوا ذكورا وذلك لما تقتضيه عمل الأرض والزراعة من أيدي عاملة وقوة منتجة فغالبا ما كان يستقبل المولود الذكر بالزغاريد والحفل إثر ولادته، وذلك على خلاف المولود الأنثى التي تنشر الذعر والأسف حين ولادتها، إنطلاقا من هذه اللحظة تبدأ سلسلة من التمييزات والفوارق الاجتماعية بين الجنسين ، والتي تمجد الذكورة وترفع بها إلى مكانة معينة داخل الوسط الاجتماعي.

الوضعية الاجتماعية للمرأة العربية لم تختلف ملامحها كثيرا عما كان سائدا قبل الاسلام، فذهنية الجاهلية ما زالت سائدة في ممارسات عديدة ، فبالنسبة لقيمة الذكورة فإن ذهنية كثير من العرب ما زالت يصدق عليها قول الله . عز وجل . : "وإذا بُشِّرَ أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون" (سورة النحل : 58-59) .

ظاهرة الاشتمزاز من انجاب الأنثى عبّر عنها عالم الاجتماع الجزائري "مالك شبل" من خلال أبحاثه بقوله : "المرأة الجزائرية تلد مولودها الذكر بيولوجيا ويلدها اجتماعيا "، رجولية المجتمعات العربية لم تتوقف عند عادات وتقاليد وأعراف انتجها المجتمع الذكوري، بل تعداها للدوس على أحكام رب العالمين التي أنزلها في كتابه المبين ، ومنها تعطيل أحكام الشريعة الخاصة بتوزيع " الميراث "، وذلك بمنع الاناث من أخذ حقوقهن

¹ - Rebzani Mohamed, Opcit, P 27.

التي أقرها لهن المولى . عز وجل . سواء كانت الأنثى أما أم أختا أم بنتا أم زوجة ، تحت ذرائع ومبررات وأعراف سخيفة، هذه الممارسات ترسخت في المجتمعات العربية لدرجة أضحت تمثل منظومة فكرية وقيمية تجعل المرأة تُسلم بهذا الواقع من خلال إعادة إنتاج نفس القيم والعادات والتقاليد، فتصبح المرأة هي نفسها تفضل انجاب الذكر وتكره انجاب الأنثى، وهي ذاتها تفضل ولدها الذكر عن ابنتها في المعاملة، فإذا تكلم الذكر، على الأنثى أن تسمع، وفي بعض الأسر لا تأكل الاناث إلا بعد أن يأكل الذكور وهكذا أصبح النظام الأسري يعيد إنتاج نفس القيم والعادات والأعراف التي تمجد الذكر وتحط من قيمة الأنثى ، بمعنى أن المرأة أصبحت تكره نفسها من حيث لا تشعر.

الصورة القاتمة هذه لم تبق كما هي في كل الأحوال والأماكن، فهي تتغير وتتبدل بتغير الأوضاع العامة بالمجتمعات العربية، ولا سيما تغير أوضاع المرأة عن طريق اقتحامها ميادين كانت الى وقت قريب محرومة منها، كالتعليم والعمل والمطالبة بالحقوق من أجل الارتقاء بمكانتها وتغيير الذهنيات المتخلفة تجاهها شيئا فشيئا.

المبحث الثالث : تطور عمل المرأة في الجزائر

1- المرأة في فترة الاستعمار الفرنسي:

في التقارير التي كان العسكريون الفرنسيون يرفعونها عن الوضع العام في الجزائر يكتبون عدة محاولات عن الظروف الاجتماعية للمرأة الجزائرية، هؤلاء كانوا يعرفون غالبا المرأة الجزائرية هي امرأة منغلقة، غريبة ولا تخرق، وهذا التعريف لا يتعلق فقط بالمجتمع الجزائري فحسب بل توجد كذلك في الجزء الشمالي الغير مسلم من البحر الأبيض المتوسط.

وكانت تتصف أيضا بالإنطواء على النفس والمحافظة على القيم التقليدية التي كانت تستمد أفكارها من الشريعة الإسلامية، ولكن نظرا للظروف القاسية التي كانت تسود البلاد جعل سلطة الأب ذات وضع متميز فهو القائد بلا منازع، وتضاعل دور المرأة وتحجرت العلاقات الاجتماعية .

فبالرغم من بقائها لقرون تحت سيطرة الجهل والتأخر حالها حال كل فئات المجتمع الذي كان يشكو إضطهاد المستعمر، إلا ما فتأت تأخذ بزمام الأمور وحاولت فهم ما يجري من حولها في العالم وتأثرت بما كانت تسمع من بطولات النساء وبالتالي دخلت معترك الكفاح وخرجت من سكوتها وبرهنت مدى قدرتها على المشاركة والمساعدة، والدليل على هذه المشاركة المبكرة مشاركتها في الحركة الوطنية حيث تم إنشاء الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.¹

لقد تأخر الطرح النسوي لقضايا الحقوق النسوية وإنصب إهتمامها على الإنتماء والهوية ثم الحرية والإستقلال، فوجود المستعمر ووعي المجتمع بكل شرائحه برسالة الكفاح هذا ما جعل المرأة تتأثر بالأوضاع التي كانت سائدة في تلك الفترة، أين انتشر الفقر والجوع والجهل وأصبحت الكثيرات قعيدات في البيت، واقتصر عملها على العمل المنزلي من غزل وزراعة فعلى الرغم من ذلك فإن تاريخ الجزائر مليء برموز نسائية، ولكن لعدم إمتلاكها لشهادات وتأهيل بسبب الأمية وضعف مستواها التعليمي دفع بها في مهن

¹ - سعدو حورية ، الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الإستقلال، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 1995
ص 54 (غير منشورة)

بسيطة والعمل كمنظفة في البيوت وكذلك قامت بممارسة الحرف التقليدية والزراعية لإعالتها.¹

جاء في دستور 1964 إشارة إلى أن الحرب التحريرية سمحت للمرأة بالتعبير وبتحمل مسؤولياتها إلى جانب الرجل و بتحمل قسطها من النشاط في الكفاح.

فهناك كثيرات شاركن في سر في العمل المسلح وقد حضرت في الأحزاب السياسية في خلايا سرية ضمن نجم شمال إفريقيا منذ 1926، حسب تصريحات المجاهدات أمثال "باية علاوشيش" التي كانت المناظلة الوحيدة في خلية مختلطة من الحزب الشيوعي الجزائري، وفي سنة 1944 كانت السيدة "مامنة شنتوف" طالبة بجامعة الجزائر إنخرطت في الفرع الجامعي للجزائر التابع لحزب أحباب البيان والحرية لمؤسسه "فرحات عباس"، وهذه السيدة جذبت بدورها صديقاتها في المهنة إلى الفرع، هذه المناضلات في حزب أحباب البيان والحرية شاركن في المظاهرات بمناسبة أحداث 8 ماي 1945، وبعد هذه الأحداث قدمنا الإسعافات والعلاج للمصابين.

فيما يخص تعليم المرأة في تلك الفترة كانت إشكالية عامة تتعلق بتعليم الإنسان الجزائري رجلا كان أم امرأة ، وهذا ما قد أكده الإصلاحيون آنذاك وعلى رأسهم ابن باديس بحيث كان يرى أن حل مشكلة تعليم المرأة يقتضي إعادة صياغة تمثل مفهوم الرجل والمرأة.²

والحالة كانت لغير صالح النساء والإضطهاد الإستعماري لم يترك المجال سوى لتفوق النساء وإنحصارها في مجال البيوت.

2- المرأة في عهد الاستقلال:

¹ - أنيسة بركات درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985، ص20.

² - ضيف غنية ، "المسألة النسوية في الفكر الإصلاحي، قراءة في الإصلاحية الباديسية"، دفا تر علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 11 ، 2014، ص 68.

عرفت الجزائر في بداية مراحل التشييد عدة عراقيل بسبب من جهة صعوبة التسيير في ظل مخلفات الدمار وحرب التحرير ومن جهة أخرى الصراع الإيديولوجي القائم بين القيادات والإنشغال كان حول ما هو النهج والسبيل إلى تحقيق التنمية وبالتالي أنذر ذلك ببدء مرحلة جديدة وإنطلاق خطط للتنمية.

من خلال جل السياسات التي انتهجتها الدولة عبر السنين ورغم العراقيل والمآسي التي عرفت "بالعشرية السوداء" إلا أن الإنعكاسات تبدو جلية على حياة الأفراد وأشركت الأسرة الجزائرية في هذا التغيير وأعطيت للمرأة حق التعليم والعمل هذا ما دفع إلى إعادة النظر في تقسيم العمل والمجال بين الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية، وبدأت مشاركتها تظهر باحتشام وشهدت هذه المشاركة بطئا وضعفاً وشكلت شريحة ضئيلة من اليد العاملة في المجتمع.

أ-المجال الاجتماعي:

1- التعليم:

تغيرت الحياة الاجتماعية شيئاً فشيئاً بعد الإستقلال ، بتظافر عدة عوامل و على رأسها التعليم فيرى دفيد بوبينو « D. Popenoe » « أن التعليم من بين القنوات التي تيسر عملية الحراك الصاعد، فالمدرسة وما تؤديه من دور مهم في العملية التعليمية يساعد الأفراد على الصعود إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي والتسلسل المهني. »

ولاشك أن الكفاءات التي تحصل عليها الفرد خلال تكوينه وتعليمه تجعله يتميز وبالتالي يصبح ثروة نادرة ينبغي الاهتمام بها.

إنتهجت الدولة الجزائرية مجانية التعليم على نطاق واسع على المدى أزيد من 50 سنة منذ الإستقلال ومن بين نتائجها المرجوة الوصول إلى إنشاء مواطن جزائري متعلم، ولعل إنشاء وتعميم المدارس والجامعات على كافة القطر الجزائري يشكل كذلك تحدي وصلت الدولة الجزائرية إلى تحقيقه والمعطيات الإحصائية المتوفرة في المضمرة تظهر هذا التزايد في نسبة إلحاق البنات بالتعليم، حيث يدل هذا الإقبال على القابلية للتغيير وتأثير التعليم على الإنسان بصفة عامة و إيمان الجزائريين بأن التعليم يحسن

الأوضاع ويقضي على الجهل والفقر، نجد المرأة تتوزع على جميع المستويات التعليمية كما يظهره الجدول الموالي.

جدول رقم (1)

يوضح تطور فئة التلميذات والمتربصات والطالبات في المنظومة التربوية:

السنوات	2000- 2001	2003- 2004	2008- 2009	2011- 2012	2013- 2014	2014- 2015
التربية الوطنية (1-2-3)	3.726603	3.848282	3.639469	3.765924	3.892379	3.959101
التكوين المهني (العامو الخاص)	142269	147833	246295	308969	295650	307425
التعليم العالي (1-2-3)	275149	385712	710094	723247	763782	/

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 2013-2015، WWW.CNES.dz

ومن بين المؤشرات التي تؤدي إلى تغير مكانة المرأة في مجتمعنا هي ظاهرة تفوق الإناث في التعليم وبالخصوص التفوق في شهادة البكالوريا كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (2) يبين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال الفترة 2006-2014:

السنة	نسبة الذكور	نسبة الإناث
2006	35.14	62.86
2007	36.01	63.99
2008	33	67
2009	42.18	57.82
2010	35.27	64.73
2011	34.65	65.35
2012	34.62	65.38
2013	36.01	63.99
2014	38.33	61.67

وكما جاء كذلك في توقعات آفاق سنة 2020 بأن نسبة العاملات ستتضاعف مرتين بالنسبة للرجال، فالنساء أكثر تطلع نحو التغير في أوضاعهن الأسرية خاصة مع غلبة السيطرة الذكورية من جهة ورغبة في تحقيق الذات والإستقلالية الاقتصادية.¹

2-نمط الأسرة:

عرف المجتمع الجزائري إنتشار الأسر النووية مع كل ما قد إنجر من تغيير على مستوى الحجم والتركيب وحتى نظام الزواج بحد ذاته تغير بفعل إنتشار كذلك وسائل الإتصال وتغيرت طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة حيث أصبحت تنسم أكثر بالمشاركة وتداخلت الأدوار بينهما، ويمكن الإلمام ببعض ما تنسم به الأسرة الجزائرية من مظاهر وهي تبدو في الإتجاهات التالي:

- هناك تنامي كبير في أسلوب إختيار الشريك ونمو الزيجات المبنية عن الإختيار المتبادل الشخصي وليس المفروض من طرف الأهل.
- تغير وظائف الأسرة بمجرد تغير أدوار المرأة بعد خروجها للعمل.
- تقلص نظام تعدد الزوجات وإكتفاء الرجل بزوجة واحدة.
- تحديد المواليد بسبب كثرة الأعباء وتأثير عوامل متداخلة منها الاقتصادية والاجتماعية.
- التحرر التدريجي من نسق القرابي وإنشغال الأزواج بحياتهم أكثر ما اثر على العلاقات الاجتماعية وإنحسارها في المناسبات إلى حد كبير.

¹ - منير مبركة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، رحلة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص189.

ب- المجال الديموغرافي وتحسن الخدمات الصحية:

على الصعيد الديموغرافي عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا وعند الباحثين الديموغرافيين المجتمع الجزائري شهد تحولا ديموغرافيا سريعا، على عدة مراحل بفعل ظهور قيم جديدة إنعكست على ثقافة الأفراد وأثرت في مختلف مجالات حياتهم مما أدى إلى تغير في سلوكهم الإنجابي ¹.

ويظهر ذلك خاصة في الفترة 1962-1985، ونظرا تحسن المستوى التعليمي للسكان، خاصة ما تعلق بالمرأة، تراجع سن الزواج وتنظيم المواليد، تحسين الظروف الصحية للسكان ففي سنة 1970-2010 إرتفع سن الأمل في الحياة لدى الرجال والنساء من 53.4 سنة إلى 75.6 بالنسبة للرجال، ومن 53.7 سنة إلى 77 سنة بالنسبة للنساء.

لقد تحسنت الظروف الصحية والمعيشية للسكان تدريجيا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما أظهرته المعطيات الديموغرافية من خلال مختلف عمليات الإحصاء التي تم إنجازها على مدار السنين، وهذا التحسن غير في طريقة العيش والتفكير وإنعكس ذلك في مختلف مجالات حياة الأفراد.

ج-المجال الاقتصادي والنشاط المهني:

عرفت الجزائر تحولات عميقة على الصعيد الاقتصادي ذلك بداية من السنوات الثمانينات، بالتحول من الاقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، الذي فتح المجال للمنافسة وخلق فرص عمل بالرغم من بقاء نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي متواضعة إذ وصل السكان الناشطون في أبريل 2017 إلى ما يقرب 12 277 000 مشغل على المستوى الوطني ونصيب النساء المشتغلات وصل إلى 2 524 000 بنسبة تقدر ب 20.6 %.

¹- تومي حسين، " الخصوبة و الأسرة تحول الإخصاب و أثره على بنية الأسرة الجزائرية للفترة 1992-2002"، في : التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ج 1 ، فعاليات الملتقى الثالث ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص 122 - 145 .

جدول رقم (3)

يوضح تطور مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

2004	1998	1987	1977	1966	
17.5	17.1	9.2	9.9	4.3	نسبة النساء في إجمالي العاملين
14.9	14.9	5.4	2.6	1.8	نسبة إشتغال النساء

نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي تعتبر ضئيلة هذا مقارنة بعدد الخريجات من الجامعات ومراكز التكوين المهني ومن جهة أخرى مقارنة للأسباب التي تقف أمام خروجها من منزلها وتمنعها من ممارسة العمل، والعقبات والصعوبات التي تواجهها في حقيقة الأمر تتوضح بمستويات متعددة، فهناك عقبات تقع بمستوى العلاقات الاجتماعية والظواهر التقليدية، فقد تتحول بعض الشروط المجتمعية إلى عقبة في طريق عمل المرأة، كعدم وفاء القوانين والتشريعات النازمة لعمل المرأة بمتطلبات دخولها فيه وخاصة المتزوجة وقد يؤدي القصور في توفير الخدمات المرافقة والداعمة على تضارب في أدوارها كأم وزوجة وربة منزل، هذا من جهة وتبقى هذه المشاركة تتمركز في الصناعة والخدمات التي لا تتطلب أي مهارة أو تأهيل ولا إجهاد جسدي كما يعكس التوزيع المهني للقوة العاملة النسائية مجموعة من الظواهر المهمة فهو يبين في أرقامه الإجمالية نصيب كل قطاع من المهن، وبذلك فإنه يوضح بصورة أدق وضع الإناث العاملات في برامج التنمية ومشاريعها، إذ يعتبر من أحد المنطلقات لرسم ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام.

وبلاحظ من دراسة التركيب المهني للإناث لعام 2014 أن المشتغلات يتوزعن في قطاعين أساسيين هما القطاع الصناعي بنسبة تقدر ب 81.4 % ، ثم يأتي قطاع الخدمات بنسبة 14,1 % كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(4)

توزيع العمل النسوي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاعات							
الزراعة	8.2	5.7	4.6	3.7	3.6	3.6	3.4
الصناعة التقليدية	72.2	75.5	74.8	76.4	77.9	78.1	81.4
الأشغال العمومية	0.4	0.3	0.5	0.4	0.4	0.2	0.1
الصناعة	0.5	1.1	0.7	1.5	1.8	1.3	0.8
الصيد البحري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الخدمات	18.5	17.1	19.3	17.8	16.1	16.6	14.1
التجارة	0.2	0.3	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2005-2015 على الموقع WWW.cnes.dz

أما توزيع للمشتغلات حسب الفئة السن فإن النسبة الكبيرة منهن يتمركزن في فئة 25-29 سنة بحيث بنسبة تقدر بـ 32.9 % كما توضحه بيانات الجدول رقم (5) و لعل تفسير هذا التمرکز مرتبط بمحاور أخرى أولها كارتفاع سن الزواج عند الفتاة و خاصة بعد دخولها ميدان التعليم فتأخر عبء الأطفال والمسؤوليات المنزلية التي تحد من خروج المرأة إلى سوق العمل.

ثانيها محور يرتبط بتوفر بعض الخدمات التي تخفف من مسؤوليات المتزوجات كدور الحضانة مثلا .

جدول (5)

يوضح تطور نسبة النشاط حسب السن والجنس (2004-2015)

2015		2014		2013		2012		2004		السن
إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	
2.8	19.2	1.9	20.1	2.3	22.6	2.2	20.8	5.4	32.0	19-15
14.0	59.4	14.5	62.3	17.7	65.5	17.6	65.0	15.7	70.4	24-20
32.9	85.8	31.1	86.3	31.4	90.0	30.4	87.7	23.1	87.8	29-25
16.4	66.8	14.9	66.2	16.6	69.5	15.8	67.8	14.9	68.1	+34

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) رقم 123-185.

كما تبين المعطيات الإحصائية تفاوت كبير في نسبة إشتغال النساء في المدن و الريف، فنجد حسب جدول توزيع المشتغلين و البطالين لسنوات 2010، 2011 و 2012 ، إشتغال النساء في المدن قدر ب 1360 امرأة مقابل 409 امرأة في الريف.

جدول رقم(6)

توزيع المشتغلين والبطالين حسب الجنس للسنوات 2010-2011-2012

الوحدة بالآلاف

سبتمبر 2012		سبتمبر 2011		سبتمبر 2010		
السكان		السكان		السكان		
البطالين	المشتغلين	البطالين	المشتغلين	البطالين	المشتغلين	
						الرجال
625	5500	489	5062	494	5235	حضري
263	2893	249	2976	234	3027	ريفي
888	8393	738	3038	728	8262	المجموع
						النساء
287	1368	257	1235	260	1126	حضري
78	409	67	326	88	348	ريفي
365	1777	324	1561	348	1474	المجموع

توضح المعطيات الجدول رقم (5) المشتغلين والبطالين من النساء والرجال في الجزائر للسنوات 2010، 2011 و 2012، يبحث نلاحظ الفارق كبير بين الجنسين

خاصة ما يرتبط بهذه الدراسة أي في الوسط الحضري، والمشتغلين من الرجال عددهن يمثل تقريبا أربعة أضعاف من المشتغلات من النساء، والأرقام التي تتعلق بالبطالة فتصل إلى النصف أرقام البطالة عند الرجال.

د-المجال السياسي:

دخول المرأة المعترك السياسي كان محتشما في العقود الأولى للإستقلال، حيث كان تمثيلها في المؤسسات السياسية ضئيل جدا، سواء من حيث إنخراطها في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، " الحزب الحاكم " أو من حيث نضالها في الجمعيات والنقابات العمالية، اللهم إلا التنظيم النسوي والممثل في " المنظمة الوطنية للنساء الجزائريات " التابعة عضويا للحزب الحاكم.

ومع ظهور التعددية الحزبية في مطلع سنوات التسعينيات، كانت مشاركة المرأة محتشمة، فهي وإن تواجدت في القوائم الإنتخابية سواء الإنتخابات المحلية (البلدية والولائية)، فكانت من أجل التزيين والتبني فقط، فلم تكن تتصدر قوائم الترشيح إلا قليلا.

إلتحاق المرأة بالعمل السياسي يبقى بمستوى متدني ، ولعل الأسباب الكامنة وراء ذلك تعود بالدرجة الأولى إلى عزوف أعداد كبيرة من النساء الإنغماس في العمل الحزبي والسياسي الذي يعتبر المدخل في غالبية الحالات للتمثيل في المجالس المنتخبة على مستوى الدولة، أو يردُّ إلى وجود تمييز إجتماعي بالدرجة الثانية ونظرة المجتمع لها شغل حازما لوصول الكثير من هن إلى هذا العمل، فكسر هذا الحاجز الثقافي الذي صنع منذ أجيال الذي يصور مكانة المرأة في المجتمع يبقى جهد مضني وصعب حتى ولو كانت المرأة مؤمنة في قرار نفسها أنها قادرة على أداء أي دور يسند لها، وبقاء نظرة من الطرف الآخر في محيطها الضيق والواسع كذلك يبقونها بعيدة عن ساحة النشاط والعطاء والمشاركة وتوعية المرأة كما يدعو له الكثير من الحقوقيين هو في الحقيقة توعية مجتمع برمته ومن خلال تضافر جهود كل مؤسساته وأفراده رجالا كانوا أو نساء.

إن النظر لضعف وجود المرأة في السياسة يرجعه البعض كذلك إلى غلبة الإلتزامات الاجتماعية والتي إسندت إليها أساسا وهذا ما أقصاها ذاتيا من العمل والنشاط

السياسي وكأنه شكل من أشكال تقسيم الأدوار، وأن التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين ما زال سائدا في المجال السياسي من خلال القضايا التي أثبتت النخبة النسوية فعاليتها فيها، والتي لا تخرج عن القضايا الاجتماعية، الثقافية والتربوية لتأتي القضايا السياسية في المقام الأخير¹. حيث تعتبر السياسة مجال يختص به الرجل دون المرأة، فكثافة الأعباء التي تتحملها المرأة داخل الأسرة والمجتمع يقلص من الإمكانات المادية والزمنية لدخولها الحياة السياسية.

ولكن هناك محاولات لإشراك المرأة في السياسة تطبيقا لمجمل الإتفاقيات الدولية التي أبرمت في إطار القضاء على التمييز والتمهيش الذي سلط على المرأة و تطبيقا لمطالب الكثيرات من النساء الناشطات في إطار حقوق الإنسان.

حسب تقرير الإتحاد البرلماني الدولي حول نسبة تمثيل النساء في البرلمانات العالمية الصادر في 31 ماي 2012²، تحتل الجزائر المرتبة 26 في الترتيب العالمي في المجالس النيابية بعد تطبيق نظام الكوتا و ذلك من 190 بلدا في العالم بنسبة 31.6 % من مقاعد البرلمان ما يقابلها عدد مقاعد 462/146 ، وبهذا فهي تحتل كذلك المرتبة الأولى عربيا ، في حين كانت تحتل الرتبة 8 عربيا و 116 عالميا قبل تطبيق نظام الكوتا.

لقد أدرج المشرع الجزائري عدة ضمانات مساعدة في نجاح وتفعيل نظام الحصة النسائية في الممارسة لترقية المشاركة السياسية للنساء، من بين هذه الضمانات تدعيم التواجد النسائي في البنية الحزبية (أعضاء مؤسسين، في المؤتمر، في هيئاته القيادية).

هذا ما ترجمه القانون العضوي 12/03 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بحيث و صلت نسبة التمثيل للنساء في البرلمان إلى 25.77 % ب 156 امرأة من مجموع 606 من الأعضاء.³

¹ - حياة غروية، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خلال سنتي 2008-2011 " مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 ، العدد 27 ، 2015، ص ص 115-144.

² - WWW/ipu.org/Wnn/F

³ - http://WWW.Interieur.gov.dz

فبالرغم من تبني نظام الحصص (الكوتا) وعلى الرغم من قوانين التكافؤ والمساواة وتسلم بضع نساء أرفع المسؤوليات، فإن الرجال لا يزالون يحتفظون بما يشبه الإحتكار للتمثيل العام ولسلطة إتخاذ القرار خاصة ما تعلق بالقطاع العسكري والأمني وفي غالبية المؤسسات والمشروعات، وجل الخيارات الطاقوية والإنتاجية والدفاعية، هي خيارات يقررها الرجال بأنفسهم ولمصلحتهم.

3-مميزات العمل النسوي في الجزائر:

دخول المرأة العمل عرف مسارا طويلا وخضوعه لجملة من العوامل منها: تطور التعليم، التحضر، إنخفاظ الخصوبة، وكذلك تأثير تنظيمات ثقافية جديدة التي تشجع على إستقلالية المرأة.

مهن دخلتها المرأة سواء بإرادتها وبرغبة منها أو سيقت إليها من غير إرادة ولا رغبة فيها، مهن نسوية ومهن أخرى جازفت وغامرت فيها برغم من أنها مهن رجولية بالدرجة الأولى ، لكن يلاحظ تواجدها في السنوات الأخيرة في أغلب المهن.

وينبغي الإشارة إلى تأثير الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية لتفضيلها لمهن دون غيرها في ضوء نظرتها الثقافية إلى عدة أسباب أهمها:

- أن تلك المهن لا تحتاج إلى جهد مقارنة بالرجل.
- أن من أهم مميزات هذه المهن أنها في أغلب الأحوال لها مواعيد محددة للذهاب والعودة، ويعد ذلك ميزة لأنه يقلل من القلق من التأخير والعودة للمنزل.
- وكما ينظر إلى المهنة بأنها مهنة العمر كله بالنسبة للأولياء يرون فيها إستمرارية العمل فيها حتى بعد الزواج لسهولة التوفيق بين العمل خارج البيت ومتطلبات أسرته.
- بالتالي الفتيات نجدهن يملن إلى ممارسة المهن التي تتشابه مع أدوارهن في البيت كالتعليم، الصيدلة، التمريض، الطب ، الإدارة.

4-ميادين عمل المرأة:

تتواجد المرأة الجزائرية في شتى قطاعات العمل بحيث وصلت نسبة مشاركتها في سنة 2016 من مجموع الطبقة الشغيلة إلى حوالي 19 %، غير أنها تعرف أكثر تواجد في القطاع الخدماتي بنسبة تقدر حسب آخر إحصائيات تحصلنا عليها هي نسبة تقدر بـ 14.9 %، وحوالي 50 % من النساء الشغيلات في قطاع موظفي عمال الوظيف العمومي، و 22 % من النساء مسؤولات وإطارات ونأتي إلى ذكر أهم مجالات النشاط المهني عند النساء.

- التربية والتعليم:

يعد هذا الميدان الأكثر إستقطابا وإمتصاصا لليد العاملة النسوية ففي الآونة الأخيرة إرتبط تعليم النسوة بسوق العمل، فالهدف والغاية من وراء الكثيرات التعليم من أجل الحصول شهادة ومن ثم مهنة تختلف بإختلاف الدرجات العليا التي تتأهلها وكذا التدريب والتأهيل في تلك الشهادة التي على أساسها تستغل موقعا مهنيا محددًا، فإذا عدنا إلى تقصي الواقع وما أفرزته الإحصائيات بالخصوص نلاحظ نجاح التحدي في مسألة تعليم الفتيات والسياسة المنتهجة مباشرة بعد الإستقلال أفضت إلى نجاح ملحوظ من قبل المختصين والهيئات المحلية والدولية.

-الصحة:

توجهت المرأة الجزائرية بأعداد كبيرة للعمل في الميدان الصحي الذي يعتبر الثاني بعد التعليم وفيها تزاوُل الأنشطة في مختلف التخصصات والفروع فنقدر نسبة النساء في فئة الأطباء 51 % ، وفي فئة الأطباء الإستشفائيين 36 %، في حين 48 % في فئة الأطباء العامين، وفي فئة أطباء أسنان 64.4 %، أما في فئة الصيادلة تقدر نسبة النساء بـ 65.4 %¹.

تقوم النساء الشغيلات في هذا القطاع بواجب يخدم الفرد والمجتمع على حد سواء بغض النظر على أنها تتقاضى عليه أجرا ومساهمتها في قوة العمل يحقق لها تطورا في

¹ - Allia khadidja, « Femmes diplômées et secteur d'activité en Algérie », Cahier du CREAD, N°74, 2005, PP61-72

أوضاعها الاجتماعية وراحة في حالتها النفسية وتحسينا لقدرتها الاقتصادية، إضافة إلى أنه مؤشر إيجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج.

-العدل:

عرف هذا القطاع هو كذلك إرتفاع في نسبة مشاركة المرأة وذلك على مستوى كل الوظائف ودرجات، بحيث إحصائيات سنة 2015 وصلت نسبة النساء قاضيات 26%.

وقد شهد هذا القطاع قدوم وإنضمام أعداد كبيرة من العنصر النسوي بحيث نجد نسبة 55 % تم قبولهن في مسابقة الدخول لسلوك القضاء، وعملهن هذا يدرج في قطاع الخدمات، ويتصف بالحضور اليومي ونوع من الصرامة مقارنة بالعمل في قطاعات أخرى.

-الأمن الوطني

يعد هذا القطاع جديد على العنصر النسوي، فلقد تم إكتشافه و فتحت له الأبواب في السنوات الأخيرة أي مع مشارف القرن 21، في مختلف الرتب حسب إحصائيات 2011 عدد الشرطيات وصل 9700 شرطية من بينهم 7300 عونات للأمن العمومي، 364 حافظة للأمن العمومي، كما يبلغ عدد مفتشات الشرطة 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، و 129 محافظة شرطة، 22 عميدة شرطة، كما توجد 5 نساء في رتبة عميد أول للشرطة.¹

سواء كانت الشرطة أو الجيش الشعبي الوطني وصل عدد النساء في هذا السلك 6973 امرأة عاملة موزعة على مختلف الرتب والأسلاك ولكن في الآونة الأخيرة يشهد هذا القطاع تأنيثا ويترجم مدى حرص الإرادة السياسية على إذابة كل الفوارق المبينة على الجنس وبالتالي وصول عدد كبير من النساء إلى قطاع الأمن.

ملخص:

¹ - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، بلد الجزائر

يتضح جليا ذلك الإتجاه في إدماج المرأة في عملية التنمية ضمن التحويل الإجتماعي، التي تتفاعل فيها الحلول المجتمعية بالحلول القطاعية و تتكامل معها، المطلوب في هذه الفترة الوقوف عند نتائج وعائدات هذا العمل الذي يعرف تزايد في كل القطاعات، هذه المساهمة أظهرت تفوقها في المجالات التي كانت لصيقة بها منذ عهود وأبدعت ونجحت فيها، والآن تسعى للمزيد من النجاح المهني ويصبح تحدي عندما تكون زوجة وأما لأطفال تحاول التوفيق بين أدوارها، ولقد سبقت منذ عهد طويل في تفسير وضعية المرأة العاملة وطبيعة الصراع الذي تعانيه في فرض وجودها في عالم الشغل العالمية الإجتماعية "مرجريت ميد" يبحث ترى أن المرأة العاملة أمامها خيارين إما أن تعلن عن نفسها بأنها أنثى ومن ثم فإنها تكون فردا أقل إنجازا أو أن تكون أقل من امرأة، فإذا إختارت البديل الثاني فإنها بذلك تكون خسرت فرصتها الأنثوية كإمرأة.

غير أن من الواضح أن المرأة في هذا العصر وبعد مرور عهد طويل عن نضالها وإفتكاكها لحقوقها غيرت المعادلة لصالحها وأصبحت أكثر إستقلالية وتحضى بنفس الفرص في العمل والأجر ولم تصبح كما يدعوها البعض "جيش العمل الإحتياطي" فهي إما تعمل أو هي في بطالة مثلها مثل الرجل.

الفصل الثالث: تغير مكانة المرأة في المجتمع

المبحث الأول: المرأة العاملة وشبكة العلاقات الأسرية

المبحث الثاني: تغير أدوار المرأة في الأسرة ودوافع العمل

عندها

المبحث الثالث : الأشغال المنزلية بين التقاسم والتمييز

تمهيد:

لقد أكد الباحثون على أهمية الوفاء في العلاقات الأسرية وهذا ما يدعم تنمية الإعتماد المتبادل بين أعضائها لحاجة إنسانية أساسية، وتتبلور تلك العلاقات في ما يعرف بشبكة العلاقات اجتماعية تربط الأباء بالأبناء وكذا باقي أعضاء الأسرة الممتدة لما لها من أهمية في المجتمعات العربية. وحتى في المجتمعات الحديثة يرى الكثير من الباحثين استحالة الفصل بين وضع المرأة من جهة ووضع أبيها أو زوجها أو شقيقها في

الأسرة الواحدة من جهة أخرى ومازلن في دائرة الإعالة التي يقوم عليها الرجل، فإنه لا محالة من اعتبار موقعهن الطبقي مرتبطاً بالمرتبة الطبقية لأزواجهن.¹

أما عند الكلام عن المرأة في المجتمع الجزائري لا يمكن عزلها عن الرجل فهي تعيش إلى جانبه، تشاركه تفاصيل حياته وتخضع لأوامره سواء تعلق الأمر بالأسرة الكبيرة التقليدية أو الأسرة النووية الحديثة، ويظهر هنا نمطين مختلفين في التربية والتي تمثل سياق تحول اجتماعي، نظام تربوي تقليدي له ارتباط بالإقتصاد الزراعي ومع شكل للتنظيم الاجتماعي الخالص هو العائلة الموسعة وأحد المبادئ الكبرى لهذا التنظيم في العائلة الموسعة وفي تقسيم الأعباء هو الفصل بين الرجل والمرأة، هذا النظام تسييره قيم السلطة والشرف والتضامن والإحترام والتعاون المتبادل والإمتثال، والمرأة تعيد ترجمة هذه الصفات بشكلها النسائي الطاعة والحشمة والتواضع والإخلاص والتقيد، أما في نظام التربية الحديثة فيتناسب مع إقتصاد صناعي يعتمد إلى أقصى حد مفاهيم العقلانية والحسابية، وتقتصر قيما جديدة مثل المسؤولية والمبادرة والمنافسة والجهد والنجاح .

فالمرأة إذن ورثت من خلال تنشئتها الاجتماعية مجموعة من العادات والقيم تجعل منها مرتبطة بالرجل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الهروب من سيطرته وخدمته فلعل رسوخ هذه النظرة لدى الجنسين ما هو إلا إعادة إنتاج الأفكار الموروثة منذ عدة أجيال وبالتالي هناك من يرى ويحمل مسؤولية تدهور وضعية المرأة بسبب بعض الأفكار التي كانت تعمل على قهر وإذلال المرأة بجعلها حبيسة البيت وعدم إعطائها فرص المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في التنمية.

المبحث الأول: المرأة العاملة وشبكة العلاقات الأسرية

1- علاقة المرأة بأبيها:

في الأسرة التقليدية كانت علاقة الفتاة بوالدها تتسم وتعرف بالتحفظ مع ما تحمله هذه العبارة من معاني الحياء والتردد وأحيانا من خوف ومراقبة أي تصرف قبل القدوم إلى فعله، فعند الكثرات من نساء الجيل القديم يتذكرن في الوالد ذلك الرجل القوي السلطة

¹ - أنتوني غرينز :مرجع سابق ، ص 360.

والسيطرة والهيمنة في البيت، فالنساء بدءاً من الجدة والأم والزوجة والأخوات والعمات... إلخ يعملن كلهن من أجل إرضائه وإسعاده، وينتظرن قدومه حتى يتقنن في إظهار المودة وبالتالي خدمته وتجنب أن تسبب إحداهن إزعاجه بأي تصرف أو قول، وكان الوالد بحكم هبته وسيطرته يقوم بإصدار الأوامر ويقوم بتوجيهها لكل فرد من الأسرة كل باسمه من كبيرهم إلى صغيرهم، وكثيراً ما يكون التركيز على الأطفال الصغار من أجل تنشئتهم على الطاعة والانضباط وكذلك على النساء حتى لا يكثرن من التضرر والشكوى بحكم شعورها بالملل أحياناً وبالرغبة في الخروج وتغيير المكان والقيام ببعض الزيارات للأهل وعليه يقوم الوالد بفرض سيطرته وهيمنته بعدم الإستسلام في تلبية كل مطالب أسرته وفي بعض الأحيان يلجأ إلى أسلوب القسوة مع أهله وبالخصوص مع الزوجة.

إن الأب يترك تربية البنات وتنشئتهن للأم والجدة، فلا ينبغي الخروج عن هذا الإطار الذي يسود الأسرة وبالتالي تكريس الهيمنة في عقولهن منذ نعومة أظافرهن بدءاً بالنظرة التي يحملهن عن الوالد.

ولكن في الأسرة الحديثة الزوجية العلاقة بين الفتاة ووالدها تغيرت قياساً بالأدوار التي أسندت له ، في وقت سابق لم يكن ليتحملها، أصبح الوالد يرغب بالفتاة كما يرغب بالفتى، فبمجرد أن يرزق بها يصير شديد التعلق بها ويساهم في رعايتها ويساعد الزوجة بالعناية بها بحيث يقوم بإطعامها وكذلك الاعتناء بها عند غياب الأم، أصبحت العلاقة بين الأب وابنته علاقة مبنية على الحنان والعطف والإحسان الواضح والصريح هذا ما كانت لا تشعر به بنات الجيل القديم، ولكن هذا لا يعني فكرة التمييز بين الولد والبنات سوف تختفي ولكن فقط أصبحت الفتاة مرغوبة ومقبولة.

هذه المعاملة تبقى على شكلها فالوالد يشرك ابنته في بعض الأعمال وتساعدته في أخرى بأسلوب الحوار الهادئ، كما يقوم بمرافقتها إلى المدرسة ويتابع دراستها ووجوده إلى جانبها في كل خطوة تخطوها في حياتها فكأن الأب الجديد ليس هو الأب القديم يعطي لكل فرد من أفراد أسرته حقه في جو يسوده الإحترام و التقدير.

2-علاقة المرأة بأخيها:

لا تختلف كثيرا هذه العلاقة التي تربط بين الفتاة وأخيها عن العلاقة التي تربط بين الفتاة ووالدها وعلى كل حال الابن يحاول دائما تقليد أباه والبنات تقلد أمهاتهن، في الأسرة التقليدية التي يظهر فيها سيطرة الأب و إنفراده بحق إتخاذ القرار لوحده ، نجد الابن يحاط بمعاملة مثالية مقارنة بالبنات تمنح هذه الأسرة كل الإمتيازات للذكر من رعاية وشيء من الحرية في داخل المنزل وخارجه.

في هذا الموضوع تقول الباحثة فضيلة مرابط أن الأخ يعيد مع أخته -لا شعوريا- علاقات غير متساوية، وهي علاقة تسلطية غير عادلة التي يلاحظها طبيعيا في أسرته، فبدون أن يفكر يحتلها و يسيطر عليها لأنه يعيد المخطط العام لعلاقات الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية.¹

في حين نجد في الأسرة الحديثة هذه العلاقة تغيرت بمجرد ظهور ملامح الاهتمام بالبنات إلى جانب أخيها كالإهتمام المتساوي بينهم بدءا بالرغبة والحاجة لوجودهما في الحياة ثم الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية المتماثلة وتنشئتهم على الإحترام المتبادل و المعاشرة الحسنة منذ أن كانا في سن مبكر، تعمل الأسرة الحديثة على غرس في ذهن الفتيان والفتيات أساليب جديدة لم تكن من قبل مثل اللعب جنبا إلى جنب وتقبل الجنس الآخر كما تطبق عليهم نفس القواعد في التربية من أساليب المكافئة والعقاب ، ولكن هذا يبقى يتفاوت حسب ما تملكه كل أسرة من إستعدادات وغالبا ما يكون المقياس الذي يشير إلى درجة المشاركة والحوار بين الجنسين في الأسرة إلى المستوى التعليمي للوالدين وكذا عوامل أخرى تدخل في التربية والتكوين لكلا الوالدين معا، يعني هذا أن التنشئة الاجتماعية التي يستعملها الوالدين في الأسرة تأثر على العلاقة بين الأخ والأخت، وذلك لأن معاملة الوالدين للأبناء تأثر بشكل حاسم في تحديد نوع العلاقة التي تجمعهم.

¹ - M'rabet Fadela, **La femme Algérienne** , éd Maspero, Paris,1969,PP13-50

" فكلما كانت معاملة حسنة كلما كانت سببا للعلاقة الحسنة بين الأخ والأخت، وإذا كانت معاملة جيدة يسودها الحب وإحترام رأي الآخر من ذكر وأنثى كانت محيطا خصبا لكل منهما للعمل سويا " ¹.

3- علاقة المرأة بزوجها:

كأننا عندما تطرقنا لطبيعة العلاقة القائمة بين المرأة و من يقربها في حياتها الخاصة من الرجال بدءا بالوالد والأخ نجد نفسنا نسير في اتجاه خطي يتشابه أساسه ومحتواه فإن طبيعة العلاقة التي تربط المرأة بزوجها هي الأخرى عرفت تغيرا و تطورا، لم تبقى المرأة على حالها بحكم وعيها وإيمانها بقدرتها مشاركة الرجل في حياته وتصارع معه جنبا إلى جنب.

إن المرأة في علاقتها بزوجها بقيت وفية لمبادئ الحياة الزوجية التي تدعو المرأة للحفاظ على التماسك الأسري فهي تحمل وتدافع على القيم، بالتالي لابد عليها من إحترام الزوج والبقاء وفية له ما دام أصبحت تملك ما يجعلها تختار زوجها وشريك حياتها ولم يصبح الزواج من إختيار الأهل ويفرض فرضا عليها وإنما ينبع من قناعتها وإختيارها.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على أن نوعية العلاقات بين الزوجين تؤثر تأثيرا كبيرا على دور المرأة العاملة، فإذا كانت العلاقة إيجابية قائمة على أساليب تفهم الزوج للظروف المحيطة بزوجه العاملة في عملها وما ينتج عنه من مسؤوليات جديدة تأخذ جزءا كبيرا من طاقتها العقلية والجسمية فإن عمل المرأة يعتبر أساسا للتكافؤ بين الزوجين وتفاهمهما، لكن وكما يؤكد بعض العلماء أن هذه العلاقة غير موجودة في مجتمعنا نتيجة لإكتساب القيم والإتجاهات السلبية نحو عمل المرأة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي تفرق في المعاملة بين الجنسين لصالح الذكور مما يؤدي إلى إكتساب إتجاهات سلبية لدى كل جنس. ²

¹ - ليلي بن سحنون: مقارنة سوسولوجية لعلاقة الأخ بالأخت في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، 2006-2007، ص 189.

² - Denouni Hadjira et Bencheikh Hocine, Evolution des rapports entre époux, Ed dehleb, Alger, 1998, P113

4- علاقة المرأة بأهل زوجها: المرأة العاملة مثلها مثل المرأة الماكثة في البيت تحاول في حياتها الزوجية التأقلم والتعود بقدر الإمكان وهذا هو المطلوب منها إجتماعيا، بحيث تجدها تسعى إلى الحفاظ على العلاقات متينة فهي من حيث الوجود والمبادرة تكون في خدمة أفراد الأسرة، رغم إنشغالها المستمر اليومي وغيابها الطويل عن البيت، ولكن قد تغيرت طبيعة العلاقة القائمة بين المرأة وعائلة زوجها والعيش في أسرة الزوج يشكل مصدر الصراع والخلاف ما دفعها تبحث عن الإستقلالية بالمسكن لرغبة فيها الحفاظ على الخصوصية والحرية.¹

غير أن الإستقلالية في المسكن بالنسبة لها شكل عامل من عوامل نجاحها في حياتها الزوجية.

5- تأثير عمل المرأة على العلاقات الاجتماعية: لقد أثر عمل المرأة تأثيرا كبيرا على علاقتها السائدة مع أفراد الأسرة، لاسيما مع الزوج والأبناء، فقد بينت بحوث عديدة حجم المشكلات الأسرية المترتبة على عمل المرأة وتأثيرها على الزوج والأبناء، إذ أثر خروجها للعمل في إضعاف علاقتها مع أبنائها وأفراد أسرتها، فالوقت الذي نقضيه خارج المنزل لا يسمح لها بتلبية واجباتها الزوجية وواجب تربية الأبناء ومتابعتهم بصورة كاملة نتيجة للجهد الذي تبذله في العمل، مما يؤدي إلى ضعف عملية التفاعل والضبط داخل الأسرة، وهذا يترتب عليه في بعض الأحيان مشكلات عدة منها جنوح الأحداث وإنحراف الأبناء لسوء الوقاية والمتابعة ولوجود فجوة بينها وبين أبنائها.

أما نسق القرابة القبلي بالنسبة للمرأة العاملة فأصبح أكثر تحرر بحيث نجد فالمرأة العاملة أقل إرتباط بأقاربها وإنحصرت العلاقات في مناسبات معينة ومحدودة.

المبحث الثاني: تغير أدوار المرأة في المجتمع ودوافع العمل لديها

1- تغير الأدوار عند المرأة :

¹ - مصطفى عوفي، خروج المرأة للعمل و أثرها على التماسك الأسري، دار الصفاء، جامعة الجزائر، 2001، ص 147.

لم يصبح توزيع الأدوار عند المرأة يقتصر على أدوارها التقليدية بحيث أصبح عندها أدوارا جديدة أملت عليها الظروف المتغيرة ووصولها إلى مراكز مرموقة ومهن خارج منزلها ومساهماتها في الحياة العامة.

وفي هذا الإطار يعطي كل من "ريمون بودون" و"بيار بورديو" تفسيراً بأن تغير النظام الاجتماعي بصفة عامة من النظام التقليدي إلى النظام الحديث، أفرز أنماطا من الأدوار ولاسيما في الأسرة، بحيث هناك تراجع وتقلص الفوارق بين الجنسين، وهذا التغير لا يعني تحول بنيوي الذي يظهر في تغير النماذج السلوكية التي تفرضها الجماعة التي يحتك بها الأفراد.¹

إذا قمنا بتتبع حركية المرأة العاملة في المجتمع وقمنا بوصفها بشكل موضوعي فإننا نراها هي الزوجة والأم والمربية والمعلمة الأولى للأبناء وهي تشارك الرجل في خدمات إمتدت إليها بحكم تعلمها وثقافتها الواسعة ونيلها حق الحرية والتصرف استغلتها لصالح أسرتها، فهي ترعى الأطفال صحيا ونفسيا وترافقهم حتى خارج المنزل تتابع دراستهم وتحرص على مساعدتهم في نقل كل آمانياتهم إلى التجسيد، تساعد في الإنفاق المنزلي وهي المدبرة والمخططة للميزانية الأسرية إلى جانب الزوج، هي التي تحافظ على العلاقات الاجتماعية فتوطدها، فهي التي تحفظ الهوية وتقلها للأجيال، إلى جانب هذا فهي تظهر بصورة أخرى في المجتمع في أدوار مهنية إما مديرة مسؤولة أو معلمة مربية أو عاملة منتجة أو فنانة راقية كل هذه الأدوار وغيرها تقوم بها بالفطرة والإكتساب تستمدّها من الخبرات والقيم الاجتماعية.

ومشاركتها في العمل المأجور يؤدي إلى زيادة تقديرها لذاتها وإمكانياتها، ولأن للعمل تأثير إيجابي في إتجاه المرأة نحو تنظيم الأسرة، ورفع المستوى المعيشي وتوفير مستوى لائق وأفضل للأطفال.

¹ - ريمون بودون، بيار بورديو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 169.

ويظهر أن المرأة الأم تنقسم في مجتمعنا إلى نوعين من حيث الأدوار التي تؤديها
فنجد:

- الأم التي بقيت تؤدي فقط أدوار تقليدية من خلال إنجابها للأطفال ورعايتهم وتسعى إلى ربط العلاقات الاجتماعية أكثر لشعورها بالضجر وملء للوقت.
- الأم التي تؤدي أدوارا جديدة تتميز بوضعية إقتصادية مهمة أكثر، فهي مطبوعة في محيطها الاجتماعي إما بمستواها التعليمي أو بمشاركتها في اتخاذ القرار المتعلقة بمصير العائلة.

1- أدوار المرأة التقليدية:

تعرف هذه الأدوار التي تؤديها المرأة عند البعض من الباحثين بالأدوار النمطية فطبيعة هذه الأدوار لها صلة مباشرة بالمرأة فهي أدوار جنسية بالأساس وتظهر في تصنيفات عديد من الدراسات المهمة بالمرأة ونذكر تلك الأدوار كما يلي:

أ- دور الأمومة أو الإنجابي:

تتفرد المرأة لوحدها بهذا الدور فهي تؤديه فطريا وبيولوجيا ونفسيا فبمجرد بلوغها مرحلة من النمو الفيزيولوجي، تقتنع بهذا الدور الطبيعي وفتصير تهتم بمعرفة كل ما يتعلق به، وتتلقى المرأة بعد زواجها في أول تجاربها نصائح ممن يقربها من النساء بحكم خبراتهم كالجدة والوالدة والأخت والخالة أو العمة فهن مصدر التجارب والمعرفة الواقعية بشؤون متطلبات الحياة الزوجية خاصة ما تعلق بتربية الأبناء.¹

في وقتنا الحالي إنفردت المرأة سواء كانت عاملة أو مأكثة بالمنزل في عيشها في أسرة مستقلة في التفكير وإعادة النظر في مسائل كثيرة منها ما كان بإرادتها وأخرى من دون إرادتها كتحديد النسل الذي أصبح من النادر إيجاد امرأة إختارت العمل المأجور تتجب أكثر من ثلاثة أطفال، ولعل السبب أن الأطفال يتطلبون رعاية وسهر في تربيتهم وتعليمهم وخدمتهم .

¹ - سيد صديق عبد الفتاح: الأم في الدين و الأدب و التاريخ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص35.

ودور الأمومة يرتبط بوجود وعي لديها بمميزات نمو الطفل لتقدم له المناخ الملائم والمساعد لنموه وتطوره، فهي الشخص المسؤول الأول عن هذه العملية.

ب- دور المرأة التربوي والأخلاقي والثقافي:

المرأة مطلوب منها تحمل مسؤولية رعاية الأطفال والبيت لوحدها، وكذلك عليها أن تتحمل كل الواجبات المنزلية من العلاقات الإجتماعية التي ما زالت قائمة على العادات والتقاليد من حسن الضيافة وتلبية الدعوات للمناسبات من الأهل والمحيط الذي تنتمي إليه، وتحافظ على العلاقات رغم صعوبة أدائها في كثير من الأحيان.

مسؤوليات المرأة في أدائها لهذه الأدوار كبيرة فلن تكون مربية ناجحة إذا كانت هي الأخرى تفتقد لإعداد مسبق يسمح لها قيام بوظيفتها التربوية على أحسن وجه، " فاقدر الشيء لا يعطيه".

بالرغم من إجماع العلماء على تأثير المرأة في أدائها التربوي إلا أن في هذا الزمن الذي يتسم بسرعة التغير ، فإننا نجد لها خاصة تلك التي إنصرفت إلى العمل تجد صعوبة في ممارسة هذه الأدوار لوحدها بل تضطر لطلب أطراف مرافقة ومساندة لها.

2- أدوار المرأة الحديثة:

بفعل التغيرات التي طرأت في كل النواحي الإجتماعية والإقتصادية والتي أظهرت أدوارا لها إرتباط بظاهرة خروج المرأة للعمل الخارجي وهذه الأدوار إنتشرت لدى شريحة معتبرة تحمل خصائص أخرى تعرف بالمستوى التعليمي من جهة والحصول من جهة أخرى على شهادات ومؤهلات يسمح لها بممارسة أدوارها التالية:

ج -الدور الاقتصادي والإنتاجي:

هذا الدور له علاقة بالتطور الإجتماعي، فقد إنضمت المرأة للعمل الإنتاجي بشكل ملفت للإنتباه ومشاركتها ومساهمتها في بناء وترقية المجتمع، ودعم الإقتصاد وذلك في جميع المجتمعات وعلى مستوى جميع الأشغال والمهن، وبدأت بواحد التغيير في ظاهرة إمتناع وغياب المرأة من سوق العمل تتناقص وتتضائل، عندما بدعت تتوعى إلى

أهمية هذا الدور ومدى قدرتها على تحسين ظروف حياتها وبالتالي تحسين ميزانية أسرتها إلى جانب زوجها ، وهذا الدور له ارتباط وثيق بوجود دعم ومساندة إجتماعية في محيطها الأسري ومحيطها الخارجي والمتمثل في المؤسسات الداعمة لقيامها بهذا الدور دون إسقاطها في متبات عوائل ومشاكل التوفيق بين الأدوار مسندة لها و منعها وجعلها لا تقبل على ممارسة أي نشاط إقتصادي ترغب فيه.

د-الدور السياسي:

يرتبط هذا الدور بمعطيات أساسية تدفع المرأة نحو التواجد في الحياة السياسية وذلك من خلال :

- القوانين التي أدرجت في هذا الإطار وتبني الإرادة السياسية نصوص قانونية تفعيلية ومحفزة تساعد وتجذب وتفتح المجال أمام النشاط السياسي.
- من خلال الانتخابات وهنا بإعطاء مكان وحيز معتبر للعنصر النسوي ضمن ما يعرف بنظام الكوتا.
- المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع في كل مؤسساته مع وجود دعم وقبلة وجود رغبة لدى النساء في إقتحام المجال السياسي.
- وجود معطيات موضوعية ساهمت في الإرتقاء إلى الوظائف السياسية العليا وأهمها المؤهل العلمي والخبرة بالإضافة إلى الانتخابات، لكن دون تجاهل دور العوامل الذاتية التي كان لها أهمية في ممارسة النساء لهذا الدور.
- وجود كذلك ما يعرف بالوعي لدى النسوة بحقوقهن السياسية وأهمية إشراكهن في هذا المجال وهذا الوعي تعمل على خلقه مجمل المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية في المجتمع وضرورة إنخراط النسوة منذ صغرن في الأعمال التي لها صبغة سياسية وبالتالي خلق نخبة نسوية في المجال السياسي.

2-دوافع عمل المرأة خارج المنزل:

لم تكن المرأة يوماً عاطلة عن العمل فهي ترى في العمل ضرورة ليس تسلية فهو ضرورة حياة، لقد تغير عمل المرأة بحكم التغير الذي شهدته البشرية والحاجة إلى تواجدها في شتى المجالات إلى جانب الرجل، إن هذا العمل أصبح حتمية ما دام الظروف هي التي جعلت منها عنصر فعال في المجتمع وسماه البعض بالظاهرة الحضرية، ودأب الكثير منهم إلى تحليل وتحديد دوافع خروج المرأة وخلصوا جميعاً إلى مايلي:

أ-الدافع الاقتصادي:

شاركت وساعدت المرأة منذ القديم الرجل في تحصيل الموارد الاقتصادية لأسرتها، فكانت حياتها مرتبطة بالفلاحة فهي كانت تقوم باستغلال الأرض أو تشتغل مثلها مثل الرجل في الأعمال الفلاحية من زراعة وجني المحاصيل وتربية الحيوانات كما كانت تقوم بتحضير منتجات غذائية أو أخرى كالنسيج والحياسة...إلخ وفي المدن الكبرى كانت تشتغل في بعض الأعمال التي تعود عليها بالنفع كالطرز والخياطة...إلخ .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواسط الأربعينات من القرن الماضي تزايدت أعداد النساء في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية وذلك بفعل الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية على الأسرة، وانتشار البطالة في صفوف الرجال ، ارتفاع كلفة المعيشة اليومية، بما فيها تزايد أسعار السلع الإستهلاكية وارتفاع نفقة تعليم الأبناء وغيرها.¹

وهذا العامل الإحتياجي هو العامل الأساسي الذي ساعد النساء سواء في الدول الغربية أو في الدول العربية على فتح باب العزلة والإنغلاق وراء جدران البيوت ودفع بهم نحو العالم الخارجي وأصبحت كل المخططات الرامية إلى التطوير والتغيير في المجتمعات تأخذ بعين الإعتبار وجود المرأة العاملة.

وإمكانية مساهمة المرأة في تحمل الأعباء المادية سواء كانت أعباء شخصية أو أعباء أشخاص آخرين ترتبط بهم بحكم القرابة، فالمرأة المتزوجة تساعد زوجها في تحمل تكاليف وأعباء المعيشة خاصة مع وجود الأطفال، فهي تساهم في تلبية حاجياتهم المادية إلى جانب زوجها، خاصة وأن هذه المتطلبات والحاجيات في عصرنا الحالي أصبحت

¹ - أنتوني غديز ، مرجع سابق، ص452.

في تزايد مستمر، فبقدر ما يكون الدخل عالي فبقدر ما يكون الإنفاق عالي كذلك، لعل هذا ما يشغل بال الأزواج فهم منشغلون بتأمين مصادر الدخل للأسرة من أجل تحسين نوع المعيشة من جهة ومن جهة أخرى توفير ما يجب توفيره للادخار أو تحقيق مشاريع مستقبلية لأبنائهم، وعلى هذا الأساس تبقى المرأة تستمر في العمل.

ب-الدافع الاجتماعي:

أعطيت تأويلات كثيرة لهذا الدافع، فالمرأة تعكس محيطها الاجتماعي، فإذا كان محيطا مشجعا ومساعددا لكي تظهر في خارج بيتها، فسوف يمكنها ذلك من مساعدة أسرته وكذلك إعطاء فرصة للمجتمع لكي يستفيد من قدرتها فهي تعد مصدرا لتقدم المجتمع ولكن غير مستثمرا كليا، فالمرأة المتزوجة إذا ساعدها زوجها بتقبله لعملها لم يرى مانعا في خروجها إلى العمل وقدرتها على التوفيق بين الداخل والخارج، كان ذلك الحافز على إستمراريتها وحتى مقاومة شتى أنواع العراقيل والصعوبات التي تواجهها خلال حياتها المهنية.

ج-الدافع الشخصي:

يرتبط هذا الدافع بالمرأة نفسها أي طبيعة تفكيرها وتكوينها وقدراتها فهي لم تقبل بعمل إلا إذا عرفت مسبقا أنها قادرة على توليه و القيام به، فالمرأة لم تقبل بالعمل إلا بعد أن آمنت وقبلت به شخصيا، ثم تأتي الدوافع الأخرى، كوجود حاجة مادية، تحقيق مكانة ومركز إجتماعي وقرب مكان العمل هي محفزات لإتخاذ المرأة قرارها في المشاركة والمساهمة في العمل الخارجي المأجور.

فالمرأة العاملة ترى في العمل وسيلة لتأكيد شخصيتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات، خاصة إذا كانت قد تلقت لسنوات طوال تدريبا وتعلما يأهلها لأن تشغل منصبا إلى جانب الرجل في المجتمع، لما لا إذا كانت حاملة لشهادة عليا ومتخصصة، لم يعد الأمر هنا يطرح مسألة قبول أو رفض العمل بقدر ما هو سيرورة و متابعة لمسار تعليمي في كثير منه ليس سهلا و في متناول الجميع.

د-الدافع السياسي:

لم تستثنى المرأة من المخططات التنموية فهي جزء أساسي فيه، لقد تكاثفت جهود الدول والمنظمات الدولية والأحزاب والجمعيات في الدفاع عن خروج المرأة إلى الحياة العامة سواء فيما يخص التعليم أو العمل، ومساهمتها في التنمية وذلك في كل دول العالم ، فالمرأة أصبح يشار إليها في قانون العمل في مواضيع عديدة وتوفير مجموعة قوانين لحماية ذلك حفاظا لكرامتها وقدراتها الجسمية وأوضاعها الاجتماعية، و تحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها بدون تردد و خوضها ميدان العمل السياسي ما هو إلا حتمية و سيرورة لسائر الأعمال التي توصلت إليها.

4- صراع الأدوار لدى المرأة العاملة:

أظهرت الأبحاث السوسولوجية التي أجريت عن المجموعات الصغيرة أهمية مكان كل فرد من خلال المكانة والدور الذي يحتله في الوظائف الاجتماعية، والمكانة تشمل مجموعة من الصفات الموضوعية التي تحدد موقع كل فرد على السلم الاجتماعي.

أما الدور فيمكن إعتباره الجانب الديناميكي و الذاتي للمكانة، يحدد نموذج المعطى للفرد، مرتبطا بمطالب المكانة والوظيفة المنتظرة من قبل الجماعة، فالأسرة مثلا مواقع الآباء والأبناء (هي المحددة لمكانتهم) مرتبطة بمجمل التوقعات الظاهرة في تصرفات موجودة في أدوار الأب والأم و الأبناء.

عندما نتكلم عن اختلاف بين توقعات جماعة والتصرفات الحقيقية يحدث حينها صراع الأدوار.

أبحاث كثيرة حاولت تحليل مفهوم وظيفة الأدوار، لقد رصد كوهن "Kuhn" أربعة نماذج من صراع الأدوار:¹

- صراع شخصي (ذاتي): عندما تكون توقعات الفرد لا تتماشى مع قيم الجماعة.
- صراع Inter émetteur : عندما يتلقى الفرد أوامر من شخصين أو عدة مرسلين.

¹ - Gustave Nicolas Fischer, Les concepts fondamentaux de la psychologie social, Dumod, 3ème édition, paris, 2005, P226.

- صراع Intra émetteur: في هذه الحالة المرسل يعطي تعليمات متناقضة والفرد يجد نفسه مرغما على تلبية جزء منها فقط.
- صراع Inter rôle: يظهر عندما يكون هناك مرسلين يرغبان الفرد على أداء بعض الأدوار ويمنعانه على أداء أدوار أخرى مثلا: مطالب الحياة المهنية، الاجتماعية، والثقافية والأسرية تعمل على أن يقوم الفرد بأداء عدة أدوار تظهر شكليا مختلفة تماما.

فعمل المرأة في هذه الحالة لم يقلل أو ينقص من المسؤوليات التقليدية التي كانت تضطلع بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية والعلاقات الأسرية، ففي الأسرة التي تعمل فيها الزوجة وقد تأثرت بعمق وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى ويعكس هذا الاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والميول، ومن أبرز جوانب التأثير ذلك الصراع الظاهر أو المستتر بين الزوجة والزوج على السيادة والميزانية والإدخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسب القرابي وتمضية وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغيير الاجتماعي بوجه عام".¹

إن تعدد الأدوار بالنسبة للمرأة العاملة المتزوجة يسبب لها مؤزق وضيق، فتوقعاتها وتوقعات زوجها وغالبا توقعات أبنائها تدفع بها إلى تحديد أولويات وإلغاء أو تأجيل بعض تلك المطالب، وهذا ما يسبب لها نوع من المعانات والصراع الداخلي يمتد إلى محيطها العائلي أو حتى المجتمع في أشكال مختلفة سلبية.

لقد ناقشت الباحثة فوزية أبو خالد² هذا الصراع وحددته في تحديين هما:

التحدي الأول: أن تكون المرأة، زوجة وأما مثالية بالمفهوم التقليدي، وأن تكون ربة بيت بالمفهومين التقليدي والإستهلاكي معا، بما يتطلبه هذا الدور من الإغراق في الأنوثة ومظاهرها، وبخاصة في ظل إنفتاح المجتمع على كل مظاهر نمط الإستهلاك الغربي، وبما تتطلبه مظاهر الأنوثة ونموذج الزوجة الصالحة، من عاطفية في التفكير، ولطف

¹ - عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار - المرض - النفسي - المسؤوليات ، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 145.

² - فوزية أبو خالد، "المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2004، ص 219.

مبالغ فيه في المعاشرة وإرضاء للزوج وأهل الزوج، وإقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، ومع ما يتطلبه هذا من قدرة على إرضاء جميع الأطراف والمسايرة والطاعة.

التحدي الثاني: أن تكون المرأة عصرية تتمتع بامتيازات العلم والعمل، التي تنحصر في الحصول على شهادة وفي الحصول على عمل بأجر، وتشارك في تحسين المظهر الحضري العمراني لمجتمعنا، حيث تكون المرأة مطالبة بأن تكون عملية في مظهرها ومخبرها، ناضجة في تصرفاتها و مسؤولة عنها، علمية في تفكيرها وغير معتمدة على الآخرين أو منقادة لهم.

المبحث الثالث : الأشغال المنزلية بين التقاسم والتميز

قبل التطرق في تناول هذا الموضوع ينبغي الإشارة إلى أنه برغم من أهميته لكن كثيرا ما غفلت عنه إهتمامات الباحثين الاجتماعيين أو الإقتصاديين في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة، ولكن لاحظنا إهتماما كبيرا بالموضوع من طرف الباحثين في الدول المتطورة ، فالأسرة عندهم تبقى هي الخلية الأولى التي يبنى عليه المجتمع فتقوم بتزويده في كل مجالاته الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فعلى هذا الأساس إقتنع هؤلاء

بضرورة إدخال نشاطات البيتية في حساب القيمة الاقتصادية بصفة عامة في أي مجتمع وبالتالي عدم ترك فضاء المنزل بعيدا عن الحسابات والإهتمامات.

كل يوم تقضي المرأة ربة البيت ساعات من وقتها في إنجاز المهام المنزلية (طبخ، تسوق، العناية بالأطفال) هذا يعني أنها تنتج خدمات يستفيد منها المقربين من الأهل.

وتشير الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع إلى أن النساء مازلن يتحملن العبء الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهام البيتية، ويتمتعن بوقت فراغ أقل مما ينال الرجل، وذلك رغم التزايد المطرد في أعداد النساء اللواتي يزاولن عملا مأجورا خارج المنزل.¹

إلى جانب العمل المأجور تقوم المرأة بمختلف الأعمال المنزلية فهي إذن تقضي بساعات طويلة في القيام بهذه الأعمال ومن الضروري إهتمام الباحثين بدراسة العمل المنزلي حتى يأخذ بعين الاعتبار عندما نقوم بقياس مستوى معيشة الأسر وهذا حقيقة ما جرت عليه أبحاث كثيرة في تتبع مسألة اللامساواة في توزيع الأعمال المنزلية.²

1-تعريف العمل المنزلي:

في سنة 1981 أعطى كل من فوكي وشادو (Fouquet et chadeau)³ التعريف التالي عن العمل المنزلي فهو "سباق نحو الإنتاج المنزلي كل نشاط غير مؤجور، يمارس من طرف أحد أفراد الأسرة و ينتج من خلاله إنشاء فائدة وخدمة ضرورية لسيرورة الحياة اليومية ، ولا بد من توضيح أن هذا النوع من العمل يمكن القيام بتعويضه بوجود من يقوم به بدلا من الشخص نفسه (عمل مأجور عليه).

¹ - أنتوني غدينز، مرجع سابق، ص 261.

² - Brousse.C, « La répartition du travail domestique entre conjoints reste très largement spécialisée et inégale », France portrait social, ed **Insee**,1999,P 135-151

³ - Delphine Roy , « Le travail domestique 60 milliard d'heures 2010 » **INSEE** ,N°1423 , Novembre 2012 .

كما هناك أعمال أخرى في المقابل لا يمكن التخلي عليها للآخرين (مثلا النوم، الأكل)

1)- العناية الشخصية: الإغتسال، اللباس، تسريح الشعر.

2)- العناية بالحديقة، العناية بالحيوانات (أعمال ترفيهية).

3)-السياقة مثلا يمكن الإعتماد على سائق و لكن لا يمكن أن نكلف شخصا بالتنقل مكاننا، أما العناية بالأطفال مثلا يمكن الإعتماد على مربية إجتماعية.

وفيما يخص تحديد معايير هذا العمل فليس هناك حاليا قاعدة متفق عليها تسمح باعطاء تفسير واحد لهذه المعايير، ولكن هناك محاولات إعتمدت على دراسات ومعطيات المكتب الدولي للعمل والبطالة، بحيث نجد أن هناك ثلاث مستويات من العمل المنزلي ونذكرها:

- **عمل ذو طابع ضيق:** يتعلق هنا صلب النشاطات المنزلية (التنظيف والترتيب، العناية المادية بالأطفال، مرافقة الأطفال أو أشخاص آخرين...).
- **عمل ذو طابع وسيط:** نظيف هنا النشاطات ذات طابع ترفيهي (التسوق، العناية بالحديقة، اللعب مع الأطفال...).
- **عمل ذو طابع مفتوح:** يتعلق هنا بالمسافة التي يقطعها في التنقل بالسيارة، الاهتمام بالحيوان إن وجد...إلخ.

2- هل الأعمال المنزلية من مسؤولية الزوجة ؟

تواجه المرأة المتزوجة العاملة مشكل كفاية الوقت المخصص لإعتنائها بأطفالها والقيام بأعمالها المنزلية خاصة أن هذه الأعمال مرهقة وتستغرق ساعات طويلة غير محددة في أغلب الأحيان ولكنها أيضا أعمال غير مرئية، فرغم ما يبذل فيه من جهد إلا أنه لا يحضى بالتقدير أو الإعراف الذي يحضى به عمل مشابه خارج إطار الأسرة¹ الغالبية منهن يقمن بالأعمال المنزلية دون مساعدة أزواجهن، خاصة ما تعلق بالإعتناء

¹ - عائدة سيف الدولة، النفس تشكو، والجسم يعانى، دليل المرأة العربية في الصحة النفسية، ط1، نور جمعية المرأة العربية، مصر، بدون تاريخ، ص 57.

بالأطفال وتحضير الأكل والتنظيف، " فالأزواج يرفضون تنظيف الأطفال أو اللعب معهم أو السهر على رعايتهم لأن هذه الواجبات هي من إختصاص النساء، وليس من إختصاص الرجال"¹.

تقوم المرأة بتحمل كل الأعباء المنزلية لوحدها وتبقى في أغلب الأحوال من مسؤوليتها في المقام الأول، وأحيانا تجد نفسها سواء عملت في خارج البيت وداخله أو داخل المنزل فقط، فإن مسؤولية الأولاد تظل مرتبطة بهن، هذه المسؤولية تتضمن الكثير من الجوانب والأعباء وإلى جانب تقديم الرعاية الغذائية والصحية والتربوية، تضطر الكثيرات من النساء إلى متابعة دروس أولادهن.²

فيعترفن غالبتهن أنه إذا نجح الأطفال في دراستهم فهذا النجاح ينسب لكلا الزوجين وإذا فشل الأطفال في دراستهم فينسب ذلك للزوجة وبالتالي يؤثر على العلاقة بين الطرفين ويكون مصدرا للتوتر والشجار.

لقد أثر عمل المرأة بشكل واضح في إستقائها لواجباتها المنزلية، فالمرأة تعمل ساعات طويلة كل حسب قطاع عملها مما جعلها تواجه عدم قدرتها تلبية الأعمال المنزلية كالطهي ونظافة البيت وتربية الأطفال مما جعلها تعتمد على إستخدام الأطعمة الجاهزة والمعلبة والمسبقة التحضير والوسائل المنزلية لتسهيل عملها داخل المنزل وفي بعض الأحيان يساعدها الزوج في تلبية بعض الأعمال، ولكن غالبية الرجال لا يساعدون زوجاتهم بسبب إيمانهم أن هذه الأعمال تقلل من شأنهم وبالتالي تبقى هذه المسؤوليات خاصة بالمرأة فقط وكثيرا ما تكون سببا في المشاكل والخلافات الأسرية.

3-توزيع الأعمال المنزلية بين الزوجين:

حسب أعمال الباحثين الأمريكيين (Bettman et Ali) يظهر أن توزيع المهام بين الزوجين بهذه الطريقة غير عادل ليس في أن تقوم النساء بالتحمل أداء

¹- إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق، ص 81

²- عائدة سيف الدولة، مرجع سابق، ص59.

واجباتها في العلاقة الزوجية وإنما عندما تقوم النساء بأدائها للكثير منها وهذا ما يفسر تقهقر الجندر، ويعني هذا أن توزيع المهام المنزلية أصبح أكثر تقليدية.

من جهة محاولة التعمق في فهم توزيع الأعمال المنزلية جاءت دراسة¹ قوفمان "Gofman" لتأكيد فكرة التقسيم المتساوي للمهام المنزلي بين الزوجين فإنه يرى هذا الأمر في تزايد مستمر، فقط يبقى للنساء مهمة غسل الملابس، فهي تنفرد به لوحدها، بصفة عامة حتى الرجل الذي يقبل بالمساعدة في الأشغال المنزلية هو غير قادر على تشغيل آلة غسيل الملابس، وهذه المهمة عند قوفمان تعتبر بحقيقة مؤشر للتحليل السوسيولوجي، لقد قدم مثال عن الشاب الأعزب الذي أبعدته الظروف عن بيت أهله فهو يأتي بملابسه لوالدته لكي تقوم هي بغسلها.

وحتى أن التوافق بين الزوجين يمكن أن نلسه في كيفية وضع الملابس المتسخة إن كانت توضع في سلة واحدة أو يتم التفرقة، يضيف قوفمان كذلك مثال آخر فهو لاحظ أن الزوجين يكونان أكثر تساوي في حياتهم الزوجية عند ما يبقى الزوج يهتم ببعض الأعمال خاصة عندما يقوم بتحضير قمصانه لوحده.

على الرغم من جميع ردود الأفعال المناهضة والاعتراضات التي تنتظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو كشكل من أشكال الاستبداد، فإنها مازالت المهنة الرئيسية للنساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، أمهات أو ليس لهن أطفال، عاملات أو غير عاملات.²

وينبغي الإشارة إلى أنه توجد في الوقت الحاضر اتجاهات تنادي بعودة المرأة إلى العمل داخل البيت، وهي اتجاهات تستند إلى إبراز ما تعانيه المرأة الحضرية من تحمل مسؤوليات أكثر من تلك التي يتحملها الرجل فهي لا تطالب بأن تعمل مثله في المصنع وهو لا يعمل معها كتفا بكتف في الأعمال المنزلية مما انعكس ذلك على الحالة الصحية لها.³

¹ -Jean Michel Morin, **Précis de Sociologie**, éd Nathon, paris, 1996, P83.

² - سناء الخولي، 2002، ص 99.

³ - محمد عبده محبوب، **المرأة و القيم في المجتمعات العربية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 91.

إستغل بعض الباحثين الاقتصاديين هذه الفكرة و قاموا بالتركيز على أهمية إعطاء قيمة لها بحيث يعتبرون جميع الأعمال المنزلية والخدمات المنزلية العائلية التي تخص تربية الأطفال ومعيشة وصحة وراحة أفراد العائلة هي من مقومات الأعمال الإنتاجية ورفع إنتاجيتها وتطوير نوعيتها، غير أنه يمكن تنظيمها وإختصارها والإقتصاد في الجهود المبذولة فيها إلى أبعد الحدود.

4-قائمة النشاطات والأشغال المنزلية في الأسرة :

النشاط المنزلي	تحدياته
الطبخ	تحضير و تقشير وطهي المواد
	غسل الأواني وترتيبها
	تحضير الطاولة وتقديم الوجبات
	القيام بتحضير الحلوة ، المربي والأكلات التقليدية
التنظيف و الترتيب	تنظيف و توطيب الفراش
الملابس	غسل الملابس (تهيئة الملابس بإدخالها وإخراجها من آلة الغسيل)
	كي الملابس
	خياطة و ترقيع الملابس
	ترتيب وتحضير الملابس
	العناية بالأحذية وتحضير الأحذية

القيام بالحسابات	تخليص الفواتير والمعاملات الصكية
	الذهاب إلى المصالح الإدارية و البنكية
التسوق	تحضير المشتريات
	شراء المواد الإستهلاكية
خدمات الصيانة	الاهتمام بالحديقة
	الاهتمام بالحيوانات الأليفة إن وجدت
	أشغال تتعلق بتوسيع المسكن أو دهنه و صيانة السخان وأنابيب الماء
	العناية بالسيارات والعجلات
	اللجوء إلى عمال الصيانة لإصلاح بعض الأعمال الصعبة والمتخصصة
العناية بالأطفال والأشخاص المسنين	العناية الصحية للأطفال داخل المنزل وخارجه
	الرعاية العاطفية والاهتمام بكيفية لعبهم
	مراقبة الأعمال و الواجبات المدرسية للأطفال
	مرافقة الأطفال إلى المربية أو المدرسة أو الرياضة
	القيام بخراجات للتجول واللعب مع الأطفال
	العناية المادية والصحية للكبار في المنزل (مساعدتهم على النهوض وتنظيفهم)
نشاطات إجتماعية	إستقبال الضيوف وإقامة اللوائح
داخل و خارج المنزل	القيام بالزيارات والمجاملات

5-الهوة بين العمل المنزلي والعمل المأجور:

يظهر العمل المنزلي كنشاط يتميز بنوع من الرتابة والتكرار وفيه عناء ومشقة رغم توفر إمكانيات مدعمة ومساعدة تنقص العبء عن المرأة ربة البيت، إلا أن هذا العمل ينظر إليه كقطاع إنتاجي أكثر " تخلفاً" أي " القطاع المنزلي" فلا تحظى بالمكافأة، أو الإحترام الذي يناله الرجل الذي يعمل في القطاع الأحدث والأكثر إنتاجية في الاقتصاد (أي سوق العمال الأجراء)، وفي نفس الوقت فإن الهوة التي تتزايد إتساعاً بين القطاع المنزلي والقطاع العام، إضافة على نمو قطاعات أخرى حساسة وإستبعاد المرأة منها أسهم في تفاقم تبعية وتهميش المرأة ، لقد أظهر هذا التباين الموجود بين النشاطين إلى عدم وجود مساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص الأدوار المنزلية وشكل موضوع خلاف وشجار بين الأزواج، فلم يستطع الرجل تقبل هذا الدور وإن كان يبدو عند البعض من

المنادين بالمرونة وضرورة التقبل والمساعدة للزوجة التضرر والتردد فإن المسألة ليست من شيمهم وتنشئتهم وبالتالي ينبغي النظر للأعمال المنزلية على أنها أنسب للمرأة لإرتباطها بدور الأمومة والرعاية بالأطفال أو لوجود إستعداد فطري داخل المرأة في حد ذاتها.

ملخص:

رغم أن المجتمع يوكل للمرأة العاملة أدوارا متعاضمة التحديد والتخصص والتنوع، تعتمد على القبول بالتجديد والسعي وراءه في مجالات العمل، إلا أن ذلك لم يغير تغييرا جذريا عميقا في العلاقات الإجتماعية وفي ترتيب مقوماتها، بقيت العلاقات والواجبات الأسرية على ثباتها سواء فيما يتعلق بشأن الزوج أو الأطفال أو المنزل، أو عائلة الزوج، إن الإزدواجية التي تحياها المرأة الجزائرية العاملة التي عليها أن تظهر درجة عالية من الكفاءة والإنقان والذكاء وسرعة البديهة والفهم والتفون في مجال عملها، كما عليها عندما تعود للمنزل أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة وتعود زوجة وأما وإمرأة تقليدية، إن تلك الإزدواجية في حياة المرأة العاملة شكل مأزقا للثنائي الزوجي وقد يدفع بها بإستمرار إلى عيش حياة تكثر فيها المتاعب و التوترات ما لم تجد من يدعمها .

الفصل الرابع: مكانة المرأة الاجتماعية بين الحق و التمييز

المبحث الأول : المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية

المبحث الثاني: المرأة العاملة في القانون الدولي والمحلي

المبحث الثالث: المرأة العاملة و مظاهر التمييز الجنسي

تمهيد:

المرأة العاقلة البالغة متزوجة أو غير متزوجة لها شخصيتها المستقلة هي حرة شرعا وقانونا في ممارسة عمل أو إبرام عقد عمل كعاملة أو صاحبة عمل مع من تشاء وهي أحرص على حقوقها الزوجية وليس هناك نص في الشريعة يمنعها من ذلك فقط يبقى نجاحها في عملها يرتبط بإيمان زوجها بقدراتها وتشجيعها لها وعدم الوقوف عقبة في وجهها وإن حدث هذا يكون غالبا لأسباب شخصية.

للدين مكانا مقدسا في حياة النسوة الجزائريات فلم تتحرر من قيود العادات السلبية التي كبلتها منذ سنين إلا بعد قراءتها لتعاليم الدين وإقتناعها بعدم وجود إعتراض أو رفض لوجودها في الحياة العامة غير أن سوء فهم وتفسير النصوص الدينية سبب تحجر

العقليات وتصلبها في مواقف تعتبر هامة ومصيرية في حياة الناس بصفة عامة و حياة المرأة المستضعفة منذ زمن بعيد مرده إلى ما قبل الإسلام والخوف كل الخوف كان في الواقع المعيشي في إعطاء المرأة حريتها وكأنها إن أعطيت تزيغ بها في متاهات الفساد ولكن ما لاحظناه وما لاحظته الباحثين المهتمين بقضايا المرأة، أن المرأة التي تنشأ في كنف أسرة يسودها الإحترام المتبادل بين الجنسين فهي لن تغير ذلك، بل تعمل على الحفاظ عليه مصداقا لقول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة : الآية 02) .

لكن الواقع الذي تعيشه المرأة العاملة أظهر أشكالا جديدة و معطيات بقدر ما عملت في إتجاه تطويري إيجابي خدمة لصالح الأمة بصفة عامة، وبقدر ما كشفت اللثام عن ممارسات عرفتها وعاشتها النساء في زمن ماضي تحت عنوان القمع والسيطرة والإستغلال فبمعانتها للتمييز المسلط ضدها أرهق تفكيرها ما دفع بالكثيرات من الجيل الحديث بإعلان الضال من أجل إقرار العدل وتحقيق العدالة الإجتماعية.

المبحث الأول : المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية

إن النصوص الشرعية جاءت في مفهومها وروحها عامة مطلقة بشأن العمل فلم تفرق بين المرأة والرجل، وإقرارها لحقوق المرأة كاملة سواء العزباء أو المرأة المتزوجة، وقد جاء في التقرير السنوي الذي أصدرته الأمم المتحدة تبرئة الإسلام من أي " تمييز " ضد المرأة العربية وأرجع التقرير ما وصفه " بالغبن " الواقع على وضعية وحالة المرأة قديما وحديثا إلى بنى ثقافية ومجتمعية بعضها قبلي يستند على العرف والبعض الآخر إلى

المواريث الدينية التي تستند إلى تفسيرات وتأويلات النصوص المقدسة بحيث تخدم التراتب بين الذكر والنثى وإعطائه الأفضلية على حساب المرأة.¹

وقد جاء في سورة النساء الآية 26 ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ﴾، هذه الآية وآيات أخرى في نفس المضمار تدعو وتحث ولا تفرق في الإكتساب والاشتغال ما بين الرجل والمرأة .

تتمتع المرأة بالأهلية الكاملة والشخصية القانونية المستقلة ولها ذمتها المالية المنفردة وحق التصرف وحدها فيما تملك منذ صدر الدعوة عملاً بالمبدأ الثابت في القرآن ﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾ سورة التوبة 71.

سنحاول التطرق إلى بعض المسائل التي أسالت الكثير من الحبر ودارت حولها كثير من النقاشات وشكلت نقاط خلاف في تفسير النصوص الشرعية الخاصة بالمرأة والتي قام البعض باستغلالها من أجل تكريس الأفكار السلبية اتجاهها ونذكر منها:

1-مسألة شهادة المرأة والمغزى من الآية الكريمة ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَإِمْرَأَتَانِ﴾ سورة البقرة الآية 282، ومردّها عند المفسرين أن الدين رعى طبيعة المرأة التي لا تتحمل تبعات الشهادة بحكم أدوارها الأسرية فهي عمود البيت فدور الأمومة والوظائف التي تتطلبها والتفرغ لهذه المسألة هي الواقي والمانع من سقوط المرأة في مآهات ومشاكل تبعدها و تشغلها عن أداء أدوارها النبيلة في هذه الحياة، عكس الرجل فهو أكثر إستعداد لتحمل النتائج المترتبة عن هذه الشهادة.

2- مسألة المساواة إن الآية الكريمة من سورة البقرة 228 ﴿وَاللرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾ بعيدا عن المعنى الشكلي يرى المفسرين أن المغزى أعمق حسب رأيهم حيث يقصد هنا بالتفاوت في التكفل الاقتصادي أو المادي وعلاقته بالقوامة فالرجل من جهة هو أكثر إستعداد في تحمل الأعباء فلا شيء يمنعه ويعطله عن ذلك ومن جهة أخرى له واجب النفقة الاقتصادية كاملة.

¹ - صباح عياشي، الاستقرار الأسري و علاقته بمقاييس التكافؤ و التكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، أطروحة دكتورا دولة، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 2008، ص، ص182-183 .

لا يمكن فهم "القوامة" من المنظور الإسلامي الصحيح باعتبارها تمييز للرجل من المرأة، بل تعني في الأساس الإلتزام المالي نحو الأسرة بحيث يأخذ الزوج على عاتقه توفير حاجات الزوجة المادية والمعنوية بصورة تشعرها بالطمأنينة والسكن، بما يحقق المسؤولية والمشاركة بعيدا عن السلطة المطلقة والهيمنة من الزوج أو الأب اتجاه الزوجة والأولاد.

3-مسألة الإرث في كون " للمرأة نصف ما يأخذه الرجل" أثارت جدل حول هذا النصيب ونسبته على الرجل فقد أسيء فهمه، إذ لا يمكن اعتباره دليلا على الإنتقاص ولأن حالات الميراث عديدة منها ما فيه نصيب المرأة نصف ميراث الرجل ومنها ما يساوي معه أو يزيد عليه طبقا لدرجة القرابة من الناحية، والمسؤوليات المرتبطة بالحقوق من ناحية أخرى، لقد قام المفسرين بإحصاء حالات عديدة تعطي للمرأة حقا في الإرث فالحالات التي يزيد فيها الرجل تقتزن دائما بواجباته في الإنفاق على المرأة سواء كانت زوجة أو ابنة أو أختا لكن يظل نصيبها خالصا لها دون الرجل، وبالتالي نجد الدين قد أعطى مسؤولية إعالة الزوج أكثر لأهله فهو تجده مسؤول على أسرة كبيرة فيها الأب والأم والأخوة أو في أحيان أخرى أشخاص يعيلهم لمن لا معيل لديه من الأقارب، والمرأة هي في غالبية الحالات تحت رعاية زوج أو ابن.

المبحث الثاني: المرأة العاملة في القانون الدولي و المحلي

جاء في المؤتمر الأكاديمي العالمي الذي إنعقد في سيول 1988 مسألة المساواة بين الجنسين والتغير الاجتماعي وتم عرض تجربة كل من أمريكا وكوريا وقد أوضحت المناقشات التي دارت حول المرأة والدولة في أمريكا الفرق بين ما كان يأمل فيه المصلحون في مجال المرأة والعمل وبين تلك الإصلاحات التي تحققت فعلا، فحيث كان

المصلحون يأملون في إنشاء مجتمع أكثر ديمقراطية وأكثر مساواة ، فيه مزيد من التعاون نجد ما تحقق فعلا قد تمثل في مجتمع أكثر "ذرية " يفصل تماما بين الحياة العامة والخاصة في نوع من "الإغتراب".¹

وفي المقابل نجد التجربة الكورية حيث إنطوت البحوث التي تقدم بها الباحثون الكوريون رؤية تقييمية للكونفوشية التي أدت دورها باعتبارها الإطار النظري، وساعدت الدولة في التدخل بعمق في شؤون الأسرة وأملت علاقات معينة على أعضاء الأسرة وبوجه خاص فقد كانت المبادئ الأخلاقية التي تتمثل في الولاء والطاعة للوالدين والمحافظة على حسن سمعة المرأة لتفرض تنظيمات معينة للنظام الأبوي، الزواج الإعتراقي، إقامة الزوجة في عائلة الزوج، هذا ما جاء بتبعية المرأة للرجل، وتبعية الصغار للكبار، وتبعية المواطنين للملك كنظام إجتماعي، ولقد دار نقاش في تقييم تدخل الدولة بتبنيها أفكار الكونفوشية بحيث هذا النظام يعمل بكفاءة بوجه خاص في تحقيق النمو الاقتصادي ومع تحكم أقوى في حركة السكان وكنظام إستطاع تنمية الطاعة للوالدين وتقاليد الأسرة الأبوية تعتبر أسلوب ثقافي ينبغي المحافظة عليه.

هذا التقييم كان لمجتمعات غربية فما هو الشأن عندنا فتبني قضية المرأة بإصلاح ما يجب إصلاحه أمره واضح في القوانين لأنه يسير بالموازاة مع مطالب إن لم تكن مصدرها الحركات النسوية فإن مصدرها الإتفاقيات الدولية ، بالتالي التشريع في قضايا المرأة موضوع لا يفلت من المراقبة لقد شكل إهتمام وأولوية عالمية ومازال يحمل تتبؤات مستقبلية تنتظر حينها لا شك.

في المجتمعات العربية الأمر صعب لقد أشار إلى هذا مالك بن نبي عندما قال: "إعطاء حقوق للمرأة على حساب المجتمع معناه تدهور المجتمع ألسيت هي عضوا فيه ؟ فالقضية ليست قضية فرد وإنما هي قضية مجتمع".²

1-المساواة في التمتع بالحقوق المدنية:

يقصد بالمساواة بين الجنسين المرأة و الرجل حسب ما كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى و الثانية بأن جميع الناس تولد أحرار ومتساوية في التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون تمييز ما عدا خضوعها للقانون فقط.¹

¹ - محمد عبده محجوب، مرجع سابق، ص 239.

² - مالك بن نبي، شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين، دار الفكر ، سوريا ، 1960، ص 116.

وكما نصت إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة 5 منها بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل و المرأة.²

2- الأهلية القانونية للمرأة:

جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أهلية كل إنسان في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية³ وكرست إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هذا المبدأ بإقرار منح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل و نفس فرص ممارسة تلك الأهلية، وذلك في إبرام العقود وإدارة الممتلكات وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات القضائية.

ويذكر في القانون أن الأهلية فيها نوعان أهلية التمتع أهلية الأداء، الأولى ليس بالضرورة يكون الشخص يمارس بنفسه حقه، أما الثانية في القدرة على التعبير بنفسه عن إرادته تعبيرا منتجا لأثاره القانونية في حقه و ذمته.

أما على الصعيد الوطني فلقد إلتزمت الجزائر بالإعتراف بالأهلية القانونية للمرأة في المادة 40 من القانون المدني أنه لكل شخص بلغ سن الرشد تسعة عشر 19 سنة كاملة ومتمتع بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وتأتي المادة 42 لتوضح الحالات التي يفقد فيها الإنسان أهليته القانونية " لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن، أو عقله أو جنون".

3- مكانة المرأة في التشريع الجزائري:

اتخذت المرأة مكانا إلى جانب الرجل في الكفاح وساعدته في كل جوانب الحياة إلا أن الأوضاع الاجتماعية العامة لم تكن لصالحها بعد الإستقلال مباشرة ومعاناتها لسنوات

¹ المادة 02 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 .

² المادة 05 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية 1966 .

³ المادة 16 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية 1966.

طويلة من البؤس والجهل عرقل من تواجدتها في كل المجالات ، ظهر أول إهتمام بالمرأة في ميثاق طرابلس 1962 بحيث تم إقرار بحقوق المرأة و ضرورة الاهتمام بها في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وخروجها إلى الحياة العامة أضحي ضروري حتى تحطم القيود التي كبلتها لسنوات وإشراكها في عملية التنمية.

ويتتبع النصوص القانونية المتعلقة بالمرأة نلاحظ نوع من تجاهل في تبني قانون منصف للمرأة مما ترك فراغا قانونيا وفيما يخص القانون المدني الذي صدر سنة 1975، لم يكن عدم إشراك المرأة في إعداد هذا القانون وحده الدافع إلى نمو حركة نسوية معارضة، ولكن تجاهله للواقع وعدم الأخذ في الحسبان بالتغيرات التي حصلت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيضا، وربما بشكل خاص، بدور المرأة في هذه الجوانب، جعل نجاح إدماج المرأة في الحياة العامة مسألة مرهونة بتقدم مكانتها في النصوص القانونية. يدفعنا هذا إلى القول أن النظام السياسي قد كرس المرجعية التقليدية وسمى بالمعايير التي فرضتها الأعراف والقيم التي دافعت عنها بعض المرجعيات الإسلامية. وقد أدى ذلك إلى بروز نضال نسوي خارج الأطر الرسمية للحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني وللمنظمة الجماهيرية التي كانت تنشط تحت لوائه الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بحيث اتجه نشاط النساء النضالي إلى الحركة النقابية، التي ورغم التمثيل النسبي الضعيف للنساء فيها إلا أنها كانت ملاذا للتعبير عن مطالبهن المهنية.

جاء دستور 1986 ليدعم ويوضح فيما يخص المشاركة الفعلية للمرأة في مجال العمل خارج البيت وأشار إلى ضرورة ضبط التكييف للأعمال التي تمارسها المرأة، وإيجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجالات أعمالها مع أخذ بعين الإعتبار الأحوال المترتبة على دورها أمّا أو زوجة.

4-قانون الأسرة:

أعتبر قانون الأسرة من أكثر النصوص التي أثارت الخلاف والجدل في المجتمع الجزائري بحيث بمجرد التصويت عليه في جويلية 1984 بدأ النقاش والخلاف سمة البيئة الاجتماعية بصفة عامة لقد عُرف بأنه خاص وتراجعي فهو في خدمة الرجل وحده، ويرى فيه سعادي نور الدين بأنه : " قانون كتب تحت ضغط أطراف جعلت منه يبتعد عن

السياق الدولي، لأنه كان يحمل الطابع التمييزي إتجاه النساء، مما إستوجب المطالبة من جديد بإثرائه بآليات تحمل الحماية للمرأة والأم و الطفل".¹

ولفهم لماذا شكل قانون الأسرة ومازال يشكل إلى يومنا هذا موضوع خلاف ينبغي الرجوع إلى فهم الظروف الذي كتب فيه وكيف كانت الإستراتيجية المنتهجة في حينها التي لا تحمل بعد مستقبلي للمسألة، وكل الخلاف الذي وجد آنذاك، لم يغير فيه بقدر ما خلف جمهور كبير من النساء اللاتي يتقن إلى التحرر وبالفعل طالبن بحقوقهن وتهيكلن في حركات نسوية .

لقد جاء تغيير قانون الأسرة في بعض مواد إستجابة للمواثيق والإتفاقيات الدولية وكأن التغيير يأتي بفعل خارجي محتوم وليس تحت رغبة داخلية ومصلحة المجتمع في تحسين ظروف حياة أفرادها، بالفعل قانون الأسرة يتغير و لكن بشكل جزئي وبطيء . أما بقاء مسائل عالقة تشكل مصدر الخلاف بين فئات المجتمع يصعب تغييرها رغم إقتناع المشرع بالتناقض الذي تحمله .

ولقد تم التدخل في تعديل بعض المواد من هذا القانون والمتعلقة بالعلاقات الزوجية في نص قانون 4 مايو 2005، والتي شكلت موضوع الخلاف بين النشطاء في مجال حماية المرأة والأسرة وكذا العاملين والمختصين في قطاع العدل في الجزائر ونذكر على سبيل المثال المواد الآتية:

- تعدد الزوجات وتتص المادة 8 على شرط الحصول على الإذن القضائي، كذلك حق المرأة في رفع دعوى قضائية ضد الزوج من أجل طلب التطليق في حالة التدليس.

- إختيار الزوج وحضور الولي في المادة 11.

- حقوق الزوجين في المادة 36 هناك تمييز بينهما عدم ضبط وتحديد من جهة حقوق الزوجة ومن جهة أخرى حقوق الرجل.

- الغاء الوكالة وضرورة حضور الزوج في إبرام عقد الزواج، المادة 20.

- حق التطليق بإضافة أسباب جديدة لتصبح 10 أسباب بعدما كانت 7 أسباب، المادة 53.

- منح حق الولاية للحاضن، المادة 87.

¹ -Saadi Nourdine, La femme et la loi en Algérie, Ed Bouchène, Alger, 1991, PP 46-48.

5- المرأة و قانون العمل:

شهد قانون العمل في الجزائر مراحل تتماشى مع كل المستجدات التي طرحتها الرؤية السياسية والاقتصادية والمنتجة منذ البدايات الأولى بعد الإستقلال واسترجاع السيادة الوطنية سنة 1962، وكان أول قانون يتمثل في الأمرية 66/133 بتاريخ 2 جوان 1976، إلى غاية صدور ميثاق وقانون التنظيم الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971. ثم يأتي القانون الأساسي العام للعمال 12/78 بتاريخ 5 أوت 1978، الذي يهدف إلى وضع أساس وقواعد هامة يقوم عليها الشغل في محاولة لتوحيد المعالم السياسية وأبعاد النظام القانوني الذي يحكم جميع العمال بغض النظر عن القطاع العام أو الخاص.

وكما وصف هذا القانون بأنه مضبوط في قوانينه وأنه سوى وبين الرجل والمرأة في معظم الحقوق مع محافظته على خصوصيتها.

هذا القانون لم يميز بين المرأة والرجل العامل في اكتساب الحق في تقلد المناصب والحق في الأجرة والتفويضات والمنح.

غير أن هناك مسائل كثيرا ما طلب المختصين بمراجعتها خاصة ما تعلق بفترة الأمومة الذي وجب تمديدها وكذا ما عملت الرضاعة لمن أرادت العمل مباشرة بعد انتهاء عطلة الأمومة، فترة العدة بالنسبة للنساء الأرامل لا بد من احترام تعاليم الشريعة الإسلامية وتقوية ذلك بنصوص قانونية.

لا بد من ضبط أوقات تغيب المرأة عن بيتها من أجل أداء عملها.

المبحث الثالث: المرأة العاملة والتمييز الجنسي

1-تعريف التمييز الجنسي وأنواعه:

يعتبر التمييز هو حرمان الإنسان من التمتع بكامل حقوقه و حرياته السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إن التمييز يسير ضد مبدأ أساسي لحقوق كل الأفراد فهم سواسية في نزاهتهم يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية، وهذا ما تنص عليه مجمل المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان¹.

إن التعريف المقدم للتمييز من طرف منظمة (CEDAW) هناك تمييز إذا كان على أساس " العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل الجغرافي،

¹-Etat des lieux de la discrimination, Discrimination à l'égard des femmes en Algérie, **CIDDEF**, www.ciddef-dZ.com, 2012 ,P5.

الحالة الاجتماعية، الحالة المادية، عدم المقدرة، ولادتهم وتشمل عبارة وأي وضعية أخرى، الطبقة الاجتماعية، الوظيفة، التوجه الجنسي، أو اللغة المختارة.¹

ويرد كذلك مفهوم التمييز إلى إحساس أحد العمال بأنه أقل معاملة من غيره على أساس يقدمون نفس الإنتاج، بسبب أصله الاجتماعي، طبقته الدينية، حياته الخاصة، أعبائه العائلية، شكله الفيزيقي،... إلخ .

هناك نوعان من التمييز:

- **تمييز مباشر:** هو إرادة يتم فيها إخضاع شخص للتمييز أو جماعة مثلاً: عدم تأجير بيت لمرأة عزباء.
- **تمييز غير مباشر:** هو انعكاسات لسياسة منتهجة أو إجراءات معطيات، تظهر غير متحيزة، والتي تضع آلياً أفراد أقلية في وضعية غير مميزة مقارنة بالآخرين مثلاً: عدم قبول توظيف امرأة ترتدي لباس محتشم أو حجاب.

كما نجد تمييز قبل العمل و تمييز بعد العمل:

تمييز ما قبل العمل يبدأ في الأسرة والمدرسة خاصة في إعادة إنتاج التفرقة الاجتماعية، ويعني كذلك أن التمييز له علاقة بتعلم الأدوار الفردية حسب الانتماء الجنسي، خاصة ما تعلق بنظام القيم، فالنساء يواجهن تمييز يتصف بالمهنية، من خلال التكوين وتربية الأولياء والمدرسة وبصفة عامة المجتمع وكذلك من خلال الثقافة، كل هذا يوجه المرأة بسهولة على نوع معين من التعاملات بالخصوص توجيه نحو تكوين معين، نحو مهن معينة، بأعداد كبيرة هذا ما يحدث تمييز في سوق العمل.

وتاريخياً لقد إرتبط هذا المفهوم أكثر مع ظهور المرأة العاملة واكتساحها لمجالات كانت في الماضي البعيد حكراً على الرجل فقط هذا ما جعلها تشكو وهي كذلك تعاني من التمييز الجنسي الراجع إلى النظرة الدونية للمرأة وإضطهادها من طرف الرجل، وتعرضها إلى المساومات الدنيئة حتى لا تصل إلى أماكن صنع القرار ولا أن تحضى بمكانة لائقة.

¹- Opcit, P6.

ويمارس التمييز ضد المرأة على ثلاث مستويات وخصوصا في بلدان العالم الثالث هي الأسرية والمجتمعية والرسمية، فعلى المستوى الأسري نجد أن الآباء يفضلون الذكور على الإناث في كل المعاملات أو الخدمات وكذا فيما يتعلق بالتنشئة والإعداد والتعليم وخلاف ذلك وعلى المستوى الاجتماعي نجد أن المجتمع ما زال متأثر إلى حد بعيد بالموروث الثقافي التقليدي الذي يعكس مظاهر مختلفة من التمييز ضد المرأة والتي تحول دون مشاركتها الفعالة في مختلف جوانب الحياة، أما المستوى الرسمي فإننا نجد أن ما تمارسه الأنظمة في معظم البلدان وخصوصا بلدان العالم الثالث يختلف تماما عن كل ما سنته من دساتير وتشريعات وعن ما يتضمنه خطابها السياسي.

ترى **إليزابيث جينوي** أن ما زال تمثيل المرأة في مواقع العمل غير متكافئ مع الرجل، حيث تتركز المرأة في قطاع الخدمات والعلاقات الإنسانية في حين ينتقل الرجل إلى المواقع التنفيذية ويصل لأعلى المناصب، وحتى في مواقع العمل يطلب من المرأة القيام بأدوار النشاطات الاجتماعية وقلما يطلب من الرجل ذلك حتى لو شغل الموقع نفسه أو أقل موقعا¹.

وهذا ما خلصت إليه كذلك دراسة ماروني ورينو « Maruani et Reynaud » فيما يخص العمل المأجور بالنسبة للنساء يتوزع حسب « Bépólissations » أي أقطاب فهي من جهة نجدها في بعض الميادين ذات نشاط ثقافي علمي وتقني ومن جهة أخرى تتواجد بشكل قوي ومركز في الوظائف ذات صفة إدارية وخدمانية.

غير أننا لا بد من الإشارة أن للتمييز أبعاد أخرى غير التي لها ارتباط بالمرأة فهناك ثلاث مقاربات مختلفة لمفهوم التمييز نذكرها كالآتي :

المقاربة الأولى : فهي (تقليدية) توضح أن هناك تمييز على أساس "الذوق" بالنسبة لمختلف العملاء الإقتصاديين يفترض ممن كان له تصرف تمييزي أن يظهر ذلك في تعاملاته الإقتصادية فهو غير راضي مقابل ما يشعر به عند الإتصال بالأفراد من الجنس الآخر، أفراد من نوع آخر أو ديانة أخرى.

¹ - محمد عصمت حوسو ، مرجع سابق، ص 158.

المقاربة الثانية: وهي تمييز على أساس المنفعة أو المصلحة، والتمييز هنا مبني على أساس تملك الشخص للمال، فلا يظهر عندهم إحساس بعدم الرضى ولكن يظهر تمييز ضد العمال بهدف إستخراج أكثر للمكاسب المالية من ذلك.

المقاربة الثالثة: وهي ما يعرف بالتمييز الغير إرادي، فظاهرة التمييز ترجع هنا لعدم دقة المعلومات أو نقصها بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بالتمييز يمارسونه بدون قصد،

ويظهر ذلك بالخصوص في تقسيم العمل بشكل مختلف بالنسبة لمن لديهم نفس المردودية والإنتاج ويؤدون نفس النشاط المهني.

2-ثقافة التعامل مع المرأة في الجزائر:

إذا انطلقنا من الممارسات الاجتماعية التي تحدد طبيعة العلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية، ولاسيما مجتمعنا الجزائري نلاحظ وجود أسلوبين أو نمطين لهذه العلاقات، عند رصدها وتحليلها نستطيع أن نقوم ببناء نسقين معرفيين متناقضين ومتعارضين في الظاهر متكاملين في الجوهر، هذين النسقين تُعامل وفقهما المرأة منذ ولادتها بل قبل ولادتها إلى غاية وفاتها.

إننا بالرجوع إلى ثقافة التعامل مع المرأة كما هي في الواقع المعيش نستطيع التمييز بين النسقين المتناقضين ظاهريان وهما نسق التكريم والتبجيل والإعلاء ونسق التحقير والإزدراء والتهوين.

إن الإقتراب من الممارسات المختلفة إتجاه المرأة، الممارسات المنبثقة من صميم الثقافة الشعبية، المتسمة بالعمق الإيماني وبتجذرها في الضمير الجمعي، والمخيل الاجتماعي، إن هذا الإقتراب يمكننا من إكتشاف عناصر النسقين أو ملامح الأسلوبين المتناقضين في النظر والتعامل مع المرأة.

حيث يمكن تسمية النسق التكريمي بالنسق الباطني الضمني، أما النسق الآخر فهو النسق الظاهر، أي النسق التحقيري الإزدراي.

يمكن بناء هذين النسقين إنطلاقاً من رصد بعض المعاملات والتصورات التي يبديها الرجل إتجاه المرأة، إنطلاقاً من البناء الاجتماعي وكذا البناء الثقافي الذي يؤسس لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في الجزائر.

2-1- النسق الظاهر هو نسق التحقير والإزدراء:

يمكن بناء هذا النسق المعرفي الظاهر من خلال تحليل ورصد بعض التصرفات والتصورات، إتجاه الأنثى والمرأة إنطلاقاً من وقائع نابعة من الممارسات الثقافية والإجتماعية، وذلك إبتداء من عدم الرغبة في إنجاب الأنثى.

ويمكن الوقوف على مكونات هذا النسق من التعاملات والتصورات الآتية:

على غرار كل شعوب العالم يفضل الجزائريون إنجاب الذكور خاصة بالنسبة للمولود الأول، وذلك للأدوار والوظائف والمكانة الهائلة التي يتمتع بها الذكر في المجتمع.

علماً أن الأدوار والوظائف والمكانات يحددها المجتمع، فالأدوار والوظائف المسندة للذكر ذات أهمية، أما الأدوار مسندة للمرأة (الأنثى) فتحت من قيمتها لدرجة تصبح المرأة تكره نفسها من خلال كرهها لإنجاب الأنثى، وبهذا تعيد المرأة إنتاج نفس التصورات إتجاهها.

وقديماً قالت امرأة تركها زوجها وتزوج غيرها بسبب إنجاب الإناث:

ما لأبي حمزة لا يأتينا ويدخل البيت الذي يلينا

غضبان أن لا نلد البنين والله ما هذا بعيب فينا

فنحن كالأرض لزارعين ننبت ما قد يوضع فينا

تُعامل الفتاة أو البنت في الأسرة بدرجة أو مستوى أدنى من أخيها الذكر، خاصة إذا كان عدد الذكور قليل وسط الإناث، أو أن الذكور ولدوا بعد الإناث، ففي هذه الحالة

تكون المعاملة التفضيلية للذكر بارزة وظاهرة من طرف الأم والأب على السواء، لدرجة تحمل البنات على الحسد إتجاه أخيهن.

إن طريقة تنشئة وتربية الأنثى تختلف عن طريقة تنشئة الذكر، ويزداد هذا الاختلاف كلما تقدم السن، ذلك أن الفرد يكتسب دوره ومكانته في المجتمع عن طريق التنشئة التي يتلقاها بداية من الأسرة، فالتمايز البيولوجي يدعمه المجتمع بتحديد الأدوار والوظائف والمكانات لكل من الذكر والأنثى، ففي سياق هذه العملية تتسم طريقة تنشئة الأنثى بالصرامة والشدة وعدم التسامح مقارنة بطريقة تنشئة الذكر.

فلا يسمح لها بالخروج من البيت متى شاءت كأخيها الذكر، أو أن تكون طليقة حرة في تصرفاتها مثل أخيها... إلخ، كما تلقن منذ الصغر بأن عليها إحترام الذكر، إبتداءً من أخيها ولو كان أصغر منها، كما تُعدُّ للبيت وللزواج، ولذا يقال (نربي بناتنا للغير، ونربي أبنائنا لنا).

تغيب المرأة وحجبها عن القيام بدورها نجد الرجل وصيا عنها تقريبا في كل شؤون الحياة، إبتداءً من الأب ثم الزوج إضافة إلى الجد، العم، الخال، حيث أن مجرد ذكر إسم المرأة يعدّ عيبا، وقد نحت وأنتج المجتمع ألفاظا تدل على المرأة الزوجة، كأن يقول الرجل (العائلة ، الدار، لافامي، الأهل ، الجماعة ...) حتى وصل الأمر إلى الخجل من ذكر إسمها أثناء (قراءة الفاتحة في الزواج) أي أثناء إجراء عقد الزواج.

بالنسبة للزواج فهو لقاء بين أسرتين قبل أن يكون هو لقاء بين شخصين ففي الزواج وخاصة في البيئات التقليدية الريفية لا يسمح للبنات حتى بإبداء رأيها أو مشاورتها في من ترتبط به، فضلا على النظر إليه واللقاء به ولو في وسط عائلي.

بعد الزواج فإن المرأة العاقر أو التي يتأخر حملها، فهي غير مرغوب فيها وتكون معرضة للإهانة من طرف الرجل وأفراد عائلته وتصبح غير مرغوب فيها من طرف زوجها وحمايتها ومحيط الزوج ككل، وغالبا ما يكون الطلاق نهايتها، أما في حالة العكس، أي الزوج هو العاقر فالأمر هنا يختلف، فلا يحق للزوجة أن تطلب الطلاق وعليها أن تضحى بغريزة الأمومة نزولا عند رغبة الزوج السيد.

أما في حالة إنجابها الإناث فهنا تصبح محط النظرات الحقيرة والمزدرية، وكأنها المسؤولة عن هذا، علما أن تحديد جنس المولود يرجع بيولوجيا للرجل.

أما في حالة الخيانة الزوجية فهنا الطامة، فإذا كانت الخيانة من جانب المرأة فالمجتمع يبيح لنفسه أن يفعل في هذه المرأة الخائنة ما يشاء، فيسمح للزوج أن يقتل زوجته وأن يفعل بها ما يشاء، على العكس إذا كان الزوج هو الخائن، فالمرأة عليها أن تسكت حفاظا على العرض والشرف، علما أن نسبة خيانة الأزواج لزوجاتهم كبيرة جدا مقارنة بخيانة الزوجات لأزواجهن.

تمنع المرأة من حقها في الميراث، إذ لا يسمح لها بنيل نصيبها من الميراث عكس ما تنص عليها الشريعة أو القانون، فالبعض يمنعها عرفا والبعض استنادا إلى وصايا الوقف لصالح الذكر دون الأنثى.

أما عمل المرأة في الريف وفي نظام "الدشرة" هي قطب الرحى في الاقتصاد الريفي إنتاجا وعملا وتحضيرا للأكل منذ البداية في الحقل إلى غاية المائدة، فالرجل يقبلها تعمل في الريف في أعمال فلاحية شاقة شبه مستعبدة، فهو يرضى عن عملها كونها تعيش في وسط مغلق يحقق ما يسمى " بالحرمة"، أما في المدينة فهناك صراع من أجل عمل المرأة، لكون العمل في المدينة أو العمل المأجور يحقق ذات المرأة مما يجعلها أكثر إستقلالية اتجاه الرجل، ومن هنا يبدأ الصراع.

2-2- النسق المخفي الباطني هو نسق التكريم والتبجيل والإعلاء:

يبدو من خلال الممارسات الظاهرة إزاء إنجاب الأنثى تلك المظاهر المستفزة غير الراضية فيها هذا في الحالة العادية والطبيعية، أما في الحالة غير العادية والإستثنائية، فإن النسق الأسري يكشف لنا عن ممارسات تبجل الأنثى وتفضلها ضمنيا، ذلك من خلال تفضيلها أن تكون خالية من كل العيوب (غير معاقة أو معتوهة) وأن تكون جميلة...ذلك لو وُلدت أنثى بها تشوه أو إعاقة يقولون ليّتها كانت ذكر، وكأن الذكر لا بأس أن يكون معاقا أو معتوها أو به أي عيب.

إن الأسرة كما نرصد من خلال ممارساتها وتصوراتها المخفية فإنها تريد الأنثى كاملة جميلة حسناء خالية من العيوب والنقاشات مهما كانت وإلا فلا تريدها.

صحيح يظهر أن الذكر محظوظ في المعاملة داخل الأسرة، وهذا في الحالة العادية، أما إذا رجعنا إلى ما تخفيه الممارسات والتصرفات إتجاه كل من الذكر والأنثى، نكشف أن الأنثى تحظى بعناية زائدة عن الذكر، فهي محط إهتمام ومراقبة ومتابعة صارمة من طرف الأسرة، ذلك أن قيمة الشيء إذا إرتفعت زاد الاهتمام به.

ففي حياتنا العادية نهتم ونعتني بالذهب أكثر من الفضة وهذه أكثر من النحاس وهكذا تبعا لقيمة كل معدن.

سبق القول أن طريقة التنشئة تختلف من الذكر إلى الأنثى تبعا للتمايزات البيولوجية أساسا ثم الأدوار والوظائف والمكانات التي يحددها المجتمع لكل من الذكر والأنثى، وهنا نلاحظ أن طريقة تنشئة الأنثى تتميز بالصرامة والشدة وعدم التسامح، هذا من خلال الظاهر، أما ما تتطوي عليه هذه الممارسات فيكشف لنا عن علو وإرتفاع مكانة الأنثى، فإنها حاملة شرف العائلة، هذا الشرف الذي لا يقدر بثمن مهما كان ولذلك فلا يسمح لها بما يسيء إلى هذا الشرف كأن تسلك سلوكات مشينة كالتدخين أو الإنحراف أو المخدرات، وعلى هذا فإن الأنثى تشعر بكون حريتها مقيدة بالنسبة لأخيها الذكر، وما تقييد حريتها إلا لعلو مكانتها في نظر الأسرة، فالشخص كلما صعد في السلم الاجتماعي دفع ثمنا مقداره تقييده حريته، فإنه يصبح مراقب كالرئيس، الوزير...

أما أثناء إحتفالات الزواج فالمرأة هي محور هذا الإحتفال فمن أجلها يقام عرض الأزياء في قاعة خاصة، وهي التي تنقل إلى البيت الزوجية في موكب بهيج، كذلك الرجل هو الذي يطلب يد المرأة و هو الذي يقدم لها المهر كل هذا إعلاء و تكريما لها.

في أثناء الحياة اليومية فإن الرجل يقدم المساعدة للمرأة دون طلب منها، كأن يقوم من المقعد في وسائل النقل العمومية وتركه للمرأة تبجيلا لها. وإذا تشاجرت المرأة مع الرجل في الشارع فيكون الرجل نصيرا للمرأة ولو كانت ظالمة، أما العكس فلو ردّ الرجل على اعتداءات المرأة، فكثيرا ما يقف الآخرين الى جانب المرأة.

إن النسق التكريمي التبجيلي يتناسب طرديا مع التقدم الحضاري أي كلما إنتقلنا من بيئة متخلفة إلى بيئة متقدمة كلما ظهر وبرز النسق التكريمي وتضيق الفوارق بين الرجل والمرأة، ذلك أن التقدم يمنح للمرأة مكانة ودورا يقترب أكثر من الرجل مما يضيق مساحة التباعد بينهما، وهذا التقدم والتفتح يصدق على الأفراد والمناطق والأقاليم والبلدان.

أما النسق التحقيري الإزدرائي فهو يتناسب طرديا مع التخلف، فكلما تعمق التخلف كلما هُضمت حقوق المرأة وأهينت، ذلك أن الرجل والمرأة يكونان ضحايا للواقع الاجتماعي المتخلف، فالرجل يظلم المرأة لأنه مظلوم من طرف المجتمع.

وعليه فارتفاع مكانة المرأة وتحقيق وجودها يتم أكثر في البيئة المتقدمة ولتحقيق التقدم لابد من آليات على رأسها التعليم، فبالتعلم نحقق الوعي والتربية السليمة الكفيلة بإحقاق حقوق الإنسان رجلا كان أو امرأة.

3- مظاهر التمييز الجنسي ضد المرأة :

تختلف آليات التمييز الجنسي الممارس على النساء ونجدها تتغير من بيئة لأخرى وتتشكل بصور ومظاهر كلها تحمل معنا واحدا عنوانه القهر والتسلط يمارسه الرجل ضد المرأة، سواء كانت هذه متعلمة أو غير متعلمة، عاملة أو غير عاملة، أما، أختا أو زوجة فكثيرة هي النساء التي عانين من نتائج هذا التسلط سواء بشكل مباشر من خلال أشكال العنف أو ضمنى من خلال فرض بعض العادات الإجتماعية فهي محمولة ثقافيا وموروثة من سابق الزمن.

فالتمييز تجاه النساء حسب " كاميل دو جاردن " يعد من طبيعة الأشياء، فهو تعبير عن الحقائق الطبيعية الثابتة، إن دونية المرأة تنعكس على التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يرهن أدوارها في الزواج والإنجاب إلى درجة جعلت البعض يحصر ألقها في الأمومة".¹

3-1 الهيمنة الذكورية:

¹ - Camille Lacoste-Dujardin, Des Meres contre les femmes : Maternité et patriarcat au Maghreb, Ed La découverte,parie,1985,P89.

ونجد بيار بورديو عندما درس الهيمنة الذكورية¹ يراها أنها متجذرة جدا في لاشعورنا إلى درجة أننا لا نتمكن من إدراكها، ومتفاوتة جدا مع توقعاتنا إلى درجة يصعب علينا إعادة النظر فيها، كما يوضح فكرة إختباء الهيمنة وراء الثوابت والمسلمات التي تبدو وكأنها خارجة عن الثقافة، وعن التاريخ.

هناك ما هو موروثا ثقافيا يظهر في أسلوب المفاضلة والتحيز لصالح الذكور يعكس النظام الأبوي، حتى في عصر تغيرت فيه العلاقات الاجتماعية لا يزال كل من الرجل والمرأة اللذان يتمتعان بمستوى تعليمي وثقافي عالي لا يعارضا هذا التمييز وكأن النظام الأبوي يتماشى مع الطبيعة البشرية والتي ميزت الرجل عن المرأة.

كما أشار كذلك بيار بورديو إلى إرتباط مفهوم الهيمنة الذكورية بالعنف على نوعيه المادي والرمزي، فهي لا تتمظهر كسيطرة ذكورية قصدية وواعية بأهدافها، وإنما كسيطرة رمزية تمارس "عفا رمزيا" هادئا غير محسوس، وغير مرئي، بالنسبة إلى ضحاياه ويمارس بواسطة الطرق الرمزية الخالصة للتواصل والمعرفة، أو بشكل أكثر دقة بواسطة طرق الجهل والإعتراف، وإلى حد ما الإحساس ولا يصبح هذا العنف فعالا إلا بمشاركة الجميع في إنتاجه، وبخاصة النساء، ذلك أن أحد شروط شرعنة وتأييد العلاقات البطريقية يكمن في مشاركة ضحاياه في الإعتقاد فيها كعلاقات طبيعية.

3-2 العنف الأسري:

يعد العنف من مظاهر التمييز ضد المرأة وهذا الإرتباط فسره الباحثون بممارسة الرجل للسلطة بحيث يظهر العنف ويتجلى في الأسر بالرغم من تحسن المستوى التعليمي وعيش الأزواج في أسر صغيرة ، والعنف إتجاه المرأة كما جاء في ديباجة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة أنه "مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، بحيث أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسة التمييز ضدها والحيلولة دون نهوضها الكامل، وإن العنف ضد المرأة هو من الآليات الحاسمة التي تفرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل".²

¹ بيار بورديو: السلطة الذكورية، ترجمة إحسان محمد الجزائر، 2002، ص ص 45-54 .

² إعلان منظمة الأمم المتحدة، العنف ضد النساء، سنة 1999.

وفي إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) إعتبر العنف القائم على أساس الجنس كشكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي مؤتمر فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان سنة 1993، يشير إلى أن : "العنف القائم على أساس الجنس وجميع أشكال المضايقة الجنسية والإستغلال الجنسي، بما في ذلك تلك الناشئة عن التحيز الثقافي والإتجار الدولي، منافية لكرامة الإنسان وقدره، ويجب القضاء عليها المادة 18 الفقرة 2.

ولقد أشارت فehmeة شرف الدين في دراستها¹ عندما تناولت مفهوم ثقافة العنف في المجتمع اللبناني ومن بين النتائج التي خلصت إليها أن آليات التمييز بين الرجل والمرأة لا تزال مستمرة بالرغم من التغيرات العميقة التي أحدثها التعليم و دخول المرأة ميدان العمل.

وكما أرجع جمال معتوق في دراسته عن العنف ضد النساء في الجزائر تفسير الظاهرة " إلى مسؤولية المؤسسات التنشئية ودورها السلبي المرجعي كالأسرة والمدرسة ودار العبادة ووسائل الإعلام والمشرع وغيرها في تقزيم صورة المرأة والإساءة إليها و التبجيل المفرط للذكر وكبت رغباتها المختلفة، بالإضافة للتقاليد والقيم والعادات السائدة في المجتمع التي تلعب هي الأخرى دورا أساسيا في تكريس مبدأ اللامساواة بين الذكر والأنثى بالإضافة إلى التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري".²

ويصعب التعرف على العنف العائلي أمام إعتراض النسوة المعنفات وعدم قبولهن البوح بتعرضهن للعنف من طرف إما أزواجهن أو حتى شخص آخر يقربهن والسبب يكمن لعدم قدرتهن على تحمل نتائجه وتجدها متقبلة للعنف إلى درجة أنه أصبح جزءا من الحياة الطبيعية لديهن.

1- فehmeة شرف الدين، أصل واحد و صور كثيرة، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط1 ، دار الفرابي، بيروت، 2002، صص 25-35.

2- جمال معتوق، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن، دراسة ميدانية بمدينة البليدة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ، قسم علم الاجتماع، 1993. (غير منشورة) .

هذه الظاهرة تعيشها المرأة فى أشكال ومظاهر مختلفة تبدأ فى الأسرة والمجال الضيق ثم تتبعها إلى الخارج، ويظهر بمظهر آخر فى إطار المجتمع وكثيرة هن النساء العاملات التي تبحثن عن مجال للتعبير على تجاربهن فى الحياة.

3-3- التحرش الجنسي:

هناك ما هو تعبير أو نتيجة تضرر وإنزعاج الرجال يسقط ذلك على شكل أسلوب جنسي غير مرغوب فيه سواء بمضايقة المرأة أو تحرش بها.

أما بالنسبة لمظاهره فى الوسط المهني نجده يتخذ عدة أشكال فالنساء تتعرضن لمضايقات الذي بدوره يتخذ عدة أشكال منها التحرش الشفهي من إطلاق النكات، والتعليقات المشينة، والتلميحات الجسدية والإلحاح فى طلب لقاء ونظرات موحية إلى ذلك، وقد تصل للمس والمس والإيذاء وهذا يعد من ألوان الإهانة والإذلال للمرأة، ومن أبرز الآثار التي يتركها التحرش بالمرأة، صعوبات فى النوم والتركيز والتعامل بعصبية وينعكس ذلك على البناء.

تعتبر هذه الظاهرة من الطابوهات فى المجتمع الجزائري غير أن هذه الظاهرة عرفت إزدياد فى السنوات الأخيرة وذلك لأسباب يرجعها المهتمين إلى التواجد الكبير للمرأة فى الساحات العامة وخارج المنزل من خلال خاصة التعليم والعمل المأجور، وكذلك قيامها بأدائها بنفسها الأشغال اليومية الضرورية الأخرى خارج البيت، فوجودها الآن بات أمرا محتوما وأصبحت تنافس الرجل حتى فى مواقع لم يكن ينتظر قدومها إليها بكل كفاءة و جدارة .

ولأن التحرش الجنسي يعتبر من أشكال العنف والتمييز كذلك فهو سلوك ذو نزعة جنسية تتعرض له المرأة فى المجتمع وهو يعد إعتداء على الحرية الجنسية، وعلى إحترام ممارسة وظيفتها فى آمان ، كما يعتبر كذلك خرقا لمبدأ المساواة بين الجنسين.

تعاني المرأة العاملة من هذه الظاهرة من خلال ما تتعرض له من مضايقات فى مواقع العمل ولأن جوهر عملية التحرش الجنسي يكمن فى تفاوت القوة ما بين الذكور

والإناث، هذا التفاوت هو نقطة ضعف الأساسية، فالبنية الفسيولوجية القوية للرجل عامل يساعده في استغلال النساء الضعيفات ومعرفته لطبيعة العادات والتقاليد في المجتمع وما قد تتعرض له المرأة من إهانة واحتقار عندما تكون موضوع لإعتداء والتحرش الجنسي وبالتالي هذه العادات القاسية تدفع بالمرأة إلى السكوت والخوف من الفضيحة وأثار الإفصاح عن التحرش الجنسي إن قررت ذلك.

هذا الخوف والسكوت هو ما أخفى حقيقة الإحصائيات التي تتجاوز وتبتعد عن حقيقة الواقع والظاهرة المسكوت عليها من طرف المجتمع لا تصنع مادة في وسائل الإعلام تبقى ظاهرة خفية وهنا يكمن خطورتها على استقرار المجتمع فهي كالمرض الخفي ينخر جسم الإنسان وكثيرا ما تبقى المرأة تصارع وحدها هذه الآفة و تبحث لوحدها عن حلول وعلاج فهناك من تهتدي لذلك وتوفق حسب الظروف التي تحيط بها أو تبقى باستمرار تعاني إلى أن تستسلم وتتوقف عن العمل عندما تعجز من إيجاد حلول تبعتها عن هذه الظاهرة وكثيرا من النساء العاملات لسن على استمرارية في مكان عمل واحد فهن كثيرات قمن بتغيير مكان العمل وتحويله .

ولقد أشارت الباحثة ثرية التيجاني إلى هذه المسألة عندما تناولت العقبات التي تواجه المرأة في خروجها إلى العمل، بحيث مردها إلى طريقتين: " تتمثل الأولى في تفضيل الرجل عن المرأة وذلك من خلال نظرة المجتمع إلى المرأة كمخلوق ضعيف، وتعامل المرأة على هذا الأساس في كثير من الدول حتى المتقدمة منها نجد راتب المرأة أقل من راتب الرجل في نفس المهنة... أما الطريقة الثانية تتمثل في نظرة الرجل إلى المرأة كأنتى فقط، دون التمييز بين وضعها في البيت كأنتى ووضعها في مكان العمل كشريك فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، متناسيا ذكاءها الذي يضاهي ذكاءه، وهذا يمثل أصعب عقبة تواجه المرأة العاملة، لما تتعرض له من المحاولات الدنيئة التي يقوم بها بعض الرجال للنيل من سمعة المرأة، و لا يكون أمامها سوى ثلاثة مخرج ، هما القبول أو مغادرة العمل، أو التصدي بإعلان الحرب على زبانية الفساد." ¹

¹ - ثريا التيجاني، "المرأة و العمل"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، جامعة الجزائر 02، ديسمبر 2013، ص86.

ولهذه الظاهرة أثارا على المرأة العاملة فهي تلحق بها إضطرابات في حالتها النفسية وإحساسها بالإنتهاك لحياتها الشخصية والبدنية وتشعر بكرهها للعمل والذهاب إليه، وهذا ما يفقدها الثقة في من حولها من زملائها ويؤثر بالتالي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة.

ويشير أنتوني غدنز في تفاقم هذه الظاهرة في أوروبا بحيث يشير إلى تقرير في المملكة المتحدة وحدها هناك 7 من 10 من الموظفات البريطانيات قد تعرضن للتحرش الجنسي في أماكن عملهن من قبل زملائهن الموظفين أو رؤسائهن خلال عملهن وقد أنهى بهن أن أخذن إجازة مرضية من العمل أو يتركن عملهن نهائيا تخلصا من الإزعاجات المضايقات والتحرشات الجنسية التي تلاقونها في عملهن.

كما تطرق الباحث الفرنسي روبيرت ماتيو إلى التحرش الجنسي ضد النساء ليكسر جدار الصمت، فهو يربطه لا محال بوجود تمييز بين الجنسين أي العقليات مازالت متحكمة في المجتمع وأرجع التحرش الجنسي إلى:

- تفاوت القوة ما بين الرجال والنساء يعد الجوهر في عملية التحرش الجنسي.
- التحرش الجنسي نتاج للتنشئة الاجتماعية التمييزية بين الذكر والأنثى.

وتشكل بالتالي ذهنية عن المرأة عند الرجل من خلال العديد من العوامل البنائية داخل المجتمع، فينظر إلى المرأة بنظرة جنسية أي كأداة جنسية، فالرجل حتى وإن قبل المرأة في أدوار أخرى فإنه لا يغيب عن ذهنه الدور الجنسي للمرأة.¹

أما في قانون العقوبات الجزائري، نجده يعرفه وفق ما جاء في المادة 341 مكرر بأنه " إستغلال السلطة أو الوظيفة أو المهنة بإصدار أوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه وممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الإستجابة لرغباته الجنسية".²

3-4- التهميش:

¹ - أنتوني غدينز ، مرجع سابق، ص451.

² - قانون 04-15-2004، ص107.

يعد التهميش مظهر آخر من مظاهر التمييز ضد المرأة فأول من إستعمل هذا المفهوم كان أحد السوسيولوجيين المؤسسين لمدرسة شيكاغو وهو روبر بارك **Robert Park** في دراسة نشرت سنة 1928¹ بحيث يرى ظهور الإنسان المهمش بفعل الحركات والهجرات المصاحبة لهذا التوسع إختراقاً وصهراً للثقافات، حيث كانت العريضة لهذا الإختراق إنتاج نمط شخصية أطلق عليها بارك الإنسان الهامشي.

ويأخذ هذا المفهوم أشكال عديدة ولكن في مغزاه يبدو متقارب حيث الإنسان المهمش يشعر بضعف في التأقلم والإلتصهار في وسطه سواء الاجتماعي أو المهني، فلعل المرأة أحد الفئات المهمشة في المجتمعات في إطار ما يعرف بالصراع الثقافي الذي تعيشه النساء جراء التحول في الدور التقليدي لهن، حيث أثرت الأعمال المنزلية المتدنية وفرص العمل المتاحة للمرأة في الدول النامية سواء في القطاع الحكومي أو مجالات الصناعة المتعددة العديد من النساء أن ينشذن العمل خارج المنزل².

أخذ هذا المفهوم كذلك مكانه في ظل التنمية الرأسمالية التي تفصل بين الأنشطة وإعادة الإنتاج، والفصل المهني بين الجنسين حيث تصبح المرأة قوة عمل إحتياطية التي تكون على إستعداد دائماً للمشاركة في الإنتاج الرأسمالي بأبخس الأجور.

وفي ظل ظروف عمل غير ملائمة، حيث يسود الفكر الأبوي الذي ينتج عنه قبوع النساء في المنزل أو شغلهن للوظائف الدنيا بشكل متقطع غير منتظم.

ويمكن التمييز بين أربعة مؤشرات تستخدم في الدراسات المتعلقة بتفسير التهميش عند المرأة:

1. إنخفاض معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
2. تمركز المرأة في القطاع غير الرسمي ونشاطات الخدمات.
3. الفصل المهني بين الجنسين وتركز النساء في أقل المهن مكانة.
4. وما يرتبط بذلك في تفاوتات في مستويات الدخل بين الرجال والنساء.

¹ - عبادة مديحة أحمد و أبو دوح خالد كاظم، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية، محافظة سوهاج، جامعة سوهاج، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، مركز قضايا المرأة المصرية النشر على الموقع Psychology.sudanfornums.net

² - Denys Cuhe « l'homme marginal » jeanjaures.over-blog.fr

3-5- الإستغلال والتبعية:

يعد مصطلح الإستغلال « Exploitation » من المصطلحات التي ترفضها النسوية إلى جانب مصطلحات أخرى كالإضطهاد « Oppression » والتبعية « Subordination » هذا الوضع الهرمي يبقي المرأة في وضع متدن، حيث يقوي في مغزاها القهراً اتجاه المرأة فالشائع عند العام بأن " النساء كلهن مقهورات " يعني غياب الاختيارات والخضوع للقهر يمثل نقطة أولية لتحديد العلاقة بين القاهر والمقهور.

هذا كذلك ما يجعل المرأة تقتنع بدونيتها المهنية كما يراه مصطفى حجازي¹ أنها أصبحت متأصلة في عقلية الإنسان المتخلف المبني على نمط طبقي أساساً، وهذه القناعة تؤدي بدورها إلى فقدان المرأة الثقة بنفسها مهنيًا مما يولد عندها عقدة إنعدام الكفاءة الاجتماعية التي تلازم الإنسان المقهور.

في هذا المجال تبخس المرأة حقوقها بشكل فاضح ويظهر ذلك في عدم توريث المرأة ودفع المرأة لمواقع مهنية ثانوية وكذلك المرأة العاملة تعود من العمل منهكة لتبدأ في العمل المنزلي في حين ينصرف الرجل إلى الراحة والترفيه.

كما نجد إستغلال المرأة في بعض المجتمعات المتخلفة إلى درجة البأس، فهي مازالت سلعة تباع فوالدها يدفع بها إلى العمل خارج البيت مقابل أجر يقبضه وتجده يقايض بها على زوجة جديدة من ابنة شخص آخر في عمره أو أكبر.

ملخص:

بعد إستعراضنا للأدوار التي تؤديها المرأة العاملة المتزوجة سواء في حياتها الأسرية أو الحياة المهنية و كيف إستطاعت المشاركة إلى حد ما في كلا الدورين معاً رغم ما يحيط بها من عوائق سبب لها شللاً وما زال يحيط بشريحة معتبرة من النساء اللواتي إمتنعن عن فكرة العمل المأجور والإكتفاء بالدراسة فقط، وعدن مرغبات للتفرغ لشؤون المنزل والإكتفاء فقط بهذا الدور، وهنا نشير إلى أهمية التوسع بالبحث في هذه الشريحة لمعرفة و تقصي آراء تلك النسوة حول حياتهن و طموحهن اليومية، ولكن هذا العزوف

¹ مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، ط9، القاهرة، 2015. ص221.

يقابله إسرار نساء يعملن ويشاركن في كل المجالات وهذه الشريحة هي التي كانت محل إهتمامنا لمعرفة المزيد عن مكانتها والوقوف عند وضعيتها الإجتماعية و بالتالي محاولة التعمق و التقصي في الجانب الميداني من دراستنا.

ما قاله ابن رشد عن المرأة:

" لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، و يظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة و إرضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة

مزينة بفضائل خلقية، تمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم، ومن هنا أيضا، أتى البؤس الذي يلتهم مدننا".

الفصل الخامس: عرض وتحليل المعطيات الميدانية

تمهيد:

المبحث الأول: خصائص مجتمع البحث

المبحث الثاني: تحليل الفرضية الأولى:

ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة المتزوجة العاملة يؤدي الى تعزيز وتدعيم مكانتها الاجتماعية.

المبحث الثالث: تحليل الفرضية الثانية:

تنوع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة يؤدي الى ترقية مكانتها الاجتماعية.

المبحث الرابع: تحليل الفرضية الثالثة:

التمييز والتحيز ضد المرأة العاملة المتزوجة في الوسط المهني يؤثر في مكانتها الاجتماعية.

-النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

في هذا الجزء الخاص بالدراسة الميدانية (الإمبريقية) نتطرق إلى معالجة و تحليل المعطيات الكمية، التي تم جمعها وتنظيمها وتبويبها وجدولتها، وفق ما تقتضيه الصرامة المنهجية التي يتطلبها موضوع البحث، وكذا تحليل الفرضيات المقترحة في هذا الصدد، لتجاوز الآراء والمواقف السطحية الظاهرية في تفسير مسائل وقضايا المرأة في المجتمع بحيث شكل اهتمام الكثير من الباحثين خاصة في الآونة الأخيرة عندما إنعرجت تلك الاهتمامات في مشاركتها في السياسة لدرجة أن أعطيت لهذا الحدث إهتماما كبيرا.

إن هذه الدراسة هي محاولة لتتبع مجمل التطورات التي حدثت في مكانة المرأة وإلى أي درجة تم تعزيزها وترقيتها، بطريقة موضوعية وتحليل علمي، البعيد عن المؤثرات الإيديولوجية، وقصد القيام بهذا العمل تم إختيار النساء المتزوجات العاملات ليشكلن

مجتمع البحث الذي تجري عليه الدراسة، مزودين بكل ما يتيح لنا تطور العلوم والمعرفة من وسائل وأدوات ومناهج، تمكننا من فحص وتمحيص الموضوع الإقتراب منه بشكل إمبريقي موضوعي.

والتزامنا بالصرامة والموضوعية المطلوبة، إستدعى اللجوء إلى إستعمال كل ما يمكن أن يدعم موقفنا إزاء المتغيرات التي تحيط بموضوع مكانة المرأة العاملة، وفي هذا السياق، تم إستغلال المعطيات الإحصائية الكمية بالشكل المتعارف عليه من تنظيم وتبويب في جداول مختلفة لتحليل كل فرضية على حدة، مع تقديم القراءة الإحصائية التقليدية ومتجاوزين الشكل التقليدي الذي يتوقف عند الأرقام والنسب، وإنما حاولنا إستنتاج هذه الأرقام مدعمين بالأدوات التقنية الإحصائية اللازمة من معاملات الارتباط المتوافقة مع طبيعة المتغيرات المستعملة، وكذا إستعمال بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية، هذه الأدوات والتقنيات التي تسمح لنا بالغوص في أعماق الموضوع وتمهيد السبيل لتقديم قراءة سوسيولوجية مناسبة.

المبحث الأول: عرض أهم خصائص مجتمع البحث:

قبل التطرق إلى التحليل متعدد المتغيرات للفرضية كخطوة لفهم العلاقات الترابطية وما تظهره لنا المتغيرات التي تفسر جليا مكانة المرأة العاملة، سوف نعرض أهم المميزات التي يتصف بها مجتمع بحثنا والتي تمثل عادة أهم المتغيرات الرئيسية كالسن والمستوى التعليمي والمهنة والأقدمية وغيرها، والتي تتضمنها جداول بسيطة ذات متغير واحد، تمهد لنا السبيل نحو القيام بالتحليل متعدد المتغيرات.

1-السن:

جدول رقم (7)

يبين توزيع المبحوثات حسب السن:

النسبة %	التكرار	السن
22	66	29 - 20
38.3	115	39 - 30
32.3	97	49 - 40
7.3	22	50 فأكثر
100	300	المجموع

الجدول رقم (7) تظهر بياناته توزيع أفراد العينة وفقا للسن بأن أكبر نسبة تعود إلى فئة 39-30 سنة بنسبة 38.3 % ، ثم تليها فئة السن 49-40 سنة بنسبة 32.3 %، ثم فئة السن 29-20 بنسبة 22 %، وأخيرا فئة السن 50 فأكثر بنسبة 7.3 % . وبهذا فإن الفئة المنوالية هي 39-30 سنة، في حين المتوسط الحسابي للسن هو 37.5 سنة وهذا يعني أن أغليتهن في سن الشباب.

2- عدد الأبناء:

جدول رقم (8)

يبين توزيع المبحوثات العاملات حسب عدد الأبناء:

النسبة %	التكرار	عدد الأبناء
37.7	113	2-0
60.7	182	4-3
1.7	5	5 فأكثر
100	300	المجموع

توضح معطيات الجدول رقم (8) توزيع النساء العاملات حسب عدد الأبناء، بحيث أعلى نسبة تقدر ب 60.7 % و تمثل النساء اللواتي لديهن من 3 إلى 4 أطفال، ثم نسبة 37.7 % تمثل فئة 0-2 طفل، والفئة الأخيرة هي النساء اللواتي لديهن 5 أطفال فما فوق بنسبة تقدر ب 1.7 %. وبحساب متوسط عدد الأطفال لكل امرأة نحصل على متوسط 2.6 لكل امرأة .

يتضح من هذه المعطيات أن النساء العاملات المتزوجات قلصن من إنجاب الأطفال لعدة عوامل هو إنشغال المرأة بعملها خارج البيت والإقامة بالمدن وكذلك إرتفاع مستواها التعليمي وإرتفاع تكاليف المعيشة ووجود أزمة السكن، وكل هذه العوامل تؤثر سلبا على معدلات الخصوبة، حيث أثبتت الدراسات أن خروج المرأة للعمل وإرتفاع مستواها التعليمي، والإقامة في أسرة نووية والإقامة بالمناطق الحضرية، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض متوسط عدد الأطفال لدى المرأة. وهذا ما تؤكد معطيات هذه الدراسة بانخفاض متوسط عدد الأطفال لكل امرأة الى 2.6 طفل ، بالمقابل يصل متوسط الأطفال لكل امرأة على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة الى حوالي 04 طفل لكل امرأة .

3-المسكن:

جدول رقم (9)

يبين توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن:

النسبة %	التكرار	المسكن
57.7	173	شقة
16.3	49	فيلا
14.7	44	مسكن فردي
8.0	24	مسكن تقليدي
3.3	10	بيت قصديري

المجموع	300	100
---------	-----	-----

يتضح من معطيات الجدول رقم (9) أن نسبة عالية من النساء المبحوثات يسكن في شقة بالعمارات و ذلك بنسبة تقدر ب 57.7 % ، ثم تليها من يسكن في فيلا بنسبة تقدر ب 16.3 %، في حين نجد اللواتي يسكن في مسكن فردي بنسبة تقدر ب 14.7 %، أما اللواتي تسكن في مسكن تقليدي فتقدر النسبة ب 8 %، بينما نجد في الأخير اللواتي صرحن بأنهن يسكن في بيت قصديري بنسبة 3.3 %.

ويتضح من المعطيات السابقة أن الغالبية من المبحوثات يسكنّ شققا بالعمارات أي أنها تمثل الفئة المنوالية، وهذا يتوافق مع الواقع السكني في البلاد ، حيث تمثل فئة السكان الذين يشغلون شققا في البنايات الجماعية أكثرية قياسا بالشرائح الأخرى ، ثم تأتي فئات اللائي يشغلنّ الفيلات والمساكن الفردية والمساكن القصديرية التي تدل على وجود شريحة من السكان تعاني أزمة سكن رغم ما نشهده من جهود كبيرة مبذولة في السكن.

4-الدخل الشهري:

جدول رقم (10)

يبين توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري:

النسبة %	التكرار	الدخل الشهري (دج)
21.3	64	أقل من 20 000
57	171	20 000 - 40 000
14.3	43	40 000 - 60 000
7.3	22	60 000 فأكثر
100	300	المجموع

تبين معطيات الجدول رقم (10) توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري بحيث نجد الفئة الغالبة هي التي دخلها الشهري 20000-40000 دج أي بنسبة تقدر ب 57% ، ثم تلي فئة الأقل من 20000 دج بنسبة 21.3%، ثم تأتي المبحوثات التي تتقاضى ما بين 40000-60000 دج بنسبة تقدر ب 14.3% ، وفي الأخير نسبة 7.3 % للمبحوثات اللواتي تتقاضى 60000 دج فأكثر.

ونلاحظ هنا الفئة المنوالية تمثلها فئة المبحوثات اللواتي يقدر دخلهن الشهري ما بين 20000-40000 دج أي بنسبة تقدر ب 57%.

وبحساب متوسط الدخل الشهري للمبحوثات نجده مساويا حوالي 31500 دج وهذا يبين أن متوسط الدخل الشهري أقل من ضعف مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون والذي يساوي 18000 دج.

5- المستوى التعليمي:

جدول رقم (11)

يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي:

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
1	3	لا تقرأ و لا تكتب
2.3	7	إبتدائي
6.7	20	متوسط
35.3	106	ثانوي
54.7	164	جامعي

المجموع	300	100
---------	-----	-----

تظهر معطيات الجدول رقم (11) بأن أغلبية المبحوثات من فئة ذات المستوى الجامعي وذلك بنسبة 54.7 % ، ثم يلي فئة المبحوثات ذات مستوى تعليمي ثانوي بنسبة تقدر ب 35.3 %، ثم تلي فئة نساء ذوات مستوى تعليمي متوسط بنسبة 6.7 %، ثم فئة المبحوثات ذوات مستوى تعليمي إبتدائي بنسبة 2.3 %، وأخيرا المبحوثات لا يقرأن ولا يكتبن بنسبة تقدر ب 1%.

أي أن الفئة المنوالية تمثلها المبحوثات من المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 54.7 %، في حين فئة اللائي لا يقرأن ولا يكتبن ضئيلة جدا ثم فئة المبحوثات من المستوى الإبتدائي، وهذا يبين أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي زادت فرص المرأة في الولوج إلى عالم الشغل.

و من خلال هذه المعطيات نلاحظ كذلك:

1- أن العينة شملت جميع المستويات التعليمية من مستوى لا يقرأ ولا يكتب إلى الجامعي مرورا ببقية المستويات التعليمية.

2- أن أكثر من نصف أفراد العينة مستواهن التعليمي جامعي وهذا عامل أساسي الذي يفسر أحد دوافع خروج المرأة للعمل.

كما يعد هذا مؤشرا هاما على تفسير تأثير التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت على أوضاع المرأة داخل الأسرة، وينبئ بتغيرات كذلك على مستوى المجتمع ككل.

6-المهنة:

جدول رقم (12)

يبين توزيع المبحوثات حسب نوع المهنة:

المهنة	التكرار	النسبة %
أستاذة التعليم العالي	16	5.3
معلمة التربية و التعليم (إ.م.ث)	57	19
موظفة	104	34.7

14	42	موظفة ذات منصب نوعي
21.7	65	تقنية و مهندسة
5.3	16	عاملة
100	300	المجموع

تبين معطيات الجدول رقم (12) توزيع النساء المبحوثات حسب نوع المهنة الممارسة بحيث تمثل فئة الموظفات الفئة الغالبة بنسبة 34.7 %، ثم تليها فئة التقنيات والمهندسات بنسبة 21.7 %، أما فئة معلمات التعليم والتربية فكانت نسبتهم تقدر بـ19%، أما نسبة النساء العاملات بمناصب نوعية تقدر النسبة بـ14 %، في حين فئة الأساتذات الجامعيات بنسبة تمثل 5.3 %، وفي الأخير نسبة 5.3 % لفئة النساء العاملات البسيطات .

من هذه المعطيات نستنتج أن النساء مقبلات على العمل المأجور في غالبية القطاعات والمرأة في المدينة أكثر حظا في العمل من المرأة الريفية وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. (أنظر الجدول رقم 01 في الملاحق).

7- مستوى التعليمي للزوج:

جدول رقم (13)

يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي للأزواجهن

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
2	6	لا يقرأ و لا أكتب
5	15	إبتدائي
15.6	47	متوسط
37	111	ثانوي
40.3	121	جامعي

المجموع	300	100
---------	-----	-----

تبين بيانات الجدول رقم (13) بأن أغلبية المبحوثات صرحن بأن مستوى أزواجهن جامعي وذلك بنسبة 40.3 %، ثم تلي فئة المبحوثات مستوى تعليم أزواجهن ثانوي والذي يقدر بنسبة 37%، ثم يأتي وأخيراً نجد أزواج المبحوثات الذين لا يقرؤون ولا يكتبون بنسبة تقدر بـ 2 %.

مستوى تعليم متوسط بنسبة 15.3 %، ثم تيلي فئة ذات المستوى التعليمي الابتدائي بنسبة 5 %، ونلاحظ هنا الفئة المنوالية تمثلها فئة المبحوثات اللواتي المستوى التعليمي لأزواجهن يقدر بنسبة 40.3 %.

كما يتضح تقارب المستويات التعليمية بين المبحوثات و أزواجهن على العموم.

8- مهنة زوج المبحوثة:

جدول رقم (14)

يبين توزيع المبحوثات حسب مهنة الزوج:

النسبة %	التكرار	مهنة الزوج
17.7	53	إطار سامي
45.3	136	موظف
16.7	50	أعمال حرة
12	36	عامل مهنيين
8.3	25	بدون إجابة
100	300	المجموع

يتضح من معطيات الجدول رقم (14) توزيع العينة حسب مهنة أزواج المبحوثات بحيث يظهر أن النسبة العالية تتمركز في فئة الموظفين بـ 45.3 %، ثم تلي نسبة الإطارات السامية 17.7 %، ثم تلي فئة أعمال حرة بنسبة 16.7 %، و تأتي نسبة العمال المهنيين تقدر بـ 12 %، وأخيرا نسبة 8.3 % تمثل النساء المبحوثات اللواتي إمتنعن عن إعطاء الإجابة.

ومما سبق يظهر أن معظم قطاعات النشاط الإقتصادي ممثلة في مهن أزواج المبحوثات.

كما تتضح فئة المبحوثات اللائي إمتنعن عن التصريح بمهنة أزواجهن، وهذا ما يؤكد وجود مهن أخرى يمارسها أزواج المبحوثات تنتمي إلى قطاعات إقتصادية أخرى.¹

09- الأقدمية في العمل:

جدول رقم (15)

يبين توزيع النساء العاملات حسب الأقدمية في العمل:

الأقدمية في العمل	التكرار	النسبة %
5-0	46	15.3
11-6	91	30.3
17-12	88	29.3
23-18	38	12.7
29-24	22	7.3
30 فما فوق	15	5

¹ - ONS. L'Algérie en quelques chiffres, Résultats :2011-2013,N °44,Alger.

المجموع	300	100
---------	-----	-----

توضح بيانات الجدول رقم (15) توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في العمل، بحيث نجد فئة اللائي أقدميتهن تتراوح ما بين 6-11 سنة تمثل أعلى نسبة هي 30.3 %، ثم تلي فئة المبحوثات ذوات أقدمية من 12-17 سنة بنسبة 29.3 %، تليها فئة 0-5 سنة أقدمية بنسبة تقدر ب 15.3 %، تلي فئة 24-29 سنة أقدمية في العمل للمبحوثات بنسبة 7.5 %، وفي الأخير 5 % بالنسبة لفئة 30 سنة فما فوق أقدمية في العمل.

وبهذا يتضح أن الفئة المنوالية تمثلها فئة المبحوثات التي تتراوح أقدميتهن في العمل ما بين 6-11 سنة، بينما المدة المتوسطة للعمل لأفراد العينة فهي 10.8 سنوات لكل مبحوثة.

وهذه مدة معتبرة نسبيا في الإنخراط في سوق الشغل.

10-مدة الزواج:

جدول رقم (16)

يبين توزيع المبحوثات حسب مدة الزواج:

النسبة %	التكرار	مدة الزواج
25.7	77	أقل من 5 سنوات
30.7	92	5-10 سنوات
19.7	59	10-15 سنوات
24	72	15 سنة فأكثر
100	300	المجموع

تبين معطيات الجدول رقم (16) توزيع المبحوثات حسب مدة الزواج بحيث نجد أعلى نسبة هي 30.7 % تمثل فئة 5-10 سنوات، تليها فئة أقل من 5 سنوات زواج بنسبة تقدر 25.7 %، ثم نسبة 24 % للفئة 15 سنة فأكثر ، والفئة الأخيرة للمبحوثات هي 10-15 سنة زواج بنسبة تقدر ب 19.7 % .

وبهذا يتضح أن الفئة المنوالية تمثلها المبحوثات اللائي لهن مدة زواج تتراوح ما بين 05-10 سنوات بنسبة 30.7 %.

بينما متوسط المدة الزوجية لآفراد العينة فهي العينة فهي 9.6 سنوات و تمثل المتوسط الحسابي لمدة الزواج.

11- نوع الأسرة التي تقيم فيها المبحوثات:

جدول رقم (17)

يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة:

النسبة %	التكرار	نوعية الأسرة
69.7	209	نووية فيها الزوج والزوجة والأسرة
27.7	83	أسرة زوجها الكبيرة
02.7	08	مع عائلة الزوجة
100	300	المجموع

بيانات الجدول رقم(17) تبين أن نمط الأسرة النووية هو الغالب في أسر المبحوثات بنسبة 69.7%، ثم تأتي فئة المبحوثات التي تُقمن مع عائلة الزوج بنسبة 27.7 % وأخيرا فئة المبحوثات التي تُقمن مع عائلتهن وذلك بنسبة 2.7 %، أي بمعنى أن المبحوثات اللاتي يقمن في نمط اسرة نووية تمثل الفئة المنوالية وبنسبة عالية تقارب 70%، أما تمييز نمط السرة الممتدة، مابين أسرة الزوج، وأسرة الزوجة، فله معنى ذلك أن الإقامة مع أسرة الزوج في المجتمع الجزائري هو أمر طبيعي وعادي والمتوارث عن الأجيال، بينما الإقامة مع أسرة الزوجة، فهو أمر طارئ ومستجد ومحرج لبعض الأزواج، وخارج عن الأعراف والعادات والتقاليد الإجتماعية الممارسة.

المبحث الثاني: تحليل الفرضية الأولى

إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة المتزوجة العاملة يؤدي الى تعزيز وتدعيم مكانتها الاجتماعية.

نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل آراء ومواقف النساء المبحوثات فيما يخص تأثير المستوى التعليمي في ترقية وتعزيز مكانتهن الاجتماعية، ولقد سبق التطرق إلى هذا في الجانب النظري حينما تتبعنا التطور الهائل الذي شهده قطاع التعليم في بلادنا وخاصة في موضوع تعليم الفتاة وخروجها من الجهل والامية إلى نور العلم تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وترجمته فعليا سياسة مجانية التعليم والزامية التعليم الابتدائي، فدفعت

بالأعداد الكبيرة من الفتيان والفتيات إلى مواصلة الدراسة وبالتالي إلى ارتفاع وتزايد المتدربين على مستوى كل الأطوار وهذه الزيادة سجلت في عدد خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين والتدريب المهني.

أصبحت المرأة بفعل ارتفاع مستواها التعليم تطمح في تلبية و تحقيق مطالبها الشخصية فلم تكتفِ فقط بحصولها على دخل شهري نظير إسهاماتها وواجباتها المهنية وإنما تطلعت إلى حصولها على جميع ما يحصل عليه قرينها الرجل من حقوق، وهذا ما يفسر تغير نظرة المرأة لنفسها وبالتالي تغير نظرة المجتمع لمكانتها.

وهكذا طرحنا بعض المؤشرات التي تساعدنا في تفسير تغير مكانة المرأة العاملة وحددناها في:

- توافق المستوى التعليمي والمهنة، - الرضا عن المستوى التعليمي، - الرغبة في مواصلة التعليم، - دوافع العمل - إختيار الزوج .

أولاً- توافق المستوى التعليمي و المهنة:

أثبتت كثير من الدراسات والبحوث الأكاديمية، والتي سبق وأن أشرت الى بعضها، أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يمكنها من الارتقاء والتمكين في المجتمع بشكل عام، ويتجلى ذلك خاصة من خلال المهنة التي تتبناها المرأة نظير مستواها التعليمي، وهذا ما سنحاول اثباته من خلال البيانات الواردة في الجدول الآتي :

جدول رقم (18)

يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبجوثات بالمهن التي يشغلنها:

المهنة	أستاذة التعليم	أستاذ، التربية	موظفة ذات	موظفة	مهندسة	عاملة	المجموع
--------	----------------	----------------	-----------	-------	--------	-------	---------

المستوى التعليمي	العالى		و التعليم		منصب عالى		و تقنية					
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
لا تقرأ و لا تكتب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	100
إبتدائي	-	-	-	-	-	-	2	28.6	-	-	5	71.4
متوسط	-	-	-	-	-	-	16	80	-	-	4	20
ثانوي	-	-	17	16	-	-	85	80.2	-	-	4	3.8
جامعي	17	10.4	40	24.4	42	100	0	0	65	30.6	0	0
المجموع	17	5.7	57	19	42	14	103	34.3	65	21.7	16	5.3

ملاحظة: تعمدنا إستغلال هذين المتغيرين بالرغم من وجود فراغات كثيرة في الجدول.

يتجلى من بيانات الجدول رقم (18) الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات ونوع المهنة التي يشغلنها، أن الإتجاه العام تمثله فئة المبحوثات من الموظفات بنسبة 34.3%، ثم تليها فئة المبحوثات من المهندسات والتقنيات بنسبة 21.7 %، ثم تأتي فئة المبحوثات من أستاذات التربية والتعليم بنسبة 19 %، ثم فئة المبحوثات من الموظفات ذوات المنصب العالى بنسبة 14%، ثم تتذيل الفئات من المبحوثات ذوات المهن أستاذات التعليم العالى، والعاملات بنسبتي 5.7% و 5.3 % على الترتيب.

وبإدخال المتغير المستقل وهو المستوى التعليمي، فإننا نجد أن الإتجاه العام تدعمه بقوة فئة المبحوثات من المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 80.2 % منهن، ثم تليها فئة المبحوثات من المستوى التعليمي المتوسط و ذلك بنسبة 80 % منهن، وأخيرا نجد فئة المبحوثات ذوات المستوى الإبتدائي بنسبة 28.6 % منهن، بينما تغيب فئتي المبحوثات من المستوى التعليمي الجامعي، والمستوى " لا يقرأ ولا يكتب" من التواجد في الإتجاه العام للجدول والذي تمثله فئة الموظفات.

كذلك نجد المبحوثات من المستوى التعليمي " لا يقرأ ولا يكتب" تمثل فئة قليلة في العينة وهن ثلاثة أي بنسبة 1 % من حجم العينة و كلهن عاملات، و في الواقع هن

عاملات نظافة، بينما تتواجد فئة المبحوثات من ذوات المستوى التعليمي الجامعي بقوة في العينة بنسبة 54.7 % من أفراد العينة، و تتوزع على غالبية المهن، تتقدمها مهنة مهندسات وتقنيات بنسبة 39.6 % منهن، كذلك تظهر معطيات هذا الجدول أن بعض من المبحوثات من مستويات تعليمية مختلفة لا يتواجدن في بعض المهن الموجودة، مما أفرز جدولا به فراغات، وهذا طبيعي، كون أن فئة المبحوثات من مستوى "لا يقرأ و لا يكتب" هي قليلة العدد كما سبق ذكره، ولا تتواجد إلا في مهنة " عاملة "، ونفس الشيء تقريبا نقرأه عند فئة المبحوثات من المستوى التعليمي " الإبتدائي" اللاتي يتواجدون بقوة في مهنة " عاملة"، وبأقل من ذلك في فئة مهنة " موظفة "، ويغبن في المهن الأخرى، والأمـر ذاته نجده مع المبحوثات من المستويات التعليمية الأخرى وبدرجة أقل، حيث تغيب المبحوثات من ذوات المستوى التعليمي المتوسط عن التواجد في أغلب المهن، التي تتطلب مستويات تعليمية عالية، ثم تليها فئة المبحوثات من المستوى التعليمي الثانوي التي تغيب عن بعض المهن، مثل مهنة "أستاذة التعليم العالي" و" موظفة ذات منصب عالي" و" مهندسة وتقنية"، بالمقابل نجد أن فئة المبحوثات من المستوى التعليمي الجامعي يتواجدن في أغلب المهن، بإستثناء مهنتي " موظفة " و" عاملة ". من كل ما سبق ذكره، يمكننا تفسير وتبرير تلك الخانات الخالية أو الفارغة في الجدول.

وهذه النتائج الإحصائية يؤكد لها إختبار الدلالة معامل التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا 0.743 ما يعني وجود علاقة إرتباط موجبة قوية و عالية بين المتغيرين .

وبالإنـتقال من القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول، إلى محاولة إستنتاجها، وقراءة ما وراء الأرقام من النسب كما في الواقع الإجتماعي للمرأة العاملة، فإننا نستطيع التأكيد أن إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، يساهم في ترقية مكانتها الإجتماعية، وذلك من خلال المهن النوعية التي أصبحت تتواجد فيها المرأة حاليا، هذه المهن النوعية التي تسمح لها من جهة بتحسين دخلها الشخصي ودخل أسرتها، كما تغير نظرة المجتمع للمرأة، تلك النظرة التي كانت تنحصر سابقا، في كون المرأة العاملة إما عاملة "نظافة"، أو "سكرينيرة مدير" وفي أحسن الأحوال " معلمة " أو " إدارية ".

بالإضافة إلى هذا، فإن التحولات الاجتماعية التي أدت إلى تغيير ذهنية الأسر والعائلات تجاه تعليم الفتاة، التي كانت لا تسمح بالتحاق الفتيات بالمدارس والمؤسسات التعليمية، أو السماح لها بالدراسة إلى مستويات محدودة، فقد أصبحت السبل متاحة أمام الفتيات للوصول إلى أعلى المستويات الدراسية، مما يجعل نسب النجاح تتصاعد سنة بعد سنة لصالح الفتيات.

هذا الارتفاع في المستوى التعليمي للمرأة، مكنها من الولوج إلى عالم الشغل بشكل ملحوظ وبتزايد نسب مشاركة المرأة من سنة لأخرى في الطبقة الشغيلة بالبلاد، مقتحمة معظم القطاعات التشغيلية التي كانت حكرا على الرجال، فلا غرو أن أصبحت المرأة تمثل أكثر من نصف المنتسبين لقطاعات " التربية و التعليم " و "الصحة و السكان " و " العدالة " و " التضامن الوطني "، وكذلك تجلى حضورها بقوة في قطاعات أخرى كقطاع " التعليم العالي " و " الشباب و الرياضة " و " الإعلام و الإتصال " و " الثقافة " وغيرها من القطاعات الاقتصادية، حيث تبوأَت المرأة في الجزائر، مناصب جنرالات بالجيش وضباط ساميات بالشرطة، ووزيرات بالحكومة، و " واليات " و "رئيسات دوائر وبلديات"، ومديرات لمؤسسات إقتصادية هامة، دون أن ننسى أن نذكر بأن المرأة إقتحمت عالم المال والأعمال، أي " نساء أعمال " وصاحبات مؤسسات إقتصادية هامة.

كل هذا التطور والتقدم الذي مس حياة المرأة في المجتمع الجزائري، لم يعد يعقه، زواجها وتأسيسها لسرة وإنجاب أولاد، ذلك ما تبينه دراستنا هذه، التي تناولت التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في مكانة المرأة المتزوجة العاملة، حيث إتضح أم المرأة المتزوجة إستطاعت أن توفق بين وظيفتي الزواج " الإنجاب والرعاية " وبين وظيفة العمل المأجور خارج البيت، متحدية الظروف والعوامل المعيقة التي تواجهها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، كما سنبينه لاحقا.

إن النجاح في التعليم الذي تحققه المرأة، كما سبق وأن بيناه في الفصول السابقة، يعتبر من بين مخرجات قطاع التربية والتعليم في البلاد، هذه المخرجات التي أصبحت مدخلات تصب في قطاع الشغل، ونلمسها في تزايد إقتحام المرأة المتعلمة لعالم الشغل، حيث إنتقلت نسبة مشاركة المرأة في عالم الشغل من نسبة 12% سنة 2010 إلى

نسبة 19 % سنة 2017. (المنتدى الدولي للمرأة والتشغيل، الجزائر 06 . 07 نوفمبر 2017).

وتعزى الأعداد المتزايدة من النساء المنخرطات في سوق العمل أساسا إلى إرتفاع مستواه التعليمي، إذ أن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا أضحت تمثل الثلثين للإناث مقابل الثلث للذكور ما يؤدي إلى أن خريجي الجامعات يكن في غالبيتهم نساء، هذا الأمر يحفز أكثر المرأة للإنتساب لعالم الشغل، كما يدفع بالأخريات اللاتي لهن مستوى تعليمي متدني على الإجتهد أكثر لرفعه، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي، الذي يطرح مسألة رضا المبحوثة عن مستواها التعليمي، أم عدم رضاها؟.

ثانيا-الرضا عن المستوى التعليمي:

الرضا أمر نفسي أكثر من أنه اجتماعي، لكن الرضا النفسي مصدره الحياة الاجتماعية، ذلك أن النجاح والتألق في الحياة يؤدي الى الاستقرار النفسي ومن ثم الى الرضا، ويعتبر النجاح والتألق في الحياة الدراسية والعلمية الى أعلى المستويات عنصرا هاما في حياة الأفراد، بينما الاخفاق والفشل في المسار الدراسي قد تكون له عواقب وخيمة طوال حياة الفرد ، هذا ما نحاول الكشف عنه من خلال دراستنا هذه .

جدول رقم (19)

يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بالرضا عنه:

وجود الرضى		نعم		لا		المجموع
ت	%	ت	%	ت	%	
المستوى التعليمي						
لا تقرأ و لا تكتب	0	0	3	100	3	100
إبتدائي	1	14.28	6	85.72	7	100
متوسط	2	10	18	90	20	100
ثانوي	10	9.43	96	90.57	106	100
جامعي	145	88.41	17	11.59	164	100
المجموع	158	52.67	142	47.59	300	100

من الجدول رقم (19) الذي يقاطع ما بين المستوى التعليمي للمبحوثات ورضاهن عن مستوياتهن التعليمية، يتضح أن الإتجاه العام نحو الرضا بنسبة 52.67 % فيما اللائي صرحن بعدم رضاهن عن مستوياتهن التعليمية يمثلن 47.59 %.

وبإدخال متغير المستوى التعليمي، يتبين أنه كلما إنخفض هذا المستوى زاد عدم الرضا، حيث نجد أن فئة المبحوثات من مستوى " لا تقرأ ولا تكتب " غير راضيات عن مستواهن كليا بنسبة 100 % منهن، بينما نجد الإتجاه العام الذي يمثلته الرضا عن المستوى التعليمي للمبحوثات تمثله أكثر، فئة المبحوثات من المستوى الجامعي بنسبة 88.41 % منهن.

أما فئات المبحوثات من المستوى "الإبتدائي " و " المتوسط " و " الثانوي " فنجد درجة عدم الرضا عن مستواهن عالية تتراوح ما بين 86% الى 91 %.

المعطيات الواردة بالجدول طبيعية ومنتظرة، حيث أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثة كلما زاد رضاها عنه، ذلك أن المستوى التعليمي العالي يمنح للمرأة فرصا في شغل مناصب ومهن عالية ومريحة تحقق للمرأة بعض تطلعاتها وطموحاتها، في الرقي الإجتماعي والإقتصادي، وتعزز من مكانتها داخل المجتمع.

وللتأكد من هذه النتائج تمّ حساب معامل التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا 0.405 ما يعني وجود علاقة إرتباط موجبة و قوية بين المتغيرين ، و من البديهي القول بأن كلما إرتفع المستوى التعليمي عند المرأة العاملة كلما زاد رضاها عنه.

فالرضا عن المستوى التعليمي من عدمه لدى المبحوثات، يتأكد أكثر عندما نعلم أن هؤلاء المبحوثات متزوجات وعاملات، فترى المرأة العاملة ذات المنصب المتدني وما تعانيه من أوضاع وظروف عمل صعبة إما لأنها ذات مستوى تعليمي متدني، أو أنها لم تحصل على مهنة تتناسب مستواها التعليمي، مما يعزز لديها عدم الرضا عن مستواها التعليمي، فهي ترى نظيرتها في الشغل من ذوات المناصب والمهن المحترمة، كأستاذات

التعليم العالي، أو الثانوي أو مهندسات أو طبيبات أو قاضيات أو محاميات وغيرهن، يشغلن هذه الأعمال والمهن، بسبب مستواهن التعليمي الجامعي، مما يزيد من سخط المرأة عن مستواها التعليمي المتدني الذي لم يحقق لها تطلعاتها وطموحاتها في الحصول على عمل يجعلها تحظى أكثر بالإحترام والتقدير في المجتمع ابتداء من وسطها الأسري وإنهاء بالوسط المهني.

ثالثاً-رغبة المبحوثات في مواصلة التعليم: وبناء على ما سبق، أردنا أن نعرف أكثر عن موقف المرأة من التعليم، سواء كانت راضية أم غير راضية عن مستواها، هل لديها رغبة في مواصلة التعليم وتحسين مستواها أكثر، هذا ما سنراه فيما سيأتي من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم(20)

يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بالرغبة في مواصلة التعليم لديهن:

الرغبة في مواصلة التعليم		نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي		ت	%	ت	%	ت %
لا تقرأ و لا تكتب		03	100	-	-	03 100
إبتدائي		07	100	-	-	07 100
متوسط		18	90	02	10	20 100
ثانوي		78	73.6	28	24.4	106 100
جامعي		27	16.5	137	83.5	164 100

100	300	55.7	167	44.3	133	المجموع
-----	-----	------	-----	------	-----	---------

من الجدول رقم (20) الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات ورغبتهم في مواصلة التعليم عن اتاحت لهن الفرصة، يتضح أن الإتجاه العام تمثله فئة المبحوثات اللائي يرفضن مواصلة تعليمهن بنسبة 55.7 %، مقابل نسبة 44.3 % للائي يرغبن في مواصلة تعليمهن وتحسين مستواهن التعليمي.

وبقراءة المعطيات السابقة على ضوء متغير المستوى التعليمي يتبين أن فئة المبحوثات من ذوات المستوى التعليمي الجامعي يتواجدن بقوة في دعم الإتجاه العام وذلك بنسبة 83.5 % منهن، في حين نجد فئة المبحوثات من المستوى التعليمي الثانوي، يتواجدن بنسبة 26.4 % منهن، ثم فئة المبحوثات من المستوى المتوسط بنسبة 10 % منهن.

بينما تغيب المبحوثات من ذوات المستوى " لا تقرأ و لا تكتب " والمستوى المتوسط، من جهة، وكذلك لبداهة الأمر أنهم جميعا يرغبن في مواصلة تعليمهن وتحسين مستواهن المتدني جدا.

وللتأكد من هذه العلاقة تم حساب معامل الارتباط التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا إلى 0.531 ما يعني وجود علاقة ارتباط موجب و قوي بين المتغيرين. أي كلما تدنى المستوى التعليمي للمبحوثة كلما زادت رغبتها في مواصلة تعليمها اذا أتيحت لها الفرصة من جديد .

الأرقام والنسب السابقة، تحمل دلالات إجتماعية وإقتصادية عديدة منها أن المرأة الجزائرية تدرك أهمية التعليم في حياتها، بحيث يعتبر عامل مهم في الدفع بها نحو الرقي والتقدم في السلم الإجتماعي، وبشكل عام، وزاد إيمانها بأهمية التعليم، وهي تخوض غمار الشغل خارج البيت، ولما رأت من ظروف العمل المحيطة بالمرأة العاملة، إذ أنها كلما إرتفع مستواها التعليمي، كلما كان منصب العمل الذي تشغله عاليا و محترما. مما يمنحها مكانة إجتماعية مرموقة.

هذا إلى جانب أن المستوى التعليمي العالي، يكسب المرأة منصب العمل المحترم، فإنه يكسبها كذلك قيم حدائية جديدة، ويجعلها تُقْبَلُ على تقمص القيم والأفكار والمعتقدات الحديثة، كما يمكنها من مجارة المستجدات ومتابعتها وفهمها، كما أثبتته دراسة " إيفريت روجرز"¹.

لهذه الإعتبارات وجدنا أنه كلما إنخفض المستوى التعليمي لدى المبحوثات، زادت رغبتهن في مواصلة تعليمهن إلى مستوى أعلى.

رابعا- علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة بدوافع العمل :

لكل ظاهرة إجتماعية عوامل وأسباب تقف وراءها، وإلى وقت قريب كان عمل المرأة يعتبر من المحظورات خاصة في أوساط الأسر المحافظة، غير أن التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري، ولدت ظروفًا وعوامل جديدة من شأنها، أن تؤدي إلى تغيير نظرة الأفراد والأسر على السواء إلى مسألة عمل المرأة، هذا العمل الذي أضحي ضروريا في بعض الحالات و"برستيج" في بعض الحالات أي أنه أصبح أمرا وشأنا تقتضيه تغير أحوال المرأة، كحصولها على مستوى تعليمي مرتفع، ما يدفعها إلى العمل وإلا ما جدوى الجهود والأتعاب التي بذلتها المرأة في سبيل رفع مستواها التعليمي إذا لم يحقق لها شيئا"، وفي مقدمة هذا الشيء، عمل محترم يدر لها مدخولا معتبرا .

¹ - للمزيد أنظر إيفريت روجرز، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة : سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، (دون تاريخ) .

الجدول الآتي يظهر ويوضح الأسباب والدوافع التي تقف وراء خروج المرأة الجزائرية المتزوجة للعمل . كما سنراه .

جدول رقم (21)

يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بالأسباب التي دفعتهن للعمل :

المجموع	إجابات أخرى		طلب من الزوج		طلب من الأسرة		رغبة في إكتشاف العالم الخارجي		الحاجة المادية		المستوى التعليمي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	3	0	0	33.3	1	0	0	0	66.7	2	لا تقرأ و لا تكتب
100	7	0	0	0	0	14.3	1	0	85.7	6	إبتدائي
100	20	5	1	0	0	0	0	20	75	15	متوسط
100	106	10.4	11	2.8	3	1.9	2	20.8	64.2	68	ثانوي
100	164	14	23	1.2	2	3	5	32.9	48.8	80	جامعي
100	300	11.66	35	2	6	2.66	8	26.66	57	171	المجموع

من الجدول رقم (21) الذي يربط علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات والأسباب التي دفعتهن للعمل، يتجلى أن الإتجاه العام تمثله فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن "الحاجة المادية " هي من وراء خروجهم للعمل خارج البيت بنسبة 57 %، ثم تأتي فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن الدافع من وراء خروجهن للعمل هو " الرغبة في إكتشاف العالم الخارجي " بنسبة 26.7 %، لتأتي فئة اللاتي رفضن التصريح و الإجابة عن دافعهن الرئيسي في خروجهن للعمل وذلك بنسبة 11.7 %، وأخيرا جاءت فئتي المبحوثات اللواتي صرحن بأن " طلب من الزوج " أو " طلب من الأسرة " هو الدافع في خروجهن للعمل وذلك بنسب 2 % و 2.7 % على التوالي.

هذه النتائج عند قراءتها في ضوء متغير المستوى التعليمي، نجد أن الإتجاه العام كلما إنخفض المستوى التعليمي كلما إرتفعت نسبة اللاتي صرحن بأنهن " الحاجة المادية " هي التي دفعتهن للخروج للعمل، وفي هذا الصدد تأتي فئة المبحوثات من ذوات المستوى التعليمي الإبتدائي في المقدمة بنسبة 85.7 %، ثم تليها فئة المبحوثات من المستوى

المتوسط بنسبة 75 % منهم ، ثم فئة فئة المبحوثات من المستوى " لا يقرأ ولا يكتب " بنسبة 66.7 % منهم، بينما اللائي صرحن بأن " الرغبة في إكتشاف العالم الخارجي "، كانت النتائج معكوسة، بحيث كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثات، كلما زادت نسبة اللائي صرحن إخترن هذا الدافع، فالمبحوثات من المستوى التعليمي الجامعي يتصدرن كل الفئات بنسبة 32.9 % من بينهن، لتليها فئة المبحوثات من ذوات المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 20.8 % من بينهن، بينما تنعدم النسبة عند فئتي ذوات المستوى التعليمي المتوسط و فئة " لا تقرأ ولا تكتب ".

تبقى ملاحظة أخرى أن المبحوثات اللائي صرحن بأن الدافع وراء خروجهن للعمل من وراءه " طلب الزوج " أو "طلب الأسرة " فهو ضعيف جدا.

ولقياس العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا 0.247 وهذه الدلالة الإحصائية تعني وجود علاقة إرتباط موجب فوق المتوسط.

وإذا حاولنا إستنتاج هذه الأرقام، فهي تحمل دلالات إجتماعية وإقتصادية جمة، كذلك أن دافع " الحاجة المادية" وراء خروج معظم المبحوثات إلى العمل، فهو يترجم حقيقة الواقع الاقتصادي الذي آلت إليه البلاد في ظل النظام الاقتصادي الليبرالي " إقتصاد السوق" حيث تلبية المتطلبات المادية للأفراد والأسر على حد سواء، أصبحت تعجز عنها مداخل الأسرة المعتمدة على دخل عائل واحد وهو في الغالب الأب، أو الذكر، كما كان سابقا.

كما أن المستوى المعيشي للأفراد والأسر يعرف تغيرات نحو الإرتفاع، وأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الثقافية، غيرت نمط الإستهلاك لدى الأفراد والأسر، هذا النمط الجديد الذي يركز على مطالب كثيرة ومتزايدة مع مر الزمن، والتي لم تكن من مطالب الأفراد والأسر إلى عهد قريب.

كل هذه التغيرات والتحولات وغيرها، حتمت على الأفراد وفرضت عليهم تغيير ذهنياتهم تجاه عمل المرأة الذي أصبح ينظر إليه على أنه ضروري لمشاركة المرأة في

دعم دخل أسرتها عن طريق خروجها للعمل المأجور ومساهمتها في تلبية حاجات أسرتها المتزايدة.

صحيح أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، لم يكن وحده كافيا لتحقيق هذه التغيرات والتحولات العميقة تجاهها، ذلك أن السماح للمرأة بالتعليم ومواصلة تعليمها إلى غاية الجامعة هو في ذاته، يندرج ضمن هذه التغيرات والتحولات الاجتماعية التي يعيشها مجتمعنا في العقود الأخيرة، وإنما النجاح الذي حقته المرأة في مجال التعليم والتكوين كان عاملا مساعدا ومسهلا لإنخراطها في سوق الشغل، تحت أي ظرف من الظروف التي يعيشها المجتمع، ومنها الحاجة الملحة للحصول على دخل إضافي يدعم الوضع المادي للأسرة .

وقد أشارت إلى هذه الفكرة **كامليا عبد الفتاح** حيث خلصت في دراستها¹ إلى " أن دوافع المرأة الحقيقية إلى العمل تكمن في الحاجة المادية والتي قد تكون الحاجة الملحة الشديدة لكسب حاجياتها بنفسها و حاجة أسرتها لدخلها والإعتماد عليه في معيشتهم".

فإلى وقت قريب كان عمل المرأة، مهما كان مستواها التعليمي مرتقعا . غير مطروح خاصة عند الزواج، فكان غالبية الأزواج يفضلون الزوجات غير العاملات، بينما حاليا فالأمر تغير في الإتجاه المعاكس، فأصبح كثير من الأزواج يشترطون ويفضلون المرأة العاملة، ذات المنصب العالي والمستوى التعليمي العالي، ولو كان أعلى من الزوج، كما هو الحال عند بعض المبحوثات في دراستنا هذه.

كذلك خروج المرأة للعمل و إقتحامها جل قطاعات النشاط الإقتصادي أدى إلى تغيير الذهنيات والقيم والأفكار المسبقة، وسر الطابوهات التي كانت تعشش في كثير من الأذهان، مما شجع كثير من النساء للخروج للعمل أو البحث عنه إن كن عاطلات عن العمل، بل أصبح عمل المرأة محل تفاخر وتباهي عند بعض فئات وشرائح المجتمع، حتى أضحت المرأة تعمل في بعض الحالات من أجل أغراض ودوافع، غير الحاجة المادية، كخروجها للعمل من أجل إكتشاف العالم الخارجي، أو إثبات الذات أو البحث

¹ - كامليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 87.

عن إستقلالها المادي وإستغنائها عن الغير وغيرها من الغايات و الأهداف التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة.

خامساً: الإختيار في الزواج : يعد عامل التعليم متغيراً هاماً في تحديد القيم والأفكار والأساليب التي توطر عملية الزواج ، وخاصة عند المرأة ، حيث كانت قديماً لا تملك من أمر زواجها شيئاً ، فالأولياء هم من يختارون بل يفرضون على ابنتهم الزوج الذي يناسبهم دون الأخذ بعين الاعتبار رأي هذه البنت المقبلة على زواج من شخص لا تعرفه أو لم تختاره بنفسها ، غير أن التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة بالمجتمع الجزائري، قد غيرت هذه الأوضاع لصالح المرأة في اختيار الزوج الذي تريد الاقتران به، ويعود الفضل في ذلك أكثر للمستوى التعليمي الذي أصبحت تتمتع به المرأة، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما كان اختيارها للزوج أعلى كما سنرى من خلال المعطيات الآتية.

جدول رقم (22)

يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات والإختيار في الزواج:

الإختيار في الزواج		إختياري		فرض عليا		المجموع	
المستوى التعليمي		ت	%	ت	%	ت	%
لا يقرأ و لا يكتب		-	-	3	100	3	100
إبتدائي		4	57.1	3	42.9	7	100
متوسط		18	90	2	10	20	100
ثانوي		96	90.6	10	9.4	106	100
جامعي		151	92.1	13	7.9	164	100
المجموع		269	89.7	31	10.3	300	100

الجدول رقم (22) الذي يمثل علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات و أسلوب الإختيار في الزواج، لأول وهلة تبين بياناته أن الإتجاه العام تمثله فئة المبحوثات من كل الفئات التعليمية اللائي صرحن بأن زواجهن كان بإختيارهن وذلك بنسبة 89.7 % بالمقابل صرحت بقية المبحوثات أن زواجهن كان مفروض عليهن ودون إختيارهن و ذلك بنسبة 10.3 %.

وبإدخال متغير المستوى التعليمي، فإننا نلاحظ أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثات كلما كان أسلوب الإختيار الشخصي للزواج أكبر. لذا جاءت الجامعيات في مقدمة الداعمات للإتجاه العام بنسبة 92.1 % منهن، ثم تليهن فئة المبحوثات من المستوى الثانوي بنسبة 90.6% منهن، ثم فئة المبحوثات من المستوى المتوسط بنسبة 90 %، وأخيرا فئة المبحوثات من المستوى الإبتدائي بنسبة 57.1 % منهن، في حين تغيب المبحوثات من فئة " لا تقرأ ولا تكتب " عن الإتجاه العام، أي بمعنى أنهن جميعهن فرض عليهن أزواجهن بنسبة 100%، ثم تأتي فئة المبحوثات من المستوى الإبتدائي واللائي كذلك تم فرض عليهن أزواجهن بنسبة 42.9 % ويستمر الأمر على هذا المنوال أي كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثات كلما إنخفضت نسبة اللائي فرض عليهن أزواجهن، ليسجل أدنى نسبة لدى المبحوثات من المستوى الجامعي والتي تقدر 7.9 % .

وللتأكد من العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا 0.574 ما يعني وجود علاقة إرتباط موجبة و قوية جدا.

إنه من الطبيعي والبديهي، أن ارتفاع المستوى التعليمي للشخص سواء كان رجلا أو امرأة، يكسبه خصائص لا يتمتع بها من هم دونه في المستوى التعليمي بشكل عام.

أما في حالة دراستنا هذه، فإنه يتجلى و بوضوح، أن عامل التعليم يعتبر متغيرا هاما في تشكيل ثقافة الفرد، وأفكاره ومعتقداته وإتجاهاته، ولذا فإن المرأة كلما إرتفع مستواها التعليمي، تجاوزت معطيات الثقافة التقليدية التي تفرض عليها الزواج المبكر، وكذلك تحرمها من حرية إختيار القرين، أما التعليم فإنه يعد عامل حاسم في تأخير

زواجها أولاً بسبب طول مدة الدراسة، كما يجعلها تعيش في أوساط إجتماعية وثقافية، تزيد في إحتكاكها مع عدد هائل من الأشخاص ذكورا وإناثا خاصة عند ولوجها إلى حرم الجامعة، كل هذا يكسب الفتاة قيما وعادات حديثة لا عهد لها بها، هذه القيم الحداثية تدفع بالمرأة إلى التمرد على قيم وعادات وتقاليد نشأت وترتبت عليها غالبا في أسرتها.

إن التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري والتي لها إنعكاسات على شرائح المجتمع بصفة عامة، وعلى المرأة بصفة خاصة، نلمسها في أساليب وطرق الزواج التي أصبحت تسلكها وتتبعها النساء، حيث أصبح أسلوب الزواج السائد كما تظهره بيانات الجدول، هو أسلوب الإختيار الشخصي أي الزواج عن طريق التعارف المسبق بين القريين، بينما الزواج عن طريق الأساليب التقليدية، أي الزواج المرتب من طرف العوائل فهو يتراجع ويختفي شيئا فشيئا، مع إستمرار التحولات والتغيرات الاجتماعية الجارية في المجتمع، والتي تقودها المرأة المتعلمة التي أصبحت لا تقبل بعادات وتقاليد وأساليب الآباء والأجداد في بناء أسرهن.

التغيرات والتحولات التي مست جوانب كثيرة، وطالت عادات و تقاليد أسرية متجذرة، فهذه التغيرات لم تمس أسلوب زواج المرأة فحسب، بل طالت حتى أسلوب إنهاء هذا الزواج، فبعدما كان إنهاء الرابطة الزوجية يتم من طرف الرجل . في الغالب . عن طريق الطلاق بإعتبار العصمة بيده، فإن الجمعيات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة إستطاعت أن تضغط في إتجاه تعديل قانون الأسرة ليمنح المرأة الحق في " الخلع " سنة 2005، و بعد مضي سنوات أصبحت حالات " الخلع " تتأخر حوالي الربع من حالات الطلاق في البلاد، حيث تشير الإحصائيات في هذا السياق إلى التصاعد المرعب لحالات الخلع فمن حوالي 68000 حالة طلاق تمثل حالات الخلع حوالي 20000 حالة في سنة 2017 . ولا يخفي علينا أن تصاعد حالات الخلع وإنهاء الرابطة الزوجية من طرف المرأة، يعززه ارتفاع مستواها التعليمي وعملها خارج البيت، هذان العنصران اللذان يشعراها بالإستقلالية المادية والحرية إتجاه الزوج ، وطبعا للتغيرات التي أدخلت على قانون الأسرة الجزائري في سنة 2005 والتي تسهل عملية القيام بالخلع.

-نتائج الفرضية الأولى:

من خلال تحليلنا لبيانات الجداول المتعلقة بتفسير الفرضية الأولى و المتعلقة بالمستوى التعليمي وأثره في تعزيز مكانة المرأة العاملة و المتزوجة، أظهرت البيانات أن التعليم له أهمية في حياة المرأة ، حيث يعد التعليم عنصرا هاما في إحداث نقلة نوعية في مكانتها الاجتماعية ، لقد أحدث تحولها من وضعية إلى وضعية أخرى بالنسبة لها و يكفي هنا التذكير بمفهوم يستعمل عند البعض من الباحثين "بالمرأة التقليدية" و " المرأة الحديثة" ، و كأننا نتحدث عن نموذجين مختلفين و نحن نعلم أن النموذجين يلتقيان في امرأة واحدة و هذا ما لمسناه في الواقع فرغم وصول المرأة إلى أعلى مستويات التعليم ما فتأت تتقلب إلى حقيقة كونها مرتبطة بنموذج ثقافي وإجتماعي أكثر إرتباط بها لأنها ما زالت تفتقر إلى الثقة بنفسها لأنها عاشت قرونا وهي تابعة بعيدة عن صنع القرار ومن هنا تأتي مسؤولية التربية والتعليم في تأكيد شخصيتها وإحساسها بالثقة والقدرة على العمل والإنتاج والعطاء، وتعليمها كيف تختار و كيف تشارك في صنع الحياة بإشراكها في صنع القرارات التي تنظم مجتمعا.

- عمل المرأة يتأثر تأثرا مباشرا بمستوى تعليمها فنسبة مشاركة المرأة ترتفع مع ارتفاع مستوى تعليمها، وذلك على إختلاف عمرها وحالتها ووضعيتها الاجتماعية وهذا ما توصلت إليه الدراسات السابقة في الموضوع، أن نوعية وظيفة المرأة تتحسن بإرتفاع مستوى تعليمها. وفي المقابل أظهرت نتائج الدراسة في ما يخص رغبة المبحوثات في مواصلة التعليم فكلما إنخفض المستوى التعليمي لدى المبحوثات زادت رغبتهم في مواصلة تعليمهن إلى مستوى أعلى.

- خروج المرأة للعمل أضحي ليس فقط لغاية مادية و رغبة في مساعدة الزوج في تحمل الأعباء ولكن بفعل إرتفاع المستوى التعليمي من جهة والتغير الذي يحدث في المجتمع بصفة عامة بفعل التحضر وإستقطاب المرأة إلى الظهور في كل المواقع والأماكن، وهنا نلاحظ إختيار المبحوثات الإجابة من أجل إكتشاف العالم الخارجي، أو إثبات الذات أو البحث عن إستقلالها المادي وإستغنائها عن الغير وغيرها من الغايات.

- الإختيار في الزواج لدى المبحوثات يدل على التحولات والتغيرات الاجتماعية الجارية في المجتمع، والتي تقودها المرأة المتعلمة التي أصبحت لا تقبل بعادات وتقاليد وأساليب الآباء والأجداد في بناء أسرهن.

كل هذه التغيرات والتحولات وغيرها من الأسباب التي دفعت المبحوثة للعمل، حتمت على الأفراد وفرضت عليهم تغيير ذهنياتهم تجاه عمل المرأة الذي أصبح ينظر إليه على أنه ضروري لمشاركة المرأة في دعم دخل أسرتها عن طريق خروجها للعمل المأجور ومساهمتها في تلبية حاجات أسرتها المتزايدة، وهنا يمكن أن نطرح سؤال مهم هو هل استطاع التعليم أن يغير من صورة المرأة من امرأة ضعيفة ومتقوِّعة إلى امرأة ذات إرادة و واعية ؟ يبدو أن التغيير يحدث من حيث الشكل كما تظهره الإحصائيات ولكن محدود العمق في ذات المرأة ما زال توزيع الأدوار في المجتمع مبنية على إستمرارية وهيمنة الرجل.

وكخلاصة للفرضية يمكننا أن نقول بأن عامل التعليم وإننتشاره في وسط الفتيات والنساء بصفة عامة ، والنساء المتزوجات العاملات بصفة خاصة كما بينته المعطيات السابقة ، يعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي الذي مكّن المرأة من فتح أبواب كثيرة وولوجها بل اقتحامها مجالات وميادين عديدة وهامة ، إجتماعية وإقتصادية وثقافية كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال فقط .

إن تعليم المرأة ساهم ويساهم بشكل واضح وهام في ترقيتها وتعزيز وتدعيم مكانتها داخل المجتمع وتمكينها أكثر ، فبواسطة التعليم تمكّنت المرأة ولا سيما المرأة المتزوجة العاملة ، موضوع دراستنا من تغيير أحكام وآراء مسبقة تجاهها ، من كونها عنصر من الدرجة الثانية أو عنصر قاصر وغيرها من الأحكام والآراء ، لكن باقتحام المرأة مجال التعليم وما حقّقه من نجاحات وإنجازات ، جعلت تلك الأحكام والمواقف والآراء السلبية تجاهها تتهاوى وتتساقط وتتداعى يوما بعد يوم ، وأن المرأة قادمة ضمن موكب من الانجازات والنجاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ،يقودها بامتياز عامل العلم والتعليم .

المبحث الثالث: تحليل الفرضية الثانية

تنوع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة يؤدي إلى تدعيم مكانتها الاجتماعية

قبل بدأ تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية المتعلقة بالأدوار خاصة ما تعلق بالعمل المرأة، ينبغي التذكير بأنه يعتبر في الأساس مؤشرا تقاس به التنمية البشرية عند الباحثين والمختصين بحيث نجدهم يناقشون مسألة العمل النسوي ويحصرونه في ثلاث أبعاد:

1- على المستوى الشخصي: أي ما تعلق بالمرأة بحد ذاتها من ناحية تطور الخصائص الشخصية عندها، الخبرة الاجتماعية والتقدم العلمي ودرجة تقدير الذات.

2- على المستوى الأسري: العمل النسوي يظهر تغير على مستوى مكانة المرأة داخل أسرتها وهذا دليل على الترقية والتعزيز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالتالي الوصول إلى نوع من المساواة مع الرجل وتشاركه المجال الخارجي والأعباء المادية.

3- على المستوى الاجتماعي: العمل النسوي مرتبط بسياسة التشغيل والحياة الاجتماعية التي عرفت تغيير وبالتالي عمل المرأة هو إستجابة لتلك التغيرات.

وفي مجتمعنا عرف العمل النسوي تزايدا كما جاء في الفصل النظري المتعلق بعمل المرأة في الجزائر، وهذه الزيادة سجلت في جميع المجالات.

أما فيما يخص إستغلالنا لمفهوم تنوع أدوار المرأة العاملة وتأثيرها في تعزيز مكانة المرأة المتزوجة بالخصوص فلقد عمدنا إلى ربطه ببعض المؤشرات المفسرة للمكانة .

أولاً: تأثير نوع المسكن في حياة المرأة العاملة: يعتبر المسكن عند غالبية العاملين سواء رجالاً أو نساء أمنية يعملون على الحصول عليها وتحقيقها رغم صعوبتها، من ثم أصبح المسكن مؤشراً تقاس بها المكانة الاجتماعية، لقد أخذناه بعين الاعتبار وقمنا باستغلاله لمعرفة الوضعية السكنية للمبحوثات وأرائهن في هذا الموضوع.

جدول رقم (23)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات و نوع المسكن:

المجموع		مسكن قصديري		مسكن تقليدي		مسكن مستأجر		فيلا		شقة		نوع المسكن / المهنة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	16	0	0	12.5	2	12.5	2	31.3	5	43.8	7	أستاذة التعليم العالي
100	57	3.5	2	3.5	2	14	8	21.1	12	57.9	33	أستاذة التربية والتعليم
100	42	2.4	1	4.8	2	19	8	11.9	5	61.9	26	موظفة ذات منصب عالي
100	104	3.8	4	15.4	16	11.5	12	9.6	10	59.6	62	موظفة
100	65	0	0	3.1	2	16.9	11	23.1	15	56.9	37	مهندسة و تقنية
100	16	18.8	3	0	0	18.8	3	12.5	2	50	8	عاملة

100	300	3.3	10	8	24	14.7	44	16.3	49	57.7	173	المجموع
-----	-----	-----	----	---	----	------	----	------	----	------	-----	---------

توضح معطيات الجدول رقم (23) علاقة مهنة المبحوثات مع نوع السكن، بحيث يظهر الإتجاه العام نسبة 57.7 % من المبحوثات يسكن في شقة، في حين 16.3 % يسكن في فيلا ، و 14.7 % يسكن في مسكن فردي و 8 % يسكن في مسكن تقليدي ، و 3.3 % يسكن مسكن قصديري.

وبحساب العلاقة بين المتغيرين وجدنا معامل ارتباط التوافق (ق) يساوي 0.341 ما يدل عن وجود علاقة ارتباط موجبة.

ذلك أن السكن في الجزائر يعتبر من بين المسائل الأساسية والشائكة خاصة مع التزايد في النمو الديمغرافي من جهة وارتفاع تكاليفه سواء بصيغة التملك أو حتى بصيغة الإيجار، كما نلاحظ إستمرارية أزمة السكن هذه تظهر في حياة المواطن الجزائري بالتحديد عند العمال باختلاف عملهم وحتى شريحة العمال والعاملات الإطارات يشكون من هذه المسألة فهناك عدد كبير منهم لم يستطع تأمين مسكن خاص له ولعائلته.

وبالنظر الى النتائج السالفة ، فان التوجه العام يؤكد الواقع السكني بالجزائر الذي يطغى عليه انتشار السكنات من نوع الشقق في السكنات الجماعية ، حيث يمثل هذا النمط من السكن التوجه العام للدولة الجزائرية كأسلوب أمثل لحل معضلة ومشكلة السكن بالبلاد . متخذة عدد من الصيغ لتحقيقه (السكن الاجتماعي الايجاري، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الترقوي العائلي، سكن عدل، والسكن الترقوي العمومي، والسكن العمومي المدعم، فضلا عن دعم السكن الريفي، والسكن عن طريق الصناديق الخاصة) كل هذه الصيغ تعتمد بناء وانشاء السكنات من نمط شقق ، وهذا ما يفسر أن أفراد عينة الدراسة يُقمن بنسبة عالية تجاوزت نسبة 57% بمساكن من نوع شقة ، بينما توزعت بقية أفراد العينة على بقية أنماط السكن الأخرى المذكورة بالجدول.

ثانيا: الرضى عن المهنة: يعد الحصول على عمل يدر دخلا يلبي حاجيات الفرد والأسرة من أساسيات الحياة ، وخاصة بالنسبة للرجال باعتبارهم القوامون على عوائلهم، ولذا قد يلجأ الشخص لامتحان أي مهنة تحقق له دخلا في انتظار الحصول على مهنة أخرى

أفضل وأحسن تحقق رضى العامل، بينما العمل عند المرأة وخاصة المتزوجة، لا يخضع في الغالب لهذه القاعدة، فيمكنها الانتظار الى حين توفر فرصة عمل لائقة، ومع ذلك فإن بعض النساء وبعد مباشرتهن للعمل وبمرور الوقت تظهر ظروف تحمل بعض النساء على السخط وعدم الرضى عن ظروف عملهن، ما يحملهن على التذمر من العمل الذي يؤدينه ، فيصبحن غير راضيات عن عملهن، كم تبرزه بيانات الجدول الآتي :

جدول رقم (24)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات برضاهن عن المهنة:

الرضى عن المهنة		راضية		غير راضية		المجموع	
مهنة	ت	%	ت	%	ت	%	
أستاذة التعليم العالي	15	93.7	1	6.3	16	100	
أستاذة التربية والتعليم	51	89.5	6	10.5	57	100	
موظفة ذات منصب عالي	36	85.7	6	14.3	42	100	
موظفة	83	79.8	21	20.2	104	100	
مهندسة و تقنية	52	80	13	20.0	65	100	
عاملة	12	75	4	25.0	16	100	
المجموع	248	83,0	51	17.0	300	100	

توضح بيانات الجدول رقم (24) علاقة مهنة المبحوثات برضاهن عن المهنة التي يشغلن، حيث مثل الاتجاه العام للجدول فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن راضيات بنسبة 83.0% أما الفئات الداعمة لهذا الاتجاه فهي تتمثل في فئة الأستاذات الجامعيات بنسبة 93.7 %، ثم فئة أستاذات التربية والتعليم بنسبة 89.5 %، ثم تأتي فئة الموظفات بمنصب عالي بنسبة 85.7 %، أما فئة الموظفات فصرحن بأنهن راضيات بنسبة 79.8 %، في حين فئة المهندسات والتقنيات أجبن بنسبة 80 % وفي الأخير فئة العاملات صرحن بأنهن راضيات بنسبة 75 %.

غير أن المبحوثات اللواتي أجبن بعدم الرضى فكانت أعلى نسبة تمثلن فئة العاملات بنسبة 25%، ثم فئة الموظفات بنسبة تقدر ب 21 %، وتليها فئة المهندسات والتقنيات بنسبة 20%.

وبحساب معامل الارتبط (ق) وجدناه مساويا 0.257 وهذه النتيجة تظهر عن وجود علاقة ترابطية قوية بين المتغيرين.

يتضح من خلال هذه البيانات أن هناك رضى تقريبا كاملا عند المبحوثات فيما يخص مهنتهن فالمرأة العاملة رغم المسؤوليات الكثيرة التي تؤديها والواجبات متعددة وخاصة إن كان هناك واجب تربية الأطفال ورعايتهم وأحيانا نجد إهتمامها بأسرة زوجها فهي مهام تحتاج لتفرغ في الأداء مقابل صعوبة تأدية الواجبات المهنية التي تعرض على الزوجة والإلتزام بتأديتها.

ثالثا: بدء العمل عند المبحوثات:

جدول رقم (25)

يوضح علاقة المهنة ببدء العمل:

نوع المهنة	بدء العمل		قبل الزواج		بعد الزواج		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أستاذة التعليم العالي	09	56.25	07	43.75	16	100		
أستاذة التربية و التعليم	44	77.20	13	22,8	57	100		
موظفة ذات منصب عالي	35	83.33	07	16.67	42	100		

100	104	14.43	15	85.57	89	موظفة
100	65	10.8	07	89.23	58	مهندسة و تقنية
100	16	12.5	02	87.5	14	عاملة
100	300	17	51	83	249	المجموع

الجدول رقم (25) الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثة و بداية العمل المأجور قبل أم بعد الزواج، تظهر بياناته أن الإتجاه العام يميل للاتي صرحن أنهم بدأن العمل قبل الزواج بسنة 83 %، في حين الأخريات اللاتي صرحن أنهم بدأن العمل بعد الزواج يمثلن نسبة 17 %.

وبادخال متغير المهنة يتضح أن المبحوثات من مهنة مهندسات وتقنيات تصدرن بقية الفئات في دعم الإتجاه العام بنسبة 89.2% منهن، ثم تليهن فئة المبحوثات العاملات بنسبة 87.5 % لتأتي فئة المبحوثات من مهنتي "أستاذة التربية والتعليم"، و"أستاذة التعليم العالي" في الأخير بنسبتي 77.2% و 56.25% على الترتيب.

ومن خلال البيانات السابقة يتبين أن نوع المهنة ليس لها دلالة سوسيولوجية قوية، ذلك أنه كلما كانت مهنة المبحوثة بسيطة كلما كانت بداية الشروع في العمل قبل الزواج، ما يعني أن المهنة تُخفي وراءها بعض الدلائل، كارتفاع المستوى التعليمي الذي يكون سببا في التأخر في الزواج و كذلك في الولوج لعالم الشغل. ولذا يمكننا أن نلاحظ أن الأستاذات الجامعيات بدأن العمل بعد الزواج بنسبة عالية بالمقارنة مع بقية الفئات الأخرى، ذلك أن الحصول على منصب أستاذة بالجامعة يتطلب تأخرا في السن بسبب طول مدة الدراسة أولا، وكذا الصعوبة في توفر المنصب ذاته، و كذلك أن صاحبة المستوى التعليمي العالي، لا تقبل بأي قرين لا يكافئها مهنيا وعلميا. وذلك تأكيدا للقاعدة الديموغرافية التي مفادها : أن المرأة كلما ارتفع مستوى تعليمها كلما تأخر سن زواجها .

كل ذلك يجعل من المرأة ذات المنصب العالي، كأستاذات بالجامعة يبدأن العمل بعد الزواج، بسبب إرتباطهن بالدراسة والترتث في الحصول على مثل هذا المنصب.

بينما الفئات الأخرى فعلى العموم يبدأن العمل في سن مبكرة مما يجعلهن، يفكرن بالعمل قبل الزواج، ربما لتهيئة أنفسهن وترتيب زواجهن فيما بعد، كما أن ولوجهن لسوق الشغل مبكرا، يجعل من العمل أولا ثم الزواج ثانيا.

وللتأكد من وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين قمنا بحساب إختبار الدلالة معامل التوافق (ق) بحيث وجدناه مساويا 0.195 ما يعني أن هناك مستوى ارتباط بدرجة متوسطة و مقبولة.

وعلى العموم فإن التغيرات والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الجارية بالمجتمع، غيرت كثيرا من القيم والأفكار حول المرأة العاملة، فأصبح عمل المرأة ليس محل رفض من طرف الزوج، بل أكدت بعض الدراسات مؤخرا، أن كثير من الشباب المقبلين على الزواج، أصبحوا يبحثوا عن زوجة عاملة تتقاسم معهم تكاليف الحياة الإقتصادية، بعدما كان الأمر مختلف تماما قبل عقود قليلة من الزمن.

رابعاً: مكاسب العمل عند المرأة:

جدول رقم (26) يوضح علاقة مهنة المبحوثات و مكاسبها على صعيدهن الشخصي

المجموع		إجابة أخرى		لم يكسبي شيئا		أكسبي مكانة إجتماعية		مساهمة في صنع القرار الأسري		أكسبي علاقات إجتماعية		أكسبي تجربة في العمل		مكاسب العمل
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	المهنة
100	38	0	0	0	0	31.6	12	18.4	7	21.1	8	28.9	11	أستاذة التعليم العالي
100	110	0	0	0	0	16.4	18	12.7	14	29.1	32	41.8	46	أستاذة التربية و التعليم
100	169	0.6	1	4.1	7	10.7	18	19.5	33	27.8	47	37.3	63	موظفة ذات منصب عالي
100	96	0	0	1.0	1	14.6	14	15.6	15	32.3	31	36.5	35	موظفة
100	139	1.4	2	2.9	4	14.4	20	18	25	28.1	39	35.3	49	مهندسة و تقنية
100	21	0	0	19.0	4	0	0	14.3	3	38.1	8	28.6	6	عاملة
100	573	0.5	3	2.8	16	14.3	82	16.9	97	28.8	165	36.6	210	المجموع

(*) المجموع يساوي أكثر من عدد المبحوثات بسبب إعطاء فرصة الاختيار لكل مبحوثة لأكثر من خيار.

الجدول رقم (26) يربط العلاقة بين المهنة والمكاسب المترتبة عنها، وبمنظرة بسيطة يتضح أن التوجه العام الذي ذهبت إليه المبحوثات تمثله اللائي اخترن في المقام الأول عنصر " إكتساب التجربة في العمل ". و ذلك بنسبة 36.6 %، ثم تأتي اللائي اخترن أن عملن أكسبهن علاقات إجتماعية بنسبة 28.8 %، لتأتي اللائي اخترن أن عملن منحهن " المساهمة في صنع القرار الأسري " بنسبة 16.9 %، أما اللائي اخترن عنصر " إكتساب مكانة إجتماعية " فتأتي في الرتبة الرابعة بنسبة 14.3 %، وأخيرا جاءت اللائي اخترن عنصر " لم يكسبني شيئا " و "إجابة أخرى" بنسب ضئيلة هي على التوالي 2.8 % و 0.5 %.

وبالرجوع إلى متغير " المهنة "، فإننا نجد أن كل المبحوثات و بغض النظر عن طبيعة مهنتهن، فإنهن صرحن بأن مهنتهن قد " أكسبتهن تجربة في العمل " هذا ما جعل هذا الخيار يحظى بالرتبة الأولى من بين الخيارات المطروحة في الأجابة، مدعوما أكثر من المبحوثات ذوات مهنة " أستاذات التربية والتعليم " بنسبة 41.8 % منهن، ثم تليها فئة المبحوثات من مهنة " موظفة ذات منصب عالي " بنسبة 37.3 % منهن، أما خيار " أكسبني علاقات إجتماعية " فإننا نلاحظ، أن فئة المبحوثات من مهنة " عاملة " إختارت هذه الإجابة بنسبة 38.1 % منهن متصدرة كل الفئات المهنية الأخرى في هذا الخيار.

خيار " المساهمة في صنع القرار الأسري " جاءت الإجابات كلها متقاربة تتراوح ما بين 12.7 % إلى 19.5 % حسب إختلاف مهن المبحوثات، بينما تجدر الإشارة إلى أن فئة المبحوثات من مهنة "أستاذة التعليم العالي" فقد إخترن إجابة أن المهنة " أكسبتهن مكانة إجتماعية " وذلك بنسبة 31.6 % منهن.

وهكذا تفصح المعطيات الإحصائية وتكشف عن واقع إجتماعي، يتغير ويتحول لصالح ترقية المرأة وتدعيم مكانتها الاجتماعية في المجتمع.

وللتأكد من درجة ارتباط المتغيرين السالفين قمنا بحساب معامل الارتبط (ق) الذي وجدناه مساويا 0.486 ما يدل على وجود علاقة ارتباط عالية بين المهنة ومكاسبها عند المبحوثات وذلك على الصعيد الشخصي.

ذلك أن عمل المرأة خارج البيت، أكسبها أمورا جديدة في حياتها، منها أن المرأة العاملة أصبحت تعمل من أجل الحصول على الخبرة والتجربة أكثر، ما يدعم وجودها في سوق العمل ويعزز من ترقيتها في عملها، كما أدى عمل المرأة إلى تدعيم علاقاتها الاجتماعية، حيث كسرت بالعمل المأجور طوق العلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت غالبا ما تم في إطار الأسرة ، والأقارب و الجيران، لتصنيف علاقات إجتماعية أخرى في إطار العمل، كذلك عمل المرأة وخاصة إذا كانت مهنتها محترمة و تُدرّ عليها دخلا معتبرا، فإن هذا من شأنه أن يدعم مكانتها في صنع القرار داخل الأسرة، إلى جانب تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

ومما سبق يمكننا أن نؤكد على أهمية العمل بشكل عام، والعمل المميز والنوعي، بإعتباره عنصرا هاما يكسب المرأة مكانة متقدمة في المجتمع، ويعزز من وجودها وحضورها في كثير من المجالات التي كانت غائبة عنها في الماضي، و هذا ما تؤكدته دراستنا هذه.

خامسا: توفيق المرأة العاملة بين الأسرة و العمل:

جدول رقم (27)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات والتوفيق بين الأسرة والعمل:

توفيق بين الأسرة والعمل		نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
المهنة	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	%
أستاذة التعليم العالي	5	31.3	0	0	11	68.8	16	100	
أستاذة التربية و التعليم	13	22.8	7	12.3	37	64.9	57	100	
موظفة ذات منصب عالي	18	42.9	1	2.38	23	47.1	42	100	
موظفة	54	42.8	2	4.8	22	52.4	104	100	
مهندسة و تقنية	29	44.6	1	1.5	35	53.8	65	100	
عاملة	6	37.5	0	0	10	62.5	16	100	
المجموع	125	41.7	11	3.7	138	46	300	100	

توضح بيانات الجدول رقم(27) علاقة مهنة المبحوثات والتوفيق بين الأسرة والعمل، بحيث غالبية المبحوثة صرحن "أحيانا " وهو ما وضحه الإتجاه العام للجدول بنسبة 54.7 %، والفئة الداعمة لهذا الإتجاه هي فئة " الأستاذات في التعليم العالي" بنسبة 68.8 %، وأدنى في هذا الإتجاه هي فئة "موظفات بمنصب عالي" 47.1 %.

في حين نجد اللواتي صرحن بأنهن يوفقن بين العمل والأسرة بنسبة تقدر ب41.7 %، وتقارب ثلاث فئات في تدعيم هذه الإجابة، أما اللواتي صرحن عدم قدرتهن التوفيق بين الأسرة والعمل فكانت النسبة هي 3.7%.

وللتأكد من هذه النتائج الإحصائية قمنا بحساب معامل الارتباط (ق) لإختبار العلاقة بين المتغيرين حيث وجدناه مساويا 0.242 ما يدل عن وجود علاقة ارتباط مقبولة وعالية نسبيا بين مهنة المبحوثات والتوفيق بين العمل و الأسرة.

هذه المعطيات تحمل دلالة سوسيولوجية، بالرجوع إلى حياة المرأة العاملة نجدها تعاني عدم كفاية الوقت ووجود مشقة ومعاناة في أدائها لواجباتها اليومية.

سادسا: مساعدة الزوج لزوجته في تحمل أعباء الأسرة: يعتبر مساعدة الزوج في تحمل الأعباء أو الأشغال المنزلية مؤشرا مهما يساعد المرأة العاملة في مواصلة حياتها المهنية وطموحها إلى زيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية بصفة عامة و سنحاول إستعراض آراء المبحوثات في هذا المجال.

جدول رقم (28)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات بمساعدة الزوج في شؤون البيت:

المجموع		لا		نعم		مساعدة الزوج في البيت
%	ت	%	ت	%	ت	المهنة
100	16	43.8	9	56.3	7	أستاذة التعليم العالي
100	57	91.2	52	8.8	5	أستاذة التربية والتعليم
100	42	61.9	26	38.1	16	موظفة ذات منصب عالي
100	104	65.4	68	34.6	36	موظفة
100	65	56.9	37	43.7	28	مهندسة وتقنية
100	16	31.3	5	68.8	11	عاملة
100	300	65.66	197	34.33	103	المجموع

توضح معطيات الجدول رقم (28) علاقة مهنة المبحوثة بمساعدة الذكور لهن في شؤون المنزل، صرحت فئة أستاذات التربية والتعليم بأعلى نسبة أي ب 91.2%، أنهن لا يتلقين مساعدة من طرف الذكور، ثم يلي فئة الموظفات بنسبة تقدر ب 65.4% ، ثم فئة الموظفات بمنصب نوعي بنسبة 61.9%، ثم فئة المهندسات والتقنيات بنسبة 56.9%.

في المقابل نجد فئات المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتلقين مساعدة من طرف الذكور تتوزع كما يلي: صرحت فئة العاملات بنسبة تقدر ب 68.8% ، ثم فئة الأستاذات الجامعيات بنسبة 56.3% .

نستنتج من مما سبق أن أغلبية المبحوثات تركزت إجابتهن في عدم مساعدة الذكور لهن في شؤون المنزل.

ولإختبار مدى قوة العلاقة بين المتغيرين تبين أن معامل ارتباط التوافق (ق) مساويا 0.667 ما يعني أن درجة الارتباط بين المتغيرين قوية وفي مستوى عالي جدا وتحمل دلالة قوية جدا.

ذلك أن مشاركة ومساعدة الأزواج في بعض المهام والمسؤوليات المنزلية إلى جانب الزوجات دليل على وجود تغير نوعي في نظام تقسيم العمل داخل الأسرة الحضرية، وهذا التغير يدل على تغير واجبات الزوج والزوجة وأرجع الباحثين هذا لعامل التفاهم و الحوار بين الزوجين ودليل كذلك على تغير مكانة المرأة من الأسرة.

بحيث نجد هذا التفاهم يظهر في قيام الزوج بمساعدة الزوجة في بعض الأعمال المنزلية والتي تعتبر الأعمال اليومية هي عادة أعمال متصلة، ومتبعة و متداخلة مع بعضها البعض كأنها مهام دورية تتميز بالإضطرار لأنها مهام إعتبارية وضرورية لكل يوم فالأكل، والتنظيف، والترتيب والغسيل رغم ما تحمله من ثقافة كما يبدو للكثير منا، فهي تتحول تدريجيا لتصبح هذه الواجبات إكراها يوميا عند إرتباطها بوجود أفراد العائلة، إذ يصبح عنصرا يحدد معنى الخدمة المستمرة.¹

وعليه تجد المرأة العاملة صعوبة في المتابعة المستمرة لهذه الأشغال مما يدفع بها إلى طلب المساعدة من شريكها خاصة فيما يتعلق بالإشراف على الأطفال وبمجرد قيام الزوج بهذه الأعمال تصبح الأدوار والمسؤوليات بين الزوجين تتداخل وإن كانت المساعدة بتفاهم وتقبل من طرف الزوج فينعكس ذلك بشكل جيد على الأسرة وإن كان الزوج لا يتقبل هذه المساعدة يصبح بالتالي مصدر توتر ومجال لتزايد الخلاف بينهما.

¹ - Chabaud Rychter D et AL, « Travail domestique, travail salarié et temps quotidien », in **Les femmes et le question du travail**, ed Pull , CNRS , Lyon,1984,p115.

جدول رقم (29)

يوضح العلاقة بين مهنة المبحوثات ومهمة تربية الأطفال:

المجموع		أطراف أخرى		مهمة الزوج أكثر		مهمة الزوجة أكثر		مهمة الزوجين معا		مهمة تربية الأطفال
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	المهنة
100	16	0	0	0	0	18.8	3	81.3	13	أستاذة التعليم العالي
100	57	1.8	1	0	0	21.1	12	77.2	44	أستاذة التربية والتعليم
100	42	0	0	2.4	1	24	6	83.3	35	موظفة ذات منصب عالي
100	104	4.8	5	1.9	2	24	25	69.2	72	موظفة
100	65	4.6	3	1.5	1	13.8	9	80	52	مهندسة و تقنية
100	16	0	0	0	0	43.8	7	56.2	9	عاملة
100	300	3	9	1.3	4	20.7	62	75.5	225	المجموع

تبين معطيات الجدول رقم (29) علاقة مهنة المبحوثات بمهمة تربية الأطفال بحيث نجد غالبية المبحوثات صرحن أنها من مهمة الزوجين معا بنسبة عالية تقدر بـ 75.5% هذا ما بينه الإتجاه العام، أما اللاتي صرحن أن مهمة تربية الأطفال تعود للزوجة فكانت النسبة تقدر بـ 20.7%.

أما الفئة التي صرحت بأعلى نسبة فيما يخص مهمة تربية الأطفال تعود للزوجين معا فكانت الموظفات بمنصب عالي بنسبة تقدر بـ 83.3%، في حين أدناها فئة العاملات البسيطات بنسبة تقدر بـ 56.3%.

أما المبحوثات اللاتي صرحن بأن مهمة تربية الأطفال تعود للزوجين معا فكانت أعلى نسبة تمثلها فئة العاملات البسيطات، وأدناها عند المهندسات والتقنيات بنسبة 13.8%.

أما إجابتهن فيما يخص إن كان هناك مساعدة من أطراف أخرى فمعظم المبحوثات لم يصرحن بوجود طرف آخر في عملية تربية الأطفال.

هذه النتائج الإحصائية يؤكد لها إختبار الدلالة معامل التوافق (ق) الذي وجدناه مساويا 0.204 ما يعني وجود علاقة إرتباط بين المتغيرين في مستوى درجة مقبولة وعالية نسبيا ولها دلالتها.

وعلى ضوء هذه المعطيات نستنتج تأثير المهنة في تغيير نظرة المرأة عن بعض أدوارها التي إنفردت بها منذ زمن وهي تربية الأطفال والتي كانت من مسؤوليتها الوحيدة، والآن بات الأمر يظهر بالتشارك.

بالإضافة إلى ماسبق الإشارة إليه عندما تحدثنا عن تأثير المستوى التعليمي للزوجين كان ثانوي أو جامعي، متقارب أو متكافئ بين الزوجين، دور فعال في عملية الأداء التربوي ، وهذا لأن يسمح للزوجين بتوحيد نظر ما حول الممارسة التربوية، وكذا يعمق أو اصل الحوار حول الممارسة التربوية التي يجب أن تكون محل اتفاق شامل وجامع بينهما، حتى تؤدي الوظيفة المنوطة على أكمل وجه.

التربية الحديثة تتطلب تطبيق بعض أساليب التربية الوالدية، وإستمراره في تربية الطفل وتنشئته، وتكون لها تأثير في تشكيل شخصيته و على هذا فإن الاتجاهات الوالدية هي الإجراءات والأساليب التي يتبعها الوالدين في تطبيع أو تنشئة أبنائهم اجتماعيا، أي تحويلهم من مجرد كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية¹، يريد من خلالها حصول الزوجين على أطفال يحملون خصائص وتصرفات وقيم من ثقافتهم وهذا ما لمسناه حقا عند النساء المستجوبات فكل أسرة خصوصياتها الثقافية والجغرافية.

¹ - سهير كامل أحمد، شحاته. سليمان، محمد، تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007 ،

سادسا: رضى المرأة العاملة عن دورها داخل الأسرة: أخذنا الرضى كمؤشرا مهما في معرفة درجة إرتقاء مكانتها أم العكس، وهذا ما جعلنا نستعين به لتحليل تأثير المهنة في مكانة المرأة.

جدول رقم (30)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات ورضاهن عن دورهن داخل الأسرة:

الرضى عن الدور في الأسرة		نعم		لا		المجموع	
مهنة	ت	%	ت	%	ت	%	
أستاذة التعليم العالي	14	87.5	2	12.5	16	100	
أستاذة التربية و التعليم	47	82.5	10	17.5	57	100	
موظفة ذات منصب عالي	36	85.7	6	14.3	42	100	
موظفة	89	85.6	15	14.3	104	100	
مهندسة و تقنية	53	81.5	12	18.5	65	100	
عاملة	15	93.8	1	6.3	16	100	
المجموع	254	84.7	46	15.3	300	100	

بيانات الجدول رقم (30) والتي توضح العلاقة بين مهنة المبحوثة ومدى رضاها عن دورها داخل الأسرة ، يتضح منها أن الاتجاه العام تمثله فئة المبحوثات اللاتي صرحن بالايجاب وذلك بنسبة 84.7 %، بالمقابل صرحت بقية المبحوثات بالسلب أي عدم رضاهن عن دورهن في الأسرة بنسبة 15.3 % .

باقحام متغير المهنة في قراءة النتائج السابقة، أن الاتجاه العام مدعوم من طرف كل الفئات بغض النظر عن نوع المهنة وبنسب عالية أقلها تفوق 81 % . هذا ما يؤدي الى القول بأن مهنة المبحوثة وعلاقتها بدورها داخل أسرتها ليس له دلالات قوية، فمعظم المبحوثات يرين أنفسهن بأنهن راضيات عن دورهن في الأسرة، ربما يعود هذا التشبث بالرضى الى أنهن يسمعن من نظيرتهن من النساء غير العاملات اتهامات، بأنهن لا يؤدين دورهن كاملا كالنساء الماكثات في البيت، وأنهن مقصّرات في القيام بواجباتهن داخل أسرهن، وربما تصرّحاتهن بالرضى تعود الى مساهمتهم في نفقات الأسرة بما

يجنّيه من مداخل نظير عملهن خارج البيت، الأمر الذي يجعلهن محل رضى عند بقية أعضاء الأسرة، ولا سيما الزوج والأبناء خاصة .

بينما اللائي صرحن بعدم رضاهن عن دورهن داخل أسرهن، وبالرغم من قلة المبحوثات في هذا الاتجاه فإنه لا يعبر عن أية دلالة سوسيولوجية واضحة، ذلك أن عدم رضاهن لا يعزى الى المهنة بقدر ما يعزى الى متغيرات أخرى ، ترتبط ربما بنوع الأسرة التي تنتمي اليها المبحوثة ، أو بخصائص الزوج، أو بظروف اقتصادية صعبة وغيرها من المتغيرات التي تقف وراء عدم الرضى.

وللتأكد من طبيعة العلاقة بين المتغيرين السابقين ، قمنا بحساب العلاقة بين المتغيرين بتطبيق معامل ارتباط التوافق (ق) ووجدناه مساويا 0.282 وهذا ما يدل عن وجود علاقة موجبة و قوية نسبيا.

سابعا- كفاية دخل الأسرة في سد حاجياتها: من بين الأسباب التي دفعت بالمرأة إلى الخروج للعمل هو الحصول على أجر أو دخل شهري من خلاله تسعى إلى الحصول على تلبية متطلباتها ومتطلبات أسرته ومساعدة الزوج في تحمل أعباء الحياة وعليه سننتبع أثر مؤشر الدخل في زيادة قيمة ومكانة المرأة الاجتماعية.

جدول رقم (31)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات و كفاية الدخل الشهري في سد حاجيات الأسرة:

المهنة	كفاية الدخل		نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أستاذة التعليم العالي	6	37.5	2	12.5	8	50	16	100		
أستاذة التربية والتعليم	7	12.3	13	22.8	37	64.9	57	100		
موظفة ذات منصب عالي	15	14.4	44	42.3	45	43.3	42	100		
موظفة	11	26.2	10	23.8	21	50	104	100		
مهندسة و تقنية	29	44.6	10	15.4	26	40	65	100		
عاملة	7	43.75	3	18.75	6	37.5	16	100		
المجموع	75	25	82	27.3	143	47.7	300	100		

توضح معطيات الجدول رقم (31) علاقة المهنة بكفاية الدخل الشهري في سد حاجيات الأسرة فإن الإتجاه العام تمثله المبحوثات اللائي صرحن أن الدخل يكفي نوعا ما في سد حاجيات الأسرة بنسبة تقدر ب 47.7 %، ثم اللائي أجبن بعدم كفايته بنسبة 27.7 %، أما المبحوثات اللائي صرحن أن دخلهن يكفي لسد حاجيات أسرهن فكانت النسبة ب 25 %.

وبقراءة هذه النتائج على ضوء متغير المهنة ، فانه يتجلى بأن فئة المبحوثات من مهنة "أستاذة التربية والتعليم" يتصدرن بقية الفئات في دعم الاتجاه العام بنسبة 64.9 % منهن ، تليهن فئتي المبحوثات من مهنتي "أستاذة التعليم العالي" ومهنة "موظفة" بنسبة

50 % منهم لكل فئة ، لتأتي في الأخير فئة المبحوثات من مهنة "عاملة" بنسبة 37.5 % منهم .

أما المبحوثات من اللائي صرحن بعدم كفاية الدخل الشهري فجاءت في المقدمة فئة "الموظفات بمنصب عالي" بنسبة 42.3 %، وأدناها لدى فئة أستاذات التعليم العالي بنسبة 12.5 % .

أما اللائي صرحن بكفاية الدخل الشهري فكانت أعلى نسبة تمثلها فئة المهندسات والتقنيات بنسبة تقدر 44.6 %، وأدناها عند أستاذات التربية والتعليم بنسبة تقدر بـ 12.3 %.

وللوقوف على مدى درجة ارتباط المتغيرين ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية، قمنا بحساب معامل ارتباط التوافق (ق) بحيث وجدناه مساويا 0.616 ما يدل عن وجود علاقة موجبة قوية وعالية جدا.

ومن خلال المعطيات السابقة يتبين أنه كلما كانت الكفاءة المهنية مرتفعة زاد عدم الرضى عن كفاية الدخل الشهري في سد حاجيات الأسرة، وذلك بالرغم من أن المبحوثات ذوات الدخل الأعلى هن من يمثلن الأكثرية في هذا الاتجاه ، وقد يعود ذلك الى نظرة المبحوثة الى المستوى المعيشي الذي يجب أو ينبغي أن تبلغه أسرة المبحوثة، باعتبار أنها ترى نفسها اطار من اطارات الدولة ، لكن دخلها لا يتناسب والمهنة التي تشغلها ولا يحقق لها المستوى المعيشي المرغوب .

ثامنا - مجالات إنفاق المال عند المبحوثات :

جدول رقم (32) :

يوضح توزيع المبحوثات حسب نوع تفضيلهن مجالات إنفاق المال:

النسبة %	التكرار	الشيء المقتنى
26.45	155	منزل
09.04	53	حلي من الذهب
12.28	72	سيارة
14.33	84	أثاث وتجهيزات منزلية
12.45	73	القيام برحلة سياحية
19.79	116	الإنفاق على تعليم الأبناء
05.63	33	أخرى
100	586	المجموع

يتضح من بيانات الجدول رقم (32) أن الاهتمام بتأمين المأوى لدى المبحوثات أخذ الصدارة في تصريحهن، حيث اختارت فئة اللاتي صرحن بأنهن لو توفر لهن مبلغا من المال لأنفقنه في اقتناء منزل و ذلك بنسبة 26.45 %، ثم تأتي فئة أولئك اللاتي يفضلن إنفاق أموالهن في تعليم أبنائهن وذلك بنسبة 19.79 %، لتأتي فئة اللاتي صرحن بأنهن يفضلن اقتناء الأثاث وتجهيزات منزلية بنسبة 14.33 %، وجاء اختيار القيام برحلة سياحية أو شراء حلي من الذهب في المراتب الأخيرة بنسب 12.45 % و 09.04 % على الترتيب.

تكشف النتائج السابقة أن بعض الانشغالات التي كانت قصرا على الرجال أصبحت من اهتمامات النساء، ونعني بذلك تأمين المأوى بتوفير المنزل اللائق وهذا يدل على مدى تفاقم مشكلة السكن التي أصبحت تؤرق النساء مثل الرجال سواء كما برز وبقوة مدى اهتمام المرأة الجزائرية بتعليم أبنائها حيث أظهرت رغبتها في الإنفاق على تعليمهم مضحية من أجل ذلك برغباتها الخاصة كإقتناء الحلي والمجوهرات والتي كانت تميز المرأة الجزائرية في السابق، حيث قل ما نجد أن امرأة لا تملك المجوهرات أو لا تسعى لذلك، إذ كان شعارهن "الحدايد لشدايد" بينما برزت رغبة المرأة الجزائرية في القيام

برحلات سياحية وهذا ما يؤكد التغيرات الحاصلة في الحياة الثقافية والترفيهية داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة.

تاسعا- الإرتياح في الوسط المهني: يعتبر هذا المفهوم مهما بالنسبة لمعرفة وتقصي وتتبع وضعية المرأة المتزوجة العاملة بالشعور بالراحة وإستحسان المناخ المهني يساعد المرأة في الإرتقاء بمكانتها الاجتماعية.

جدول رقم (33)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات و مدى شعورهن بالإرتياح في الوسط المهني:

الإرتياح في المهنة	غالبا		أحيانا		نادرا		إطلاقا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أستاذة التعليم العالي	9	56.3	6	37.5	1	6.3	0	0	16	100
أستاذة التربية ولتعليم	24	42.1	25	43.9	8	14	0	0	57	100
موظفة ذات منصب عالي	27	64.3	11	26.2	1	2.4	3	7.1	42	100
موظفة	39	37.5	52	50	3	2.8	10	9.6	104	100
مهندسة وتقنية	34	52.3	22	33.8	7	10.8	2	3.1	65	100
عاملة	11	68.8	3	18.8	2	12.5	0	0	16	100
المجموع	144	48	119	39.7	22	7.3	15	5	300	100

توضح بيانات الجدول رقم (33) علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات ومدى شعورهن بالإرتياح في الوسط المهني فإن الإتجاه العام تمثله المبحوثات اللاتي صرحن أنهن "غالبا" بنسبة 48 %، ثم اللاتي أجبن " أحيانا " بنسبة " 39,7 %، ثم اللاتي أجبن "نادرا " بنسبة 8.3 %، أما اللاتي صرحن "إطلاقا" فكانت النسبة 4 %.

بادخال متغير المهنة في قراءة النتائج السابقة، فانه يظهر بأن فئة المبحوثات من مهنة "عاملة" يتصدرن بقية الفئات في دعم الاتجاه العام بنسبة 68.8 % منهن ، تليهن فئة المبحوثات من مهنة "موظفة " بنسبة 64.3 % ، ثم تلي المبحوثات من ذوات مهنة "أستاذات التعليم العالي" بنسبة 56.3 % منهن ، ثم تليهن فئة المبحوثات من مهنة "

مهندسة وتقنية" بنسبة 52.3 %، بينما اللائي صرحن بأنهن مرتاحات " أحيانا" فإننا نجد فئة المبحوثات من مهنة " موظفات ذوات منصب عالي" يتصدرن بقية الفئات بنسبة 50.2% منهن، بينما جاءت فئة المبحوثات من مهنة "عاملة" بنسبة 18.8 % منهن.

أما اللائي صرحن بأنهن مرتاحات نادرا فإننا نجد فئة المبحوثات من مهنة "أستاذة التربية والتعليم" أعلى نسبة تقدر بـ 14 % منهن، وأدناها فئتي " موظفة ذات منصب عالي" و"موظفة " بنسبة 2.4 % منهن لكل منهما .

في حين نجد فئتي المبحوثات من فئتي "الموظفة بمنصب عالي" و "موظفة " اللائي صرحن بأنهن غير مرتاحات إطلاقا بنسبة 7.1 % منهن.

وبحساب معامل ارتباط التوافق (ق) وجدناه مساويا 0.376 ما يدل عن وجود علاقة موجبة قوية وعالية بين المتغيرين.

وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن أن نستنتج أن حوالي نصف أفراد العينة من المبحوثات عبّرن عن إرتياحهن في وسطهن المهني، بينما النصف الآخر من أفراد العينة صرحن بعدم إرتياحهن في الوسط المهني بدرجات متفاوتة، يعني هذا أن الظروف المحيطة بالعمل ليست على ما يرام في كل الحالات، ربما يعود هذا لعوائق خاصة بالنساء ذلك أن المرأة المتزوجة إلى جانب عملها هذا خارج البيت فهي ملزمة كذلك بأداء واجباتها داخل بيتها مما يجعلها دائما في حالة نفسية قلقة ومتوترة بسبب التفكير فيما ينتظرها من أشغال عند عودتها إلى البيت و يزيد توترها وقلقها وحيرتها حينما يكون عملها يستغرق وقتا طويلا (الدوام الكلي) من النهار كالموظفات والعاملات، كما يمكن تفسير ظاهرة عدم الإرتياح لدى النساء العاملات المتزوجات بتظافر عوامل أسرية و عوامل مهنية، تستدعي البحث عن مكنها.

عاشرا- علاقة النساء المبحوثات مع المحيطين بهن من الأقارب والجيران : (توسيع شبكة العلاقات الإجتماعية):

محاولة رصد التحولات الإقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالتغير الإحتماعي في نمط العلاقات السائدة وإنخراطها في المجالات المختلفة مما يؤثر على نمط العلاقات الإجتماعية ضمن الأسرة وظهور قيم جديدة تحمل نوعا من التحرر وقلب بعض المعايير القديمة التي كانت سائدة.

نسعى من خلال هذا المؤشر الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين المرأة ومحيطها العائلي وكيف تؤثر هذه العلاقة في وضعيتها و مكانتها ولأن المرأة معروف عندها أنها تصبو إلى ترك إنطباع بقوة شخصيتها وإعطاء يد المساعدة والتواجد كل هذا تعبر به بربط الصلة بمن يحيطها من أهلها سواء أسرته الأم أو أسرة زوجها أو في المجتمع بحكم أنها تتواجد في الحياة العامة.

جدول رقم(34)

يوضح توزيع المبحوثات حسب قيامهن بزيارة الأهل والأقارب:

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	289	96.3
لا	11	3.7
المجموع	300	100

كما تظهره بيانات الجدول رقم (34) فإن المبحوثات جلهن ممن يحب ربط العلاقة مع أهلهن وأقاربهن وذلك بنسبة 96.3%، في حين فقط 3.7% صرحن بلا، هذا يدل على بقاء المرأة المتزوجة العاملة وفيه في علاقاتها ودرجة إرتباطها بالأهل، يجعلها ترتقي وتعيش نوعا من الرضى الداخلي الذي تحركه تلك التنشئة الإجتماعية والقيم التي تدعو إلى التآزر والتزاور لتحقيق معاني التضامن والتعاون فيما بين الأهل والأقارب ، تلك القيم النابعة من ديننا الحنيف ، وكذا من تراثنا وعاداتنا وتقاليدينا ، والتي تمت ضمنها تنشئة

أفراد المجتمع، ومع التغيرات والتحولات الجديدة التي طرأت على أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية، استطاعت المرأة الجزائرية ولا سيما المتزوجة العاملة، أن تحافظ على أداء تلك الأدوار النابعة من صميم ثقافة المجتمع والمتمثلة في التزاور بينها وبين الأهل والأقارب، وتتأكد أكثر هذه الزيارات في المناسبات الخاصة كالأفراح والأعياد وكذا الأتراح كالمرض والوفاة وغيرها مما اعتاد الناس من مناسبات للتزاور ، وبهذا لم تُخل المرأة الجزائرية المتزوجة العاملة بالعلاقات الاجتماعية التي دأب المجتمع على تمجيدها والاعلاء من شأنها ، بالرغم مما يفرضه عليها العمل من تخصيص وقت معتبر في كل يوم الى جانب قيامها بواجباتها المنزلية المعتادة ، كل هذا يفرض عليها جهودا مضاعفة للتوفيق بين الأدوار التقليدية والأدوار الجديدة والمستحدثة .

جدول رقم(35)

يوضح توزيع المبحوثات حسب زيارة الجيران و التآزر معهم:

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	248	82.7
لا	52	17.3
المجموع	300	100

يوضح الجدول رقم (35) تصريح المبحوثات عن زيارة الجيران والتآزر معهم، فالإتجاه العام للجدول يظهر نسبة 82.7% كانت إجابتهن "نعم"، مقابل 17.3% منهن أجبن ب" لا" إن المبحوثات في غالبيتهن لا زلن يوطدن العلاقة مع الجيران، رغم تغير نمط العيش الذي يتسم بنوع من الإلتزام والإنشغال وغياب الوقت لربط العلاقات.

وبمقارنة هذه المعطيات مع ما سبقها ، يتضح أن حرص المبحوثات على ربط علاقات مع الأهل والأقارب أكثر من حرصهن على ربطها مع الجيران، وإن صرحت أغلبية المبحوثات بأنهن يحافظن على زيارة الجيران ، ذلك أن ثقافة المجتمع النابعة من ديننا الحنيف والتي تحضُّ على التزاور والتآزر بين الجيران، وأن المبحوثات نشأن ضمن

سياق اجتماعي مفعم بمثل هذه الممارسات، حيث الجيران يحرصون على التزاور والتضامن فيما بينهم ولا سيما عند وقوع الأزمات والشدائد وسائر المناسبات .

وعليه فقد أكدت المبحوثات حرصهن ومحافظتهن على قيمة التزاور والتأزر بينهن وبين جيرانهن ، ولم تؤثر الأدوار الجديدة كثيرا على هذه الممارسات الاجتماعية التي دأب المجتمع على القيام بها منذ القدم.

حادي عشر- وجود نشاط سياسي لدى المبحوثات: كما هو معروف في مجتمعاتنا العربية ومنها الجزائر، أن العمل السياسي والجمعي في الغالب هو حكر على الرجال ولذا نجد إنخراط المرأة في النشاط السياسي والجمعي ما زال محاطا بعوائق عديدة إجتماعية وثقافية وعقائدية، هذا الواقع أنتج مشهدا سياسيا وجمعيًا ذكوريا لا تكاد أن تظهر فيه المرأة بالرغم من النجاحات والتألق الذي أبدته المرأة في قطاعات أخرى، وهذا ما تؤكد المعطيات والبيانات التالية:

جدول رقم(36)

يوضح توزيع المبحوثات حسب النشاط في الجمعيات والأحزاب السياسية:

بيان الإنتماء	نعم		لا		المجموع	
	التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%
جمعية	16	5.3	284	94.7	300	100
حزب سياسي	18	6	282	94	300	100

معطيات الجدول رقم (36) تؤكد الحضور المحتشم للعنصر النسوي في الحياة السياسية والجمعية (المجتمع المدني) وذلك بنسب صارخة، حيث لا تمثل نسبة المبحوثات اللاتي صرحن بانتمائهن الى حزب سياسي سوى 5.3% منهن، مقابل 94.7 % ليس لهن أي انتماء للأحزاب السياسية بالرغم من وجود أحزاب فاق عددها السبعين في البلاد ، ومن بينها عددا من الأحزاب الناشطة ترأسها نساء، في حين انخراط المرأة وحضورها في الجمعيات الناشطة في المجتمع المدني، فذلك هو حضور باهت

رغم أن الساحة الجمعوية تَعَجّ بالجمعيات الوطنية والمحلية (البلدية والولائية) ، وفي جميع المجالات، الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية والصحية والمهنية والبيئية والرياضية وغيرها كثير، حيث تحصي وزارة الداخلية أكثر من 80 ألف جمعية مسجلة على المستوى الوطني. وبالرغم من هذا فإننا نرصد من خلال تصريح المبحوثات أن 06% فقط منهن ممن لها انتماء لجمعية ، مقابل 94 % ليس لهن أي انتماء لأي جمعية، علما أن المبحوثات هن عاملات، ويتمتعن بمستويات تعليمية عالية في الغالب كما سبق وأن عرفناه .

هذا الواقع يطرح تساؤلات عديدة بشأن غياب المرأة عن النشاط في الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني بالشكل الذي يتناسب مع وجودها في قطاعات أخرى، كقطاعات التعليم بمختلف مراحله، والعمل والتشغيل حيث تفيد آخر المعلومات أن نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل وصلت الى 19% سنة 2017 حسب تصريح ممثلة وزارة التضامن الوطني والمرأة وقضايا الأسرة أثناء أشغال "المنتدى الدولي حول المرأة والتشغيل" المنعقد بالجزائر 06 - 07 نوفمبر 2017 ، هذا ومن حيث مشاركتها في الحياة السياسية والجمعوية .

يظهر أن وضع المرأة وحضورها في المشهد السياسي والجمعوي في الجزائر لا يزال محدودا للغاية، ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتوعية لزيادة دعم دور المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فسيادة التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين قد ثبت من خلال القضايا التي تتفاعل معها النخبة النسوية والتي أثبتت فيها فعاليتها، والتي لا تخرج عن القضايا التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ثم القضايا السياسية والحزبية مما يعني أنها لم تحدث تقدما في تفعيل أدوارها خارج هذه القضايا التي هي محددة مسبقا في المجتمع الجزائري بين الرجل والمرأة.

وقد إرتبط وصول المرأة وتوليها للمناصب القيادية ، سواء في الحكومة، أو في المجالس المنتخبة المحلية والولائية والوطنية بفعل القوانين الأخيرة التي نصت على نظام "الكوتة" ، وكذلك قطاع الأعمال العام حيث صرح المدير العام للتوظيف العمومي في أشغال "منتدى المرأة و التشغيل" المشار إليه سابقا ، بأن نسبة 22% من مناصب

المسؤولية تشغلها نساء، ومن ثم تحتاج المرأة إلى تكاتف الجهود، سواء من جانب الدولة أو المجالس المتخصصة مثل "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" أو المنظمات والجمعيات غير الحكومية لمساندتها ماديا وسياسيا لكي تستطيع أن تشارك الرجل في النشاطات السياسية والجموعية على قدم المساواة باعتبارها تمثل نصف المجتمع، وعندها يصبح وضع المرأة طبيعيا وليست في حاجة الى مساعدة ودعم بواسطة القوانين التي تفرض ترقيتها ووجودها عنوة .

هناك مسألة هامة ينبغي الإشارة إليها ، وهي أن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المناصب السياسية ومشاركتها العالية في القرار السياسي لا يعني في كل الأحوال ولا يرمز الى مكانتها السامية ، بقدر ما يخفي ويغطي عن الحقيقة الواقعية التي تعيشها المرأة فعلا ، ذلك ما تشير اليه البيانات والاحصائيات الصادرة من مختلف الجهات ، هذه الاحصائيات التي في ظاهرها تعطينا صورة مزيفة للواقع ، وقد تغطي عن الواقع المزري والمأساوي الذي تعيشه المرأة في كثير من بلدان العالم وخاصة بلدان العالم الثالث .

فإذا رجعنا إلى الاحصائيات الصادرة عن "الاتحاد البرلماني الدولي" فنجدتها تشير الى أن دولة رواندا بـافريقيا والتي تعد من أفقر دول العالم ، تتصدر دول العالم قاطبة في نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان وذلك بنسبة تصل الى 63.8 % سنة 2015 ، ثم تليها دولة بوليفيا بنسبة 53.1 % ، ثم دول كوبا والسويد والسينغال ، وتحتل الجزائر مرتبة متقدمة في هذا الترتيب بنسبة 31.6 % ، بالمقابل نجد دولاً متقدمة تحتل وفق هذا المعيار مراتب متدنية ، فمثلا نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الفرنسي لا تزيد عن 26.2%، بينما تمثل النسبة في الولايات المتحدة 19.4 % ، وفي روسيا نسبة 13.6 % ، في حين دولة مثل اليابان لم تظهر حتى من بين الدول المائة الأولى¹ .

كذلك نجد في كثير من دول العالم الثالث ومن بينها دول اسلامية ، استطاعت المرأة أن تتبوأ أعلى منصب بالدولة ، حيث تمكنت أكثر من امرأة من أن تكون رئيسة البلاد في بنغلاديش ، بل وقد أصبح هذا المنصب في هذا البلد حكرا على النساء في

1-برتران بادى ودومينيك فيدال ، عالم اللامساواة : أوضاع العالم 2016 ، ترجمة : نصيرة مروّة ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص ، 348 .

العقود الأخيرة ، كذلك وصلت المرأة الى منصب الرئاسة في كل من اندونيسيا وهي أكبر بلد اسلامي من حيث حجم السكان ، وفي باكستان وتركيا ، والفلبين والهند والأرجنتين والبرازيل ، وأخيرا تمكنت امرأة من الفوز برئاسة دولة ليبيريا وهي من أفقر الدول في افريقيا والعالم ، بالمقابل لم تستطع أي امرأة في كثير من الدول المتقدمة والعديدة في الديمقراطية ، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالرغم من ترشح نساء لنيل شرف رئاسة هذه الدول ، دون أن ننسى دول كبيرة لم تستطع المرأة أن تترشح بها لهذا المنصب، كروسيا واليابان .

هذا الوضع الذي تعرفه مختلف الدول لمشاركة المرأة في المجال السياسي ، لايحملنا على الاعتقاد بأن مكانة المرأة هي على أحسن حال في الدول التي تمثل بها المرأة أعلى النسب في المشاركة السياسية وتبوأ المناصب ، فلا يُعقل أبدا أن نعتقد بأن وضعية ومكانة المرأة في رواندا أو ليبيريا أو أندونيسيا أو بنغلاديش أو الهند أو باكستان أو البرازيل أو الأرجنتين أو الجزائر أو غيرها من كثير من دول العالم الثالث ، هو في أحسن حال من غيرها في دول متقدمة كاليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية ، أو فرنسا أو روسيا ، ذلك أن التقييم لا يتم بمجرد معيار واحد وهو المشاركة السياسية ، إن مكانة المرأة في أي مجتمع لا يتحدد بمعيار أو معيارين ، وإنما يتحدد بعدد من المعايير تتوزع على مجالات وميادين كثيرة ، اجتماعية واقتصادية وثقافية وديموغرافية وسياسية ، وعليه فإن المشاركة السياسية والتمثيل النيابي في مختلف المستويات المحلية والوطنية ، لايمكن الاستناد عليه كمؤشر للدلالة على مكانة المرأة ، هذا فضلا إذا كان هذا التمثيل نتيجة لقوانين "الكوتة" التي فرضتها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة من دول العالم الثالث ولم تفرضها على نفسها ، تاركة الأمر بها يتطور وفق الواقع العادي والطبيعي الذي يعكس اوضاع المرأة كما هو في الواقع دون تزييف أو تشويه .

نتائج الفرضية الثانية :

إنطلاقاً من المعطيات السابقة المفسرة لنتائج الفرضية التي تبين وتوضح وجود علاقة بين تنوع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة وإرتقاء وتدعيم مكانتها الاجتماعية بحيث قمنا بربط متغير المهنة بإرتقاء المكانة عند المرأة العاملة المتزوجة في ظل التحول الجاري في المجتمع ، يتضح أن نوع المهنة وكل ما يفسرها من مؤشرات غيرت وأثرت في مكانة المرأة في المجتمع الجزائري وقد قمنا بإختبار هذا المتغير كالآتي:

- علاقة المهنة بالسكن هناك طموح عند المبحوثات في إمتلاك مسكن .
- هناك رضى عن المهنة بنسبة عالية بإعتبار أن العمل بات نتيجة حتمية وصلت إليها المجتمعات الحديثة أين المرأة يتم تحضيرها لكي تشغل وظيفة أخرى إلى جانب دورها كربة بيت.
- بدء العمل عند المبحوثات قد حصل قبل الزواج بالتالي هناك تقبل لعمل المرأة.
- مكاسب العمل على الصعيد الشخصي بالنسبة للمبحوثات يظهر أنهن يبحثن عن هوية جديدة وبالتالي مكانة أحسن في المجتمع.
- النساء المبحوثات يجدن صعوبة في التوفيق بين العمل و الأسرة و هذه حقيقة معاناة بالنسبة للنساء اللاتي يعملن بدوام كلي و بسبب عوامل أخرى خارجة عن إرادتها، غياب من يساعدها ممن يحيط بها وخاصة الزوج.
- مشاركة الزوج في الأشغال المنزلية، هناك تغير في نظام تقسيم العمل داخل الأسرة،
- علاقة المهنة بكفاية الدخل، نجد كلما إرتفعت الكفاءة المهنية كلما كان التعبير عن عدم كفاية الدخل.
- يختلف الإحساس بالإرتياح في الوسط المهني حسب محيطها المهني والأسري.

قمنا في هذا المبحث بإختبار متغير العلاقات الاجتماعية وتأثيرها في تمكين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع ، وهذا من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة عالية من المبحوثات صرحن بربط الصلة الدائمة مع الأهل والأقارب رغم التحولات الاجتماعية التي دفعت بها إلى العمل لساعات طويلة وزيادة إنشغالها،

بحيث هذا لم يَأْثُر على علاقاتها مع الأهل، ولكن ينبغي النظر بعين التفهم لما تبذره المرأة العاملة من أجل الحفاظ على علاقاتها دون تقصير بالرغم من أن المطلوب منها أن تسبق إهتماماتها بزوجها وأطفالها بجعلهم الأولوية.

- أما فيما يخص مشاركتها في العمل السياسي من خلال الأحزاب والجمعيات يظهر واقع المبحوثات أن وضع المرأة في الجزائر لا يزال محدودا للغاية، في النشاط السياسي والجمعوي، ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتوعية لزيادة دعم دور المرأة سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا، على الرغم مما طرأ بفعل تغير القوانين من تحسن ملحوظ في تولي المناصب القيادية، سواء في الحكومة أو في المجالس المنتخبة.

المبحث الرابع: تحليل الفرضية الثالثة

التمييز والتحيز ضد المرأة المتزوجة العاملة في الوسط المهني يؤثر في مكانتها الاجتماعية.

مسألة التمييز والتحيز بين بني البشر ، ظاهرة اجتماعية قديمة عرفتھا الشعوب منذ القدم ، وهي تقوم على اعتبارات عديدة منها ما يبدو ظاهريا مقبولا ومنها ما هو منبوذ ، ومن الاعتبارات والمتغيرات التي قام ويقوم الى اليوم عليها التمييز بين البشر ، متغيرات الجنس (النوع) ، اللون ، الديانة ، العرق ، السن ، "العلم" ، المال والملك ، الثقافة ، اللغة ، الجنسية الوطنية ... الخ .

والتمييز بين البشر ما زال مُمارسا الى اليوم ، وفي أعظم الدول تطورا وتقدما ولم تستطع القوانين والتشريعات العديدة والتنظيمات المختلفة ، القضاء عليه في دول كالولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض دول أوربا وغيرها ، سواء باعتبار اللون أو الدين أو الجهة ، وحتى الجنس (النوع) .

ومن أنواع التمييز التي ما زالت منتشرة بكثافة ، وخاصة في الدول المتخلفة (دول العالم الثالث) ، تلك الممارسات التمييزية على أساس الجنس (النوع) ، وفي مستويات ومؤسسات عديدة ، تبدأ من الولادة ولا تنتهي بالوفاة ، وقد يقول البعض وكيف ذلك ؟ . نجيب بأن تفضيل الذكور على الاناث يبدأ منذ لحظة الميلاد ، حيث تفضل الأسر انجاب الذكور عن الاناث ومنذ القدم وعند كل الشعوب ، وقد شنَّ القرآن الكريم بهذه الممارسات في قول الله . عز وجل . " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ " (سورة النحل : 58 . 59) ، وكذلك قوله . تعالى . : " وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ " (سورة التكوين : 8 . 9) . وغيرها من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تفصح تلك الممارسات التي كانت سائدة قبل ظهور الاسلام وفي كل الشعوب آنذاك ، والأكثر من هذا فإن هذه الممارسات مازالت مستمرة عند المسلمين الذين نهام دينهم عن هذه المعتقدات وعند غير المسلمين ، وقد

بيّنت كثير من الدراسات والبحوث في مجال السكان والديموغرافية¹ ، وفي عديد من الدول أن انجاب الأنثى لم يعد التعبير عن كرهها بالاشتمزاز والاحتقار والتمييز المادي والمعنوي بعد ولادتها ، بل تعدى ذلك الى إمكانية الاعتراض على انجابها وذلك بالقيام باسقاطها عن طريق عمليات الاجهاض بعد التأكد من كون الحمل هو جنس أنثى بما توفره التكنولوجيا الحديثة ، وكمثال لذلك ما حدث في دولة الصين ، حيث اختل التوازن بين عدد الذكور والاناث ، ولم يعد بالامكان أن يجد كل الذكور الصينيين ما يقابلهم من الاناث للزواج ، وسبب ذلك السياسة السكانية التي تبناها الحكام الصينيون ، والقاضية بالسماح بانجاب مولود واحد فقط لكل أسرة ، مما حمل الصينيون على الافراط في القيام بعمليات الاجهاض لما يكتشفون بأن جنس الجنين أنثى ، وليس هذا دأب الصينيين فحسب، بل هذه الممارسة منتشرة كثيرا وفي مختلف ربوع العالم وبدرجات متفاوتة .

وابتداء من تفضيل انجاب الذكر يبدأ مسلسل التمييز والتفرقة ضد الاناث ، ليستمر في مختلف المعاملات المادية وغير المادية ضمن الأسرة ، ليتواصل فيما بعد في باقي المؤسسات الأخرى ، كمحصلة لهذه الثقافة التمييزية ، غير أننا نشير هنا الى أن ممارسات ومظاهر التمييز هذه ، خفت حدتها مع تطور الوعي لدى الأفراد وتغير القيم خاصة تلك القيم المرتبطة بالتمييز والتحيز ضد الأنثى ، ولم تبق كما كانت في الماضي . كما سنبينه لاحقا .

¹-المختار الهراس و إدريس بنسعيد ، الثقافة والخصوبة : دراسة في السلوك الانجابي بالمغرب ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ،

أولاً-موقف المرأة المتزوجة العاملة من بعض مظاهر التمييز داخل الأسرة: هذا المؤشر ضروري لمعرفة مدى إستمرارية التفرقة في المعاملة بين الجنسين في الأسرة.

الجدول رقم(37)

يوضح توزيع المبحوثات حسب وجود فروق في المعاملة بين الذكور والإناث في الأسرة وعلاقته بالمستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		الإجابة
%	ت	%	ت	%	ت	المستوى التعليمي
100	3	33.33	01	66.66	02	لا تقرأ و لا تكتب
100	7	42.85	03	57.14	04	إبتدائي
100	20	45	09	55	11	متوسط
100	106	57.55	61	42.45	45	ثانوي
100	164	70.11	115	29.89	49	جامعي
100	300	63.33	190	36.66	110	المجموع

بيانات الجدول رقم (27) تُظهر أن الاتجاه العام تمثله فئة المبحوثات اللائي صرحن بعدم وجود فروق في المعاملة بين الذكور والإناث داخل أسرهن بنسبة 63.33% ، بالمقابل صرحت بقية المبحوثات بالايجاب ، أي أن هناك تمييز وفروق في التعامل بين الذكور والإناث وذلك بنسبة 36.66 % .

وبقراءة هذه النتائج على ضوء متغير المستوى التعليمي، فإنه يظهر بأن فئة المبحوثات من مهنة مستوى تعليمي "جامعي" يتصدرن بقية الفئات في دعم الاتجاه العام بنسبة 70.11 % منهن، تليهن فئة المبحوثات من مستوى "ثانوي" بنسبة 57.55%، ثم تلي المبحوثات من ذوات مستوى تعليمي "متوسط" بنسبة 54 % منهن، ثم تليهن فئة المبحوثات من مستوى "إبتدائي" بنسبة 42.85 %، وأخيرا فئة المبحوثات ذوي مستوى "لاتقرأ ولا تكتب" بنسبة 33.33 % من بينهن .

بينما اللائي صرحن بوجود تمييز في المعاملة بين الإناث والذكور في الأسرة نجد أكبر نسبة عند فئة المبحوثات من مستوى "لا تقرأ ولا تكتب" بنسبة 66.66% منهن،

بينما جاءت فئة المبحوثات من مستوى تعليمي "إبتدائي" بنسبة 57.14 % منهن، لتتزل النسب الى 42.45 % و 29.89 % لفئتي المبحوثات من مستوى تعليمي "ثانوي" و "جامعي" على التوالي .

النتائج هذه تبرز وبجلاء أن ظاهرة التمييز في المعاملة بين الذكور والاناث قد تراجعت بشكل واضح، ويعود ذلك ربما لأن المبحوثات يتمتعن بمؤهل دراسي معتبر على العموم، ما يعني أنهن كنّ من الموفّقات في مسارهن الدراسي ما جعلهن لا يشعرن بالتمييز في المعاملة، الى جانب أن العينة مأخوذة من وسط حضري بالعاصمة، ما يفترض فيه أنه وسط يعكس التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية بشكل متقدم أكثر من غيره ، وأنه بمثابة مرآة عاكسة للتطورات الاجتماعية والمجتمعية .

وللتأكد من العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل الارتباط (ق) فوجدناه مساويا 0.681 ما يعني أن هناك علاقة قوية وموجبة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وبين التمييز في المعاملة بين الذكور والاناث داخل الأسرة ، أي كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما انخفضت مظاهر التمييز في التعامل بين الذكور والاناث داخل الأسر .

غير أننا اذا استخدمنا بعض المؤشرات لقياس مدى التمييز بين الذكور والاناث من حيث الممارسة، فإن الامر يأخذ اتجاها آخر كما سنراه لاحقا .

ثانيا: مساعدة الذكور في الأعمال المنزلية: يعتبر هذا مؤشرا عند الباحثين في تفسير ظاهرة تغير الأدوار وإعادة توزيعها في المجال الأسري بين الزوجين ومن يحيط بهم، وكل الإفرازات التي يحملها هذا التغير.

الجدول رقم(38)

يوضح توزيع المبحوثات حسب مساعدة الذكور في الأعمال المنزلية وعلاقته بالمستوى التعليمي

الإجابة		نعم		لا		أحيانا		المجموع	
المستوى التعليمي	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
لا يقرأ و لا يكتب	-	-	02	66.66	01	33.33	03	100	
إبتدائي	01	14.28	04	57.14	02	28.57	07	100	
متوسط	04	20	14	70	02	10	20	100	
ثانوي	27	25.47	69	65.09	10	9.43	106	100	
جامعي	46	28.04	68	41.46	50	30.48	164	100	
المجموع	78	26	157	52.33	65	21.66	300	100	

معطيات الجدول رقم (38) تبين أن مساعدة الذكور في الأعمال المنزلية تمثل اتجاهها ضعيفا بنسبة تقارب 26% وفق ما صرحت به المبحوثات وأما اللائي صرحن بوجود مساعدة "أحيانا" فكانت النسبة 21.66 %، بينما صرحت بقية المبحوثات بالنفي، أي أن الذكور لا يقومون بالمساعدة في الأشغال المنزلية وذلك بنسبة تصل الى 52.33 % .

وعند إدخال متغير المستوى التعليمي يتضح أن التمرکز كان في نفي المبحوثات لوجود مساعدة للذكور في الأشغال المنزلية وهذا ما أظهرته معطيات الجدول بحيث أن فئة المبحوثات من مستوى "متوسط" هي التي تدعم الإتجاه العام بنسبة تقدر 70 %، ثم تليها فئة اللائي لديهن مستوى تعليمي " لا يقرأ ولا يكتب" بنسبة 66.66 %، ثم فئة مستوى تعليمي " ثانوي " بنسبة تقدر ب 65.09 % .

كما نجد نسبة الإجابة العالية في وجود مساعدة للذكور في الأشغال المنزلية لدى فئة المبحوثات من مستوى تعليمي " جامعي " بنسبة تقدر ب 28.04 %، ثم أعلى نسبة بالنسبة للآئي أجبن بوجود مساعدة " أحيانا " عند فئة " لا يقرأ ولا يكتب " بنسبة 33.33 %.

وبحساب معامل الارتباط (ق) وجدناه مساويا 0.276 ما يدل عن وجود علاقة موجبة وقوية نوعا ما بين المتغيرين.

النتائج هذه تعني أن الأدوار الطبيعية الموزعة بين الذكور والاناث، بدأت تتغير شيئا فشيئا، ذلك أنه لو رجعنا الى الخلف قليلا، كان القيام بالأشغال المنزلية من "الطابوهات" والممنوعات على جنس الذكور، ابتداء من ثقافة الأم التي كانت تمنع بل تزجر أبنائها من الذكور، إن هم حاولوا القيام بالمساعدة في الأعمال المنزلية، حيث كانت عملية التنشئة الاجتماعية تقوم في البيوت على التمييز المفرط بين الذكور والاناث، حتى أدوات اللعب وأساليب اللعب وأماكن اللعب وأنواع اللعب كل ذلك كان مختلفا بين الذكور والاناث، بل وحتى الأساليب التربوية كانت متميزة تقوم على تهيئة وتنشئة الذكر للقيام بأدوار ووظائف غالبا تتم خارج البيت، بينما تقوم تربية وتنشئة البنت لأداء أدوار ووظائف تتم داخل البيت في الغالب .

وكان قيام الذكور بأشغال تعتبر في المخيال الاجتماعي أنها من صميم أعمال الاناث، يجعلهم ذلك محل للسخرية والزجر وقد يوصمون بنعوت ليس أقلها " أنت خنثى"، "لست رجلا" وغيرها من الألفاظ التي تنقص من رجولته. بالمقابل إن قامت البنت بأعمال هي منسوبة للذكور فإنها لا تسلم من النقد والازدراء والنظرة المنحطة لها، فتوصم بأنها "مسترجلة" و"عيشة راجل" وغيرها من النعوت التي تحط من قيمتها .

ثالثا- موقف المبحوثة من ظاهرة العنف ضد المرأة:

جدول رقم (39):

يوضح موقف المبحوثات من تقلص العنف ضد المرأة

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	105	35
غير موافقة	114	38
لا أدري	81	27
المجموع	300	100

من نتائج الجدول رقم (39) السابق يتضح أن الموقف من تقلص العنف ضد المرأة ما زال ذا اتجاه سلبي، حيث صرحت فئة من النساء المبحوثات وبنسبة ملفتة للنظر تقدر بـ 38 % من مجتمع البحث أنها غير موافقة على تقلص العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، مقابل 35 % من المبحوثات ترى عكس ذلك، أي يوافقن على تقلص العنف ضد المرأة، بينما تصرح نسبة 27 % من المبحوثات أنهن لا يدرين ولا موقف لهن في هذه المسألة.

ولتوضيح مسألة العنف ضد المرأة أكثر ، ولمعرفة ما هو أثر متغير السن تم انجاز الجدول الآتي :

جدول رقم (40)

يوضح علاقة سن المبحوثة بتقلص ظاهرة العنف ضدها

السن	موافقة		غير موافقة		لا أدري		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%

100	66	45.45	30	15.15	10	39.39	26	29-20
100	115	28.69	33	36.52	42	34.78	40	39-30
100	97	17.52	17	61.85	60	20.61	20	49-40
100	22	9.09	02	50	11	40.90	09	50 فأكثر
100	300	27	81	38	114	35	105	المجموع

يبين الجدول رقم (40) علاقة سن البحوث بتقلص ظاهرة العنف ضدها لقد أظهرت نتائجه موقف المبحوثات بأنهن غير موافقات من تقلص هذه الظاهرة بنسبة 38%، مقابل 35 % صرحن وأكدن عدم وجود العنف ضد المرأة ، بينما اللاتي صرحن بأنهن "لا يدرين" فقد مثلن نسبة 27 % .

وبإدخال بعض المتغيرات السوسيو- ديموغرافية، فإننا نلاحظ أن متغير السن له أثر في تكوين الموقف من تقلص العنف ضد المرأة، بحيث نجد أعلى نسبة تدعم الإتجاه العام للجدول تتمثل في الفئة العمرية 40-49 بنسبة تقدر 61.85 % وأدناها في فئة 20-29 بنسبة تقدر 15.15 % ، أما المبحوثات اللاتي أكدن تقلص ظاهرة العنف ضد المرأة فكانت أعلى نسبة نجدها في الفئة العمرية 39-40 بنسبة قدرت ب34,78 % و أدناها هي الفئة العمرية 40-40 بنسبة 20.61 % ، و عليه نستنتج من هذه المعطيات أنه كلما ارتفع سن المبحوثات كلما كان الموقف سلبي، أي زاد التوجه نحو إقرار أن العنف ضد المرأة مازال ممارسا في المجتمع.

ولإختبار قوة العلاقة بين متغيري سن المبحوثات وتقلص ظاهرة العنف ضدها،

قمنا بحساب معامل الارتباط (ق) فوجدناه مساويا 0.520 ما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة و قوية بين المتغيرين.

وبقراءة متأنية للنتائج السابقة، يظهر بأن المجتمع يعيش تغيرات هائلة وجوهرية من حيث القيم الموجهة للسلوك والأخلاق والمعاملات داخل الأسرة، ذلك أن ممارسة العنف ضد المرأة المتزوجة تتقلص مع مرّ الأيام.

إن المبحوثات كلما كان سنهن أصغر كانت نسبة الموافقة على أن ممارسة العنف ضد المرأة تنقلص ، هذا ما يدفعنا للتفاؤل أكثر بمستقبل آتٍ ستختفي منه بشكل كبير تلك الممارسات المشينة ضد المرأة ، من خلال زيادة منسوب الوعي لدى أفراد المجتمع ولا سيما الرجال منهم ، إعترافاً بالمكانة الجديدة للمرأة عموماً والمتزوجة خصوصاً ، نظير الأدوار التي أضحت المرأة تؤديها وباقتدار، وكذا للنجاحات المتواصلة التي تحقّقها المرأة وعلى كافة الأصعدة ، ابتداءً من النجاح المدرسي ومروراً بالعمل وليس انتهاءً بتبوأها أعلى المناصب في المسؤولية ، الى جانب قيامها بواجباتها التقليدية والطبيعية المنوطة والمسندة لها بشكل عادي .

رابعاً-تحليل موقف المبحوثات من وجود تمييز في موقع العمل: كما تناولنا سابقاً في الجانب النظري وجود التمييز بين الذكور والإناث في مجتمعنا يظهر من خلال تكريس هيمنة الرجال في صنع القرار، وحقيقة وصول المرأة إلى إكتساح مواقع عمل هامة في المجتمع لا يعني بالضرورة تلاشي وإختفاء هذه الظاهرة السلبية التي تعكر صفو الحياة وتعرقل بالتالي تحقيق التقدم والتنمية في مختلف المجالات، وبالتالي نرى في هذه الظاهرة من الأسباب المعرّقة لإرتقاء مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم(41)

يوضح توزيع المبحوثات حسب مواجهة التمييز في العمل وعلاقته بالمستوى التعليمي

الإجابة	نعم	لا	المجموع
---------	-----	----	---------

المستوى التعليمي	ت	%	ت	%	ت	%
لا يقرأ و لا يكتب	03	100	-	-	3	100
إبتدائي	5	71.43	02	28.57	7	100
متوسط	12	60	8	40	20	100
ثانوي	40	37.73	66	62.27	106	100
جامعي	47	28.66	117	71.34	164	100
المجموع	107	35.67	193	64.33	300	100

توضح بيانات الجدول رقم (41) أن هناك نساء عاملات يواجهن التمييز في مجال عملهن، باعتبارهن نساء وذلك بنسبة 35.67 %، بالمقابل كان التوجه الغالب لصالح المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يواجهن تمييز في العمل بنسبة 64.33 % .

وبإدخال متغير المستوى التعليمي نجد الفئة الداعمة للإتجاه العام هي فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى تعليمي "جامعي" بنسبة 71.34 % وفئة " ثانوي " بنسبة تقدر ب 62.27%.

أما بالنسبة للمبحوثات اللاتي أجبن بوجود تمييز في العمل فإن أعلى نسبة نجدها لدى فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى تعليمي " لا يقرأ ولا يكتب" بنسبة عالية أي 100%، ثم تليها فئة المبحوثات من مستوى تعليمي " إبتدائي" بنسبة تقدر ب 71.43 %، ثم فئة " متوسط " بنسبة 60%. وهكذا كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثة كلما كان التمييز ضدها يتقلص.

وعندما قمنا بحساب معامل الارتباط (ق) وجدناه يساوي 0.228 وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية موجبة وتأثير بين المتغيرين.

هذه النتائج تبرز أن عمل المرأة وتواجدها بجانب الرجال أدى إلى تغيير اتجاهات الرجال نحو هذه القيمة بأن المرأة لا تصلح إلا للمنزل، كما ثبت أن المرأة لا تتشد العمل خارج المنزل لأسباب اقتصادية فحسب، ولكنها تجد في العمل أيضا وسيلة لتأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والإسهام في تطوير المجتمع.

وانطلاقاً من هنا يمكننا التأكيد أن التمييز في العمل لا يمارس ضد المرأة فقط ، فهو كذلك يمارس ضد الرجال ولكن لاعتبارات أخرى غير اعتبار " النوع أي الجندر " كما يمارس ضد النساء. وبالرغم من وجود الممارسات التمييزية ضد النساء العاملات، فإن هذا التمييز يتناقص بمرور الزمن وذلك بإثبات المرأة لمكانتها في ميدان العمل وإظهار إمكانياتها التي تتمتع بها وهذا ما تؤكدته الإحصائيات حيث كشف المدير العام للتوظيف العمومي في تدخله أمام المنتدى الدولي "المرأة والتشغيل" المنعقد بالجزائر في نوفمبر 2017 أن 22% من النساء العاملات يتبوأن مناصب المسؤولية بالجزائر.

إن ظاهرة التمييز في العمل ضد المرأة في طريقها الى التقلص والانحسار بسبب وعي المرأة وتشبثها بإثبات مكانتها وإمكانياتها في ميدان العمل من جهة، وبالمرافقة القانونية التي تسعى الى ترقية المرأة من جهة أخرى .

إن المستوى العلمي الذي أصبحت تتمتع به المرأة مكنها من أن تحظى باحترام ، وأصبح العلم بمثابة سلاح في يد المرأة يجعلها في منأى ضد التمييز في العمل ، ذلك أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة العاملة يجعلها ترتقي في مناصب المسؤولية مما يدعم مكانتها في الوسط المهني ويجعلها صاحبة القرار ، وهذا يجعلنا نتوقع مستقبلاً أفضل للمرأة في الوسط المهني ، وذلك من خلال النجاحات الباهرة التي تحقّقها المرأة في حقول العلم والمعرفة .

ولتوضيح ذلك أكثر بمعنى هل المستوى التعليمي في ذاته كافياً لتقليص التمييز ضد المرأة العاملة ، أم أن نوع المهنة له أثر في دعم تقليص التمييز ضد النساء العاملات ، هذا ما سنحاول إثباته من خلال بيانات الجدول الآتي عندما نرى مستوى هذا التمييز بادخال متغير المهنة.

جدول رقم (42)

يوضح علاقة مهنة المبحوثة بوجود تمييز في العمل:

المهنة		وجود تمييز جنسي		نعم		لا		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
5	31.25	11	68.75	16	100	16	100	16	100
25	43.9	32	56.1	57	100	57	100	57	100
12	28.6	30	71.4	42	100	42	100	42	100
39	37.5	65	62.5	104	100	104	100	104	100
21	32.3	44	62.7	65	100	65	100	65	100
5	31.25	11	68.75	16	100	16	100	16	100
107	35.70	193	64.30	300	100	300	100	300	100

بيانات الجدول رقم (42) والذي يربط العلاقة بين المهنة ووجود تمييز في العمل، بحيث تبين أن الاتجاه العام للجدول هو لصالح المبحوثات اللاتي صرحن بعدم وجود تمييز بنسبة 64.30 %، بالمقابل جاءت فئة المبحوثات اللاتي صرحن بوجود تمييز ضدهن في العمل بنسبة 35.70 %.

وبإدخال متغير المهنة يتضح أن كل الفئات تدعم الإتجاه العام وأعلى نسبة نجدها عند فئة " العاملات بمنصب عالي " بنسبة تقدر بـ 71.4 %، أدناها عند فئة "أستاذات التربية والتعليم" بنسبة تقدر بـ 56.10 % ، أما المبحوثات اللاتي صرحن بوجود تمييز فنجد أعلى نسبة عند فئة " أستاذات التربية والتعليم " بنسبة تقدر بـ 43.9 % وأدناه لدى فئة الموظفات بمنصب عالي بنسبة 28.6 %.

هذه النتائج عند قراءتها في ضوء متغير المهنة ، نستنتج من بيانات الجدول أن نوع المهنة ليس له دلالات عميقة، إذ جاءت النتائج سواء في فئة اللاتي صرحن بالايجاب أو أولئك اللاتي صرحن بالسلب، متقاربة جدا اللهم إلا فئة ذوات مهنة "أستاذة التربية والتعليم" التي كانت مميزة نوعا ما ، الى جانب انفراد فئة المبحوثات من مهنة " ذات منصب عالي " اللاتي نفين وجود تمييز ضدهن بنسبة هي الأعلى تقدر بـ 71.4 % من بينهن .

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن ظاهرة التمييز الممارس في العمل ضد النساء، لا يخص مهنة دون سواها، فالظاهرة موجودة في كل أو أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، اللهم الا النساء العاملات ذوات المنصب العالي، حيث تبوأهنَّ للمنصب يجعلهن في منأى عن التمييز الممارس ضد النساء، هذا ما يدفعنا الى التساؤل حول طبيعة المتغيرات التي تقف وراء الظاهرة .

ولاختبار العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل الارتباط التوافق (ق) وجدناه يساوي 0.102 وهذه الدلالة الإحصائية تعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين في مستوى درجة أدنى ما يؤكد النتائج السابقة.

الجدول رقم (43)

يوضح علاقة مهنة المبحوثات و تعرض إحدى الزميلات للتمييز على أساس أنها امرأة

الإجابة		نعم		لا		المجموع	
المهنة		ت	%	ت	%	ت	%
أستاذة التعليم العالي		4	25	12	75	16	100
أستاذة التربية والتعليم		23	40.35	34	59.64	57	100
موظفة ذات منصب عالي		17	40.47	25	59.52	42	100
موظفة		56	53.84	48	46.15	104	100
مهندسة و تقنية		30	46.15	35	53.84	65	100
عاملة		9	56,25	7	43.75	16	100
المجموع		139	46.33	161	53.67	300	100

بيانات الجدول رقم (43) تظهر العلاقة بين المهنة وتعرض إحدى الزميلات للتمييز على أساس أنها امرأة، بحيث تبين أن الإتجاه العام للجدول هو لصالح المبحوثات اللاتي صرحن بعدم تعرض إحدى الزميلات للتمييز بنسبة 53.67 %، بالمقابل جاءت

فئة المبحوثات اللائي صرحن بتعرض إحدى الزميلات للتمييز على أساس أنها امرأة بنسبة 46.33 %.

وبإدخال متغير المهنة يتضح أن اللائي أجبن بالنفي فكانت أعلى نسبة نجدها في فئة "أستاذات التعليم العالي" بنسبة تقدر 75 %، و أدنى نسبة نجدها لدى فئة " العاملات " بنسبة تقدر 43.75 %، أما اللائي أجبن بأن إحدى زميلاتهن تعرضن للتمييز فكانت أعلى إجابة عند فئة " موظفة " بنسبة تقدر ب 53.84 %، وأدناها في فئة الأستاذات الجامعيات بنسبة 25 %.

ولاختبار قوة العلاقة بين متغيري مهنة المبحوثات وتعرض إحدى زميلاتهن للتمييز في وسطهن المهني ، قمنا بحساب معامل الارتباط (ق) فوجدناه مساويا 0.183 ما يعني وجود علاقة ارتباط قوية نوعا ما بين المتغيرين.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا القول بأن الوسط المهني يؤثر في ظاهرة التمييز ضد المرأة العاملة ، حيث جاء الوسط المهني الذي تمثله الجامعات أقل ممارسة للتمييز ضد النساء العاملات ولاسيما منهن الأستاذات اللائي صرحن بأنهن لم يرين تمييزا ضد زميلاتهن في العمل إلا بنسبة 25 % منهن . وربما يعزى هذا الى اعتبارات عديدة منها طبيعة المهنة ذاتها التي يقل فيها الاحتكاك والاختلاط بين الموظفات والموظفين ، وكذلك الى مستوى الوعي الراجع الى المستوى التعليمي العالي الذي يفرض مستوى معيناً من الأخلاق ، التي تتسم بالاحترام والتقدير ، بينما الوسط المهني للموظفات والعاملات فهو وسطا تزيد فيه ظاهرة التمييز ضد النساء العاملات ، ويعود ذلك الى عدة أسباب ومنها : المساحة الزمنية التي يجب على العاملات مكوثها ، وكذلك انخفاض المستوى التعليمي لهؤلاء العاملات والموظفات مما يجعل مستوى الوعي بالحقوق والدفاع عنها يقل وغيرها من العوامل التي يمكن ذكرها .

خامسا: موقف المبحوثات من الترقية في المهنة: أردنا من خلال هذا المؤشر كذلك معرفة إذا ما كانت المرأة العاملة المتزوجة تتمتع بنفس الفرص في العمل من حيث

ترقيتها مثلها مثل زميلها الرجل وعمدنا إلى إدخال متغيرين أساسيين والمتمثلين في المستوى التعليمي ومهنة للمبحوثات.

جدول رقم (44)

يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات و الإجحاف بحقهن في الترقية في العمل

الإجابة		نعم		لا		المجموع	
المستوى التعليمي		ت	%	ت	%	ت	%
لا يقرأ و لا يكتب		-	-	03	100	3	100
إبتدائي		02	28.57	05	71.43	7	100
متوسط		5	25	15	75	20	100
ثانوي		40	37.73	66	62.26	106	100
جامعي		90	56.10	74	43.90	164	100
المجموع		137	45.66	163	54.33	300	100

تظهر بيانات الجدول رقم (44) العلاقة بين المستوى التعليمي و وجود الترقية في العمل، بحيث نلاحظ فئة المبحوثات اللائي أجبن بالنفي نسبتهن تقدر 54,33 % في حين المبحوثات اللائي أجبن بنعم نسبتهن تقدر 45.66 % .

بادخال متغير المستوى التعليمي في قراءة النتائج السابقة ، فانه يظهر بأن فئة المبحوثات اللائي لديهن مستوى تعليمي "إبتدائي" يتصدرن بقية الفئات في دعم الاتجاه العام بنسبة 71.43% منهن، تليهن فئة المبحوثات من مستوى "متوسط" بنسبة 75%، ثم تلي المبحوثات من ذوات مستوى تعليمي "ثانوي" بنسبة 62.26 % منهن ، ثم تليهن فئة المبحوثات من مستوى "جامعي" بنسبة 43.90 %، بينما اللائي صرحن بعدم وجود ترقية في العمل نجد أكبر نسبة نجدها عند فئة المبحوثات من مستوى "جامعي" بنسبة 56.10% منهن، بينما جاءت فئة المبحوثات من مستوى تعليمي "ثانوي" بنسبة 37.73 % منهن.

أما بحسابنا لمعامل الارتباط (ق) فوجدناه مساويا 0.260 وهذه الدلالة الإحصائية تدل عن وجود علاقة موجبة و قوية نوعا ما بين متغير الهنة ومتغير الترقية في العمل .

وبقراءة ما وراء هذه النتائج ، يمكننا القول بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة المتزوجة العاملة كلما زاد الاجحاف بحقها في الترقية، وهذا يعتبر تمييزا من نوع آخر، ذلك أن المرأة العاملة ترى زميلها الرجل يحظى بالترقيات المختلفة في العمل وهو ربما دونها في المستوى التعليمي ودونها كفاءةً ، ذلك أن عملية الترقية في كثير من مؤسسات الجمهورية تستند الى اعتبارات غير موضوعية، كالجنس (النوع) ، والنفوذ والقربة والجهوية والمحابة والمحسوبية والولاء وغيرها.

جدول رقم (45)

يبين العلاقة بين مهنة المبحوثات والإجحاف بحقهن في الترقية في العمل

الإجابة		نعم		لا		المجموع	
المهنة		ت	%	ت	%	ت	%
أستاذة التعليم العالي		06	37.50	10	62.50	16	100
أستاذة التربية والتعليم		25	43.85	32	56.14	57	100
موظفة ذات منصب عالي		10	23.80	32	76.19	42	100
موظفة		64	61.53	40	38.46	104	100
مهندسة و تقنية		25	38.46	40	61.54	65	100
عاملة		07	43.75	09	56.25	16	100
المجموع		137	45.66	163	54.33	300	100

تظهر معطيات الجدول رقم (45) العلاقة بين مهنة المبحوثات ووجود الترقية في العمل، فمن خلال المبحوثات اللائي أجبن بالنفي واللائي يمثلن الاتجاه العام ، فكانت أعلى نسبة نجدها عند فئة "موظفات ذات منصب عالي" وذلك بنسبة 76.19 %، وأدناها عند فئة المبحوثات "العاملات" بنسبة 56.25 %، في المقابل المبحوثات اللائي

أجبن بوجود إححاف في الترقية أعلى نسبة سجلت عند فئة "الموظفات" بنسبة تقدر ب61.53 %، وأدناها عند فئة "الأستاذات الجامعية " بنسبة 37.5 %.

وعند حساب معامل الارتباط التوافق (ق) وجدناه مساويا 0.254 ما يدل عن وجود علاقة قوية نسبيا موجبة بين المتغيرين.

ومن خلال الإحصائيات السابقة يظهر أن النساء العاملات اللائي أجبن بعدم وجود ترقية في العمل يتوزعن في مواقفهن بنسب متفاوتة ، وذلك بسبب أنهن إما يتمتعن بمستوى عالي فهن أصلا إطارات سامية وصلن إلى درجة تقبل لوضعهن بالرغم من وجود فرص يمكن الوصول إليها ومواقع أخرى أحسن وأعلى يمكن أن تتبوأها إلى جانب الرجل الإطار ولكن هناك شبه إكتفاء إلى حد ما، أما بالنسبة لفئة العاملات البسيطات فهن يشغلن مهن بدون مستوى تعليمي مرتفع يجعلهن لا يطمحن للترقية أكثر .

أما بالنسبة للاتي أجبن بتأكيد وجود إححاف في الترقية المهنية فإننا لاحظنا فئة "الموظفات" هن الأكثر معاناة من هذه الظاهرة التي تستحق الاهتمام بها من قبل الباحثين، ولعل هذا يعود لسيطرة الرجال على أغلبية المناصب النوعية وبقاء فكرة تفاني وتواجد الرجال في مواقعهم وتفرغهم الشبه التام وإستعدادهم الدائم مقابل إرتباط النساء بأسرهن وكثرة تضرهن وسرعة الملل من العمل الذي يجعلها تميل بين وضعيتين وتجدها حائرة إن لم تجد من يساعدها في محيطها القريب.

خامسا- موقف المبحوثات من تحسن وضع المرأة في المجتمع:

جدول رقم(46):

يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تحسن وضع المرأة في المجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	240	80
غير موافقة	30	10
لا أدري	30	10
المجموع	300	100

جاءت نتائج الجدول رقم (46) جلية في اتجاه موافقة المبحوثات على أن وضع المرأة في الجزائر في تحسن مستمر وذلك بنسبة 80% من أفراد العينة، مقابل 10% من المبحوثات لفئتي اللاتي لا يوافقن على ذلك ، وأولئك اللاتي صرحن أنهن لا يدرين.

إن هذه النتائج تؤكد على تطور مكانة المرأة في المجتمع الجزائري والإحساس بذلك من طرف المرأة ذاتها، وربما هذا ما يفند النتائج السابقة فكيف نوفق بين التصريح بتحسن وضع المرأة في المجتمع الجزائري، والإيمان بعدم تقلص العنف ضدها وبقراءة النتائج السابقة يتضح غياب الأثر الواضح في تشكيل نظرة المرأة الجزائرية لوضعيتها داخل المجتمع، فهي و بغض النظر عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فهي ترى أن وضعها يتحسن بإضطراب داخل المجتمع، وما المكاسب والحقوق التي حصلت عليها المرأة في المجتمع الجزائري إلا دليل ملموس على ذلك والأكثر أنها مازالت تطالب بحقوق ومكاسب أخرى.

جدول رقم (47):

يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من مطالبة المرأة بالحرية في اختيار الزوج:

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	192	64
غير موافقة	81	27
لا أدري	27	09
المجموع	300	100

نتائج الجدول رقم (47) تبين توجه المرأة الجزائرية نحو المطالبة بمزيد من الحرية في اختيار شريك الحياة المناسب، وذلك بنسبة 64% من المبحوثات، مقابل 27% من المبحوثات ترى عكس ذلك، أي أنهن لسن موافقات على المطالبة بمزيد من الحرية للمرأة في اختيار الزوج المناسب، بينما ذهبت نسبة من المبحوثات تقدر بـ 09% إلى موقف الحياد، حيث صرحن أنهن لا يدرين ولا موقف لهن في ذلك، ويترجم هذا الاتجاه في الموافقة على المطالبة بمزيد من الحريات في اختيار شريك الحياة في سياق التحولات والتغيرات التي تعيشها الأسرة الجزائرية خلال العقود الأخيرة من الزمن .

وتدل هذه النتائج كذلك على تغير مهم في القيم الاجتماعية التي كانت راسخة في المجتمع الى وقت قريب، حيث كان لايسمح للفتاة بحرية واسعة في اختيار شريك حياتها، بل وكانت لا تُستشار عند كثير من العائلات المحافظة، الا أن التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية والحضرية كلها تعزز التوجه نحو تغير كثير من القيم التي كانت سائدة الى زمن قريب.

جدول رقم (48) :

يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تأهيل المرأة للعمل في كل المجالات:

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	185	61.67
غير موافقة	82	27.33
لا أدري	33	11
المجموع	300	100

في سياق رؤية المرأة لنفسها، تظهر البيانات الجدول رقم (48) أن المبحوثات موافقات بنسبة 61.67 % على أن المرأة مؤهلة للعمل في مختلف المجالات مقابل 27.33 % من المبحوثات يرين عكس ذلك، في حين لا رأي لنسبة 11% من المبحوثات في هذا الموضوع .

إن اقتحام المرأة لمجالات العمل المختلفة في المجتمع زاد من قناعتها وثقتها بنفسها وأنها قادرة ومؤهلة للعمل في مختلف مجالات النشاط المتاح لها، ولا غرابة أن المرأة في الجزائر أصبحت تمثل أكثر من نصف العاملين في قطاعات الصحة، والتربية، والعدالة، والضمان الاجتماعي والإعلام والاتصال، وهي قادمة بقوة في قطاعات أخرى كالتعليم العالي والسياحة، والداخلية والخارجية، وغيرها من القطاعات.

جدول رقم (49):

يوضح توزيع المبحوثات حسب الموقف من تولي المرأة لمناصب عليا في المجتمع:

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	160	56
غير موافقة	96	32
لا أدري	36	12
المجموع	300	100

تظهر بيانات الجدول رقم (49) السابق أن موقف المبحوثات مع دعم تولي المرأة لمناصب سياسية واجتماعية بارزة في المجتمع وذلك بنسبة 56% من أفراد العينة، مقابل نسبة 32% من المبحوثات ذهبن عكس ذلك، في حين صرحت نسبة 12% من المبحوثات أنهن لا يدرين ولا موقف لهن في المسألة.

ومما سبق يمكن التأكيد على أن المبحوثات يدعن تولي المرأة لمناصب سياسية واجتماعية عالية في المجتمع، ويأتي ذلك في سياق ثقة المرأة بنفسها ومطالبتها بالحرية والمساواة مع الرجل وإيمانها بقدرتها وأهليتها التي سبق وأن عبرت عنها فيما سبق التطرق إليه.

جدول رقم (50):

يوضح توزيع المبحوثات حسب تقديرهن لدور المنظمات الإنسانية في الدفاع عن حقوق المرأة.

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافقة	167	55.67
غير موافقة	61	20.33
لا أدري	72	24
المجموع	300	100

تبين معطيات الجدول رقم (50) توزيع المبحوثات حسب تقديرهن لدور المنظومة الإنسانية في الدفاع عن حقوق المرأة تقوم حياة المجتمعات المعاصرة على وجود ما يعرف بالمجتمع المدني، ومن ضمن المنظمات والجمعيات التي تشكل المجتمع المدني المعاصر، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان و منها منظمات وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة وترقيتها.

وفي الجزائر ظهرت عدة منظمات وجمعيات للدفاع عن حقوق المرأة، سواء فيما يتعلق بالحقوق السياسية أو الحق في العمل والعلم والمعرفة، والمساواة مع الرجل غيرها.

وفي هذا السياق جاءت نتائج الجدول السابق لتجيب عن إيمان المرأة الجزائرية وتقديرها للدور الذي تلعبه المنظمات الإنسانية سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي في الدفاع عن حقوق المرأة بغض النظر عن الموروث الثقافي للمجتمعات، فقد عبرت فئة من المبحوثات عن تقديرهن وموافقتن على الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في الدفاع عن حقوق المرأة وترقيتها، وذلك بنسبة 55.67 % مقابل 20.33 % من المبحوثات يرين عكس ذلك في حين تقف فئة معتبرة نسبتها 24 % على الحياد فهي بدون رأي.

من خلال هذه المواقف والآراء تبين أن المرأة الجزائرية، تقدر دور المنظمات والجمعيات التي تدافع عن المرأة وتطالب بحقوقها وترقيتها مثلها مثل الرجل، وهذا على عكس ما سبق وأن رأيناه، من ضعف في انتمائها لهذه المنظمات والجمعيات، وربما مع مرور الزمن سنشهد إقبال كبير للنساء على الانخراط في جمعيات ومنظمات المجتمع خاصة مع تشجيع القوانين وحثها على ذلك.

-نتائج الفرضية الثالثة:

من خلال تتبع قراءة الجداول الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثالثة نستنتج أن:

- تراجع ظاهرة التمييز في المعاملة بين الذكور والاناث في الأسرة، ولعل هذا التراجع كان نتيجة وعي المرأة بضرورة صناعة نموذج جديد يختلف عن القديم الذي يزدري المرأة الطموحة والمنافسة لأخيها الرجل، بل بات من المؤكد أن التغيير في هذه المسألة يقع تحت عائق النساء أولا وآخرا كأمهات تربي وتنشئ الأجيال فمن الضروري أن ألا تعيد إنتاج ما خلفته قرون من الإقصاء والإبعاد والإحتقار والتتقيص من شخصيتها.
- إقرار المبحوثات بأن العنف ضد المرأة مازال ممارسا في المجتمع وخاصة عند السيدات المتقدمات في السن، وهذه الظاهرة التي باتت تعرف تصاعد وأصبحت مشكلة مجتمع برمته فلا تستبعد النسوة منها فهن أكثر فئة تتعرض للعنف بنوعيه الجسدي والمعنوي، وعند النساء المبحوثات صرحن بأنهن تعرضن للعنف من قبل أزواجهن. لكن يمكن الوقوف على مؤشرات تراجع هذه الظاهرة من خلال المبحوثات الأقل سنا.
- ظاهرة التمييز في العمل ضد المرأة في طريقها الى التقلص والانحسار.
- ظاهرة التمييز موجودة في كل أو أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي.
- كلما ارتفع السن زادت نسبة الموافقة على دعم المرأة لتولي مناصب سياسية واجتماعية عليا في المجتمع.

- تقدير النساء المبحوثات للدور الذي تلعبه المنظمات الإنسانية سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي في الدفاع عن حقوق المرأة بغض النظر عن الموروث الثقافي للمجتمعات.

- وعلى العموم فإن ظاهرة التمييز ضد النساء ولا سيما العاملات منهن في طريقها الى النقل ، وذلك من خلال التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأسرية التي يشهدها المجتمع الجزائري ، ابتداء من أسلوب تأسيس الأسرة ، واتاحة الفرص في الحياة للفتاة مثل الفتى وخاصة في التعليم الذي أظهرت فيه الاناث تفوقا ونجاحا ، هذا ما يفتح أمامهن أبوابا كثيرة ، منها باب العمل والانخراط في الممارسة السياسية ، ما يجعل حضور المرأة يكتسح ميادين عديدة لم تكن متواجدة بها ، هذه الأمور وغيرها ستؤدي حتما في المستقبل الى تراجع ظاهرة التمييز ضد المرأة لتختفي تماما بمرور الزمن واستمرار النجاح والتفوق الذي أبدته كثير من النساء .

النتائج العامة :

في بداية القرن العشرين كانت إحدى الإجابات الهامة عن التساؤل في سبب "التخلف" الذي تعيشه المجتمعات العربية، تكمن في أن وضع المرأة العربية ومنها الجزائرية تعيش وضعاً مأساوياً يجعل نصف المجتمع شبه مشلول، فركز كثير من المفكرين ومن إختصاصات عدة، على رأسها متخصصين وباحثين في حقل علم الاجتماع، على عنصر وعامل تعليم المرأة، ذلك أنه لا يمكن أن نربي جيلا مفتحا ومتقدما بأمهات أميات و جاهلات لفنون العصر .

إن مشكلة تردي مكانة المرأة في المجتمع لا تخص المرأة وحدها، بل إنها مسألة مركزية في التطور الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فهي قضية إجتماعية أساسية تطرح بشكل جذري مشاكل المجتمع من أساسه.

وإنطلاقا من هنا، فالسؤال هو: ماذا تريد المرأة ؟ و ماذا يمكن القيام به لتغيير واقعها ومكانتها و منحها أدوارا تتسجم مع روح العصر الحالي ؟ روح القرن الواحد والعشرين ببساطة إنها (المرأة) في حاجة ماسة إلى التعليم و العمل المأجور والمعاملة

بدون تمييز مع أخيها الرجل، منذ ولادتها إلى رحيلها من على هذه الأرض و الحياة الدنيا.

إن عنصري العلم والعمل ليس هدفان بحد ذاتهما، فالعلم و كذلك العمل وسيلتان تفسحان المجال للمرأة لتفجير طاقاتها وقدراتها الهائلة.

العلم والعمل وسيلتان وعاملان لتغيير العلاقات الاجتماعية بحيث يكون التعامل بين الرجل والمرأة مبنيًا على الإحترام المتبادل، وبحيث تتغير العلاقات الاجتماعية فلا يتصرف الرجل وكأنه وصي على المرأة في كل شيء، ولا تتصرف المرأة وكأنها بحاجة إلى وصاية في كل شيء.

على غرار ما تقدم، فقد كشفت دراستنا التي كانت تدور حول موضوع " التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في مكانة المرأة في الجزائر"، أهمية عاملي التعليم والعمل كوسيلة دافعة ورافعة لمكانة المرأة وتغيير أدوارها الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع.

إن دراستنا توصلت إلى أن المرأة زاحفة وقادمة نحو إفتكاك مكانتها الجديرة بها، في مجتمع عصري وواعي بأهمية وإدراك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الدفع بالمجتمع إلى الأمام.

ففي مجال التعليم كشفت الإحصائيات والمعطيات أن الإناث أصبحن يمثلن النصيب الأكبر على مقاعد مؤسسات التربية والتعليم، وكلما إنتقلنا من مرحلة تعليمية أدنى إلى مرحلة تعليمية أعلى كلما إرتفعت نسبة تواجد الإناث ليتوجن ذلك النجاح في شهادة البكالوريا حيث تمثل الناجحات ثلثي الناجحين، ليتواصل مسلسل النجاح في التعليم العالي حيث تتفوق عدد الخريجات عن عدد الخريجين من الذكور سنة بعد سنة، وهذا ما يجعل النساء في المستقبل أكثر تأهيلا لشغل المناصب المهمة في مختلف ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

هذا الوضع يظهر أنه كلما أخلى الرجال أمكنة إعتلتها وإحتلتها النساء، وكلما تراجع الرجال تقدمت النساء، وكلما غادر وهاجر الرجال، أدوارا وأمكنة ومؤسسات زحفت النساء إليها وملأته.

يكون ذلك في النجاح المدرسي والتعليمي وفي العمل والتوظيف وتبوء المناصب والحقائب، و في تقمص الأدوار و المكانات التي كانت حكرًا على الذكور في السابق.

إن تعليم المرأة كان بمثابة الموكب الحافل الذي تتقدم بواسطته المرأة نحو الأمام وهو الذي مازال يدفع بها إلى تحقيق مكانة إجتماعية متميزة، مكانة تجعل منها عنصرا وعضوا فعالا في المجتمع.

فبالتعليم استطاعت المرأة أن تقتحم كل المجالات الاجتماعية و الإقتصادية في المجتمع، ولم يبق أي مجال حكرًا خالصا على الذكور، صحيح انها لم تصل بعد، لما هو مرغوب ومطلوب، ولكنها قادمة و بقوة ، والمستقبل في إنتظارها.

وللتعليم . كما أظهرت الدراسة . أهمية خاصة في حياة المرأة، بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما ساعدها ذلك على الحصول على منصب عمل وسهل انخراطها في سوق الشغل، ومكّنها من تولي مناصب المسؤولية وجعلها أكثر وعيا بواجباتها إتجاه نفسها وأسرتها والمجتمع بصفة عامة.

وكما أسفرت الدراسة كذلك عن وجود علاقة قوية بين المكانة الاجتماعية للمرأة وعملها، حيث كلما كانت المرأة تنشط في سوق العمل وكلما ارتفعت في مناصب العمل كلما حظيت بمكانة محترمة وسط الأسرة والمعارف والأوساط الاجتماعية المختلفة، كذلك من النتائج أن المرأة المتزوجة العاملة تتمتع بحريات أوسع مما يسمح لها بالارتقاء والتخلص من ضغط بعض القيم الاجتماعية الموروثة كالنظر للمرأة على أنها أضعف وأنها لا تصلح إلا للبيت والمتعة .

كما أكدت الدراسة على أن التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تشهدها الجزائر غيرت من نظرة المجتمع للمرأة من نظرة تقليدية بالية إلى نظرة إيجابية ، حيث أدى خروج المرأة للتعليم ثم للعمل على تغيير القيم التقليدية رغم بعض المعوقات الموضوعية والذاتية التي حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب والمرغوب عند العاملات المتزوجات ، إما بسبب أعباء أسرية أو مشكلات اجتماعية، كما أستطاعت المرأة المتزوجة العاملة أن تحافظ على القيم الإيجابية في المجتمع وأن تُطور

علاقاتها الاجتماعية بالمحيطين بها ، سواء من الأهل والأقارب أو الجيران وغيرهم ، بالرغم مما يفرضه عليها دورها كربة بيت وأم وعاملة لساعات طويلة خارج المنزل .

كذلك أظهرت الدراسة بعض العوائق التي مازالت تقف في طريق المرأة المتزوجة والعاملة وذلك في ميدان العمل كالتمييز والاحجاف في حقها كامرأة عاملة ، الى جانب معاناتها من بعض السلوكات والتصرفات المنبوذة كالتحرش وممارسة العنف ضدها في بعض الأحيان ، مع الاقرار بتقلص هذه الممارسات المشينة ضدها .

بينما أظهرت الدراسة ، تقلص مظاهر التمييز والتفضيل بينها وبين الذكور داخل الأسرة ، كما أن ممارسة بعض الأعمال المنزلية التي كانت يُنظر اليها على أنها أعمالا نسائية بحتة ، قد تغير الوضع ليصبح الرجال يشاركون في القيام بهذه الأشغال ، وربما يعزى ذلك الى الأدوار التي أصبحت المرأة المتزوجة والعاملة تؤديها ، وكذا للنجاحات الهائلة التي تحققتها المرأة من حين لآخر .

في الأخير يمكننا القول بأن المرأة في الجزائر استفادت من التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية بالبلاد منذ الاستقلال ، ذلك أن مكانة الانسان بصفة عامة ومكانة المرأة بصفة خاصة ، تتطور وتتحسن بفعل عمليات التنمية الناجحة ، فالتنمية الناجحة هي التي تغير شروط الحياة الموضوعية ، وتمنح الناس الفرص لتغيير أوضاعهم نحو الأحسن .

وعليه فقد استفادت المرأة من عمليات التنمية الجارية بالبلاد من نواحي كثيرة ، فقد تمكنت من الولوج الى المؤسسات التربوية والتعليمية بقوة ، كما أنها تزحف يوما بعد يوم الى ميادين العمل وفي مختلف النشاطات ، ان المرأة الجزائرية تؤكد الحقيقة القائلة : "بأن النساء هن أكثر استفادة من عمليات التحضر" ، وهذا ما تثبته المعطيات وعلى رأسها المعطى الديموغرافي الذي يؤكد على تفوق المرأة نسبة للرجل وفي كل بلاد العالم في متوسط العمر المأمول (الأمل في الحياة) فهو في صالح المرأة دوما وبفارق يصل الى حوالي سنتين في الجزائر .

وفي الأخير يمكن القول أن المرأة قادمة ضمن موكب يتقدمه عنصر العلم والتعلم ويحيطه العمل ، وتعيقه بعض الممهلات المتمثلة في بعض العادات والتقاليد والأفكار والممارسات الاجتماعية والتي في طريقها الى الزوال والاضمحلال مع تقدم الزمن ، إن التطورات والتغيرات والتحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري ، والذي تمثل في خضمها المرأة العنصر الفاعل والرائد الذي يقود هذه التحولات والتغيرات في شكل ثورة هادئة وصامته رهانها الزمن وسلاحها العلم والعمل والصبر ، والمستقبل كفيل بتحقيق كل تطلعات وطموحات المرأة لتكون عضوا في المجتمع مثلها مثل الرجل لا فرق بينهما إلا بالعمل والنجاح . وهذا ما نلمس بوادره باكتساحها مجالات وحقول كانت الى وقت قريب حكرا على الرجال.

توصيات:

حتى ترتقي مكانة المرأة في حياتها الأسرية و المهنية على حد سواء، و تؤدي أدوارها المنتظرة منها على أحسن حال دون تعرضها لأي نوع من العراقيل ينبغي تظافر جهود عدة جهات بدءاً بالمرأة ذاتها فبإصرارها لتحقيق قناعاتها وهو أول المتطلبات الشرطية لرقيتها لأنها هي من يصنع الأجيال فلولاً جهود نسوة الأمس في تشجيع بناتهن على التعليم والعمل لما إستطاعت نسوة الحاضر التخرج من الجامعات والمشاركة في سوق العمل حتى ولو كانت نسبتهن لا تزال في أدنى مستوياتها مقارنة بالدول التي قطعت شوطا معتبرا في هذا المجال. و في هذا السياق لا بد من توفر شروط وعوامل مساعدة لتشق المرأة طريقها في المجتمع، لتصبح عضوا كاملا غير منقوص مثلها مثل أخيها الرجل، ومن بين الأمور التي ينبغي مراعاتها:

- تدعيم التعليم ومواصلة نشره ليشمل كل أفراد المجتمع وإطالته ما أمكن ، وخاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية والنائية وتقريب المؤسسات التعليمية وتوفير وسائل النقل اللازمة ، لتسهيل عملية التمدرس وإزالة كل الذرائع التي يمكن أن تقف في سبيل مواصلة الفتاة لتعليمها . ذلك أن العلم وكما كشفت عنه الدراسة يعتبر عاملا أساسيا في إحداث التغير الاجتماعي ، من حيث تغير العادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات ، كما يعدُّ سلاحا قويا يمكّن المرأة من تأدية أدوارها ومقاومة العوائق التي تقف أمام

تطورها وتألقها في المجتمع ، كما أنه بمثابة المفتاح الذي تفتح به المرأة أبوابا كثيرة كانت موصدة أمامها.

- إعادة النظر في سياسة التشغيل خاصة فيما يتعلق بالعمل النسوي بحيث يجب وضع قطيعة مع الماضي والتفكير في تسهيل ولوج المرأة وجذبها إلى العمل خارج المنزل بتقليص ساعات العمل ما أمكن عوض 8 ساعات في اليوم ، أين لاحظنا شكوى ومعاناة ليس المرأة فحسب، بل من يقع تحت مسؤوليتها الزوج والأبناء والأشخاص المرتبطين بها، فغيابها لساعات طويلة سبب مشاكل إمتدت من أسوار البيوت إلى محاكم المجتمع وارتفاع نسبة الطلاق بين النساء العاملات.

ولتسهيل مهمة المرأة العاملة والمتزوجة ينبغي توفير بعض الوسائل، منها تقريب مكان العمل وتوفير وسائل النقل المأمونة، وإنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال سواء داخل مؤسسات العمل أو قريبا منها، لجعل المرأة الأم العاملة في راحة من أمرها ومطمئنة على أولادها.

الإعتراف بأن القانون لوحده، سواء كان دوليا أو وطنيا، لا يكفي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان الإدماج الكلي للمرأة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، دون عوائق كفيل بترقيتها وجعلها عضوا كامل الحقوق ، ولذا فالمطلوب هو تغيير صورة المرأة في المجتمع، والتخلص من الفكر السلبي في إعتبارها مخلوق لا يصلح إلا ليكون موجود في البيت.

- إعادة النظر في القوانين الخاصة بالمضايقات والتحرش الجنسي في الوسط المهني، بحيث يجب التفكير في آليات ترتبط مباشرة بالمؤسسات والإدارات سواء العمومية منها والخاصة، فالإحساس بالرقابة والردع في هذه المسألة ينقص من تفاقم الظاهرة.

- ينبغي إعطاء دورات تكوينية تدريبية ولما لا نوعية وتربوية للمهنيين وتحسيسهم بالواجب المهني الذي هو جزء من الواجب العام في المجتمع، وهذا التدريب يسير مع باقي التكوينات يوطره أساتذة جامعيين مختصين في القانون، علم النفس، علم الاجتماع، علم الاقتصاد... إلخ بغية إرساء تقاليد سليمة تتوارث من جيل إلى جيل.

- وفي الأخير ينبغي تفعيل قيمنا الحضارية المنبثقة من صحيح ديننا الحنيف ، التي تحض على العدل والمساواة والانصاف بين الذكور والاناث عملا بأقوال الله عز وجل " أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض " (سورة آل عمران : 195) ، " ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا " (سورة النساء : 124) ، " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحييّه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " (سورة النحل : 97).

الخاتمة:

لقد نتج عن عملية التحولات والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري تطورا في مكانة المرأة بحيث ظهر ذلك جليا في إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي جعلها أكثر وعيا بمختلف حقوقها وأشد مطالبة بها، كما أن التعليم ساهم بشكل كبير، في تغير الكثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بوضعها ودورها ومكانتها في المجتمع ، إذ يتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل علمي، وكأن المرأة بالتعليم كسرت أغلال الإستعمار الممارس ضدها منذ الأزل وخرجت للحرية، وهي متواجدة في كل المواقع من أعلى المناصب إلى أبسطها.

لقد أضحي العمل بالنسبة إلى المرأة في المجتمع الجزائري ضرورة ملحة ومن الواجبات الوطنية، بما يصاحبه من جوانب إيجابية وسلبية، إن خروج المرأة للعمل جعلها أكثر مشاركة في الدخل الأسري، مما ساهم في جعل العلاقات الاجتماعية أكثر مرونة من قبل، وزاد المرأة احتراما وتقديرا من طرف الرجل، كما أن خروجها للعمل قد جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب منها إثبات الذات، والاستقلال المادي، ومساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة، غير أن خروج المرأة للعمل قد أضر بالأبناء والزوج من جهة وانهاك المرأة من جهة أخرى بسبب وجود بعض المعوقات .

ورغم كل ذلك فإن معظم المؤشرات والدلائل تُنبأ بقدوم مستقبل زاهر للمرأة في كنف التقدم والتنمية ، فالتنمية تعتبر وسيلة مهمة في تغيير حالة المجتمع من حالة غير مرغوب فيها ، الى حالة أفضل ومرغوب فيها، وقد بينت تجارب الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو ، أن المرأة المستفيد الأول من عمليات التنمية والتحضر ، ذلك أن عملية التنمية والتحضر تتيح لكافة أفراد المجتمع الاستفادة منها ، وخاصة النساء في المجتمع الحضري (المديني) .

وإذا كانت دراستنا قد تطرقت لمكانة المرأة بالبحث في المجتمع الحضري وبالعاصمة أساسا، فينبغي توسيع مجال الدراسة مستقبلا الى جهات أخرى بالبلاد ، للتعرف عن كثر على وضعية المرأة في هذه الامكنة ، والوقوف على طبيعة العوائق

والمشاكل التي مازالت تعرقل حركة المرأة نحو التقدم والرقى الى مصاف نظيرتها بالمدن الكبرى .

أما في المجال السياسي فقد حققت المرأة الجزائرية مكاسب نوعية فيما يخص مشاركتها في الحياة السياسية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تحول دون المشاركة الفعالة في المجال السياسي، منها الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري وكذا وجود بعض المعوقات البنائية والثقافية والشخصية التي لا تشجع كثيرا على انخراط المرأة في العمل السياسي، ولكن بالرغم من هذا كله فإن هناك إرادة نسوية ومشاركة إيجابية في خدمة المجتمع، فينبغي علينا معرفة المزيد وخاصة ما تعلق بتحليل الشروط الاجتماعية التي تعمل المرأة ضمنها، وكذلك معرفة العقبات التي تقف حائلا دون إنجازها العمل الموكل إليها على أحسن وجه، ويدخل ضمنها عدة مسائل هامة : التشريعات النازمة لعمل المرأة المحددة لحقوقها، والمؤسسات الاجتماعية التي ترعى أطفالها أثناء غيابها في العمل بصفة خاصة، ومواكبة ذلك بتغيير في نظرة المجتمع باتجاه التوحيد والإتساق بين الرجل والمرأة، وكما يجب التفكير في توسيع مجال البحث وعدم حصر حدوده في مستوى بحث محدود الإمكانيات الزمنية، المكانية والمادية والتركيز يكون من الداخل ونعني به البيئة الأسرية بكل تفاصيلها .

وفي الأخير أقول كان بودي أن أتوسع في بعض القضايا التي تتعلق بالمرأة ، من حيث التوسع في دراسة أثر التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة في الأسرة التي نبتت فيها بمعنى الأثر المباشر للأولياء وخاصة الوالدين، وكذلك أثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية في تحديد مكانة المرأة وأدوارها داخل المجتمع، كما أعتقد أن قضايا عمل المرأة ومشاركتها السياسية مازالت في حاجة الى دراسات وبحوث لإجلائها أكثر.

الملاحق

بعض الإحصائيات عن العمل في الجزائر:

1- توزيع السكان النشطين حسب الجنس ومكان الإقامة لسنة 2013:

نوع السكن	مكان الإقامة	ذكور	إناث	مجموع	النسبة
السكان النشطون	حضري	5789	1464	7253	67.2
	ريفي	3096	440	3536	32.8
	مجموع	8885	1904	10789	100
السكان العاطلون	حضري	575	289	864	73.5
	ريفي	229	82	311	26.5
	مجموع	804	371	1175	100

2- جدول يوضح تطور نسبة العمل حسب السن والجنس لسنوات 2009-2013-2014:

المجموع	2014		المجموع	2013		المجموع	2009		
	إ	ذ		إ	ذ		إ	ذ	
19.4	5.0	33.3	21.0	6.0	35.5	22.2	5.5	38.7	24-15
51.1	22.5	78.6	54.4	24.1	83.1	49.9	18.7	80.0	34-25
36.4	12.3	60.1	39.0	13.9	63.7	11.4	11.4	62.8	+35

3- تطور السكان النشطين :

بالآلاف (1)

2010	2000	1999	
1822	1083	598	النساء
8990	7512	5256	الرجال
10812	8595	5854	المجموع
17	13	10	نسبة النساء في السكان النشطين

1- حسب إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات " النشاط، التشغيل و البطالة في الجزائر "

4-توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط الاقتصادي سبتمبر 2013:

(الوحدة بالآلاف)

النسبة %	الناشطون		القطاع
	الإناث	المجموع	
10.6	84	1141	الفلاحة
13.0	380	1407	الصناعة
16.6	25	1791	البناء والأشغال العمومية
59.8	1415	6450	تجارة وخدمات وإدارة
100	1904	10789	المجموع

5-جدول يمثل نسبة مشاركة النساء في المجلس الشعبي الوطني بعد انتخابات 10 ماي 2012:

2017		2012	المجالس المنتخبة
النسبة	عدد مقاعد النساء	عدد الأعضاء	
31.6	146	462	المجلس الشعبي الوطني
6.94	10	144	مجلس الأمة

6-تطور مؤشر اللامساواة على أساس النوع:

2014	2013	2012	2011	2010	نوع	السنوات	
60.03	60.9	70.3	73.9	76.9	إناث	نسبة وفيات الأمهات في 100000 ولادة جديدة	الصحة
13.5	12.4	11.8	10.7	10.2	إناث		
33.3	33.3	33.3	6.5	6.5	إناث	المشاركة و التمثيل في البرلمان والمجالس الوطنية	السياسة
66.7	66.7	66.7	93.5	93,5	ذكور		
29.3	27.7	27.3	26.0	24.8	إناث	المستوى النهائي من التعليم الأساسي و العالي % (25 سنة فما فوق)	التعليم
30.9	30.3	30.4	30	29.1	ذكور		
14.9	16.6	15.8	14.2	14.0	إناث	نسبة النشاط %	سوق العمل
66.5	69.5	67.8	65.3	68.5	ذكور		
0.173	0.176	0.174	0.128	0.127	إناث	مؤشر النوع	
0.548	0,559	0.553	0.588	0.599	ذكور		
0.405	0.403	0.404	0.408	0.504		مؤشر اللامساواة على أساس النوع IIG	

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2005-2015 على الموقع WWW.cnes.dz

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

إستمارة إستبيان

حول

التحولات الاجتماعية والاقتصادية

وأثرها على مكانة المرأة المتزوجة العاملة في الجزائر

أختي تحية طيبة ،

تهدف هذه الدراسة إلى تحضير أطروحة دكتوراه حول المرأة العاملة في المجتمع الجزائري، وعليه نكون ممنونين إذا تعاونتي معنا بكل صدق وأمانة في الإجابة على الأسئلة الموجهة لك في هذا الاستبيان وسنحرص كل الحرص على توظيف كل الإجابات وذلك فقط لأغراض البحث العلمي.

شكرا على تفهمك

ضعي الإشارة (x) في الإجابة التي اخترتها :

المحور الأول: بيانات شخصية عن المبحوثة

- 1- السن: من 20-29 سنة () من 40-49 سنة () من 50 سنة فما فوق ()
2- مكان الميلاد:

البلدية :

الولاية:.....

- 3-مكان الإقامة الحالي:

- 4-عدد الأبناء:.....

- 5-كم مضى على زواجك؟.....

- 6-المسكن: شقة () فيلا () مسكن فردي () مسكن تقليدي () بيت قصدي ()

- 7-المستوى التعليمي: لا أقرأ ولا أكتب () ابتدائي () متوسط () ثانوي () جامعي ()

- 8-ماهي مهنتك؟

- 9-ما مقدار دخلك الشهري؟

-أقل من 20 000 دج ()

-من 20 000 دج إلى 40 000 دج ()

-من 40 000 دج إلى 60 000 دج ()

-من 60 000 دج فما فوق ()

- 10-ما هو قطاع عملك ؟ القطاع العام () القطاع الخاص ()

- 11-ما هو المستوى التعليمي للزوج ؟ لا يقر ولا يكتب () ابتدائي () متوسط () ثانوي ()

جامعي ()

- 12-هل يعمل زوجك ؟ يعمل () لا يعمل ()

- 13-إذا كان يعمل ما هي مهنته ؟

- 14-ما هو قطاع عمل زوجك؟ القطاع العام () القطاع الخاص ()

- 15-ما هو مقدار دخل زوجك ؟

-أقل من 20 000 دج ()

-من 20 000 دج إلى 40 000 دج ()

-من 40 000 دج إلى 60 000 دج ()

-م 60 000 دج فما فوق ()

المحور الثاني: المرأة و التعليم

- 16-هل أنت راضية على المستوى التعليمي الذي وصلت إليه ؟ نعم () لا ()

- 17- في كلا الحالتين لماذا؟.....

18- في ماذا يفيد تعليم المرأة حسب رأيكم؟

- ترقية مكانتها في المجتمع ()

- القيام بتربية الأطفال تربية سليمة ()

- إثبات الذات ()

- تحقيق تطلعاتها و طموحاتها في المجتمع ()

19- هل ترغبين في مواصلة تعليمك ؟ نعم () لا ()

20- هل تستفيدين من التعليم في إطار الدورات التكوينية التي تبرمج للعمال ؟ نعم () لا ()

المحور الثالث: الحياة الأسرية

21- هل تعيشين في أسرة:

1- أسرة فيها الزوجين و الأبناء ()

2- أسرة زوجك الكبيرة ()

3- مع عائلتك ()

4- إجابة أخرى.....

22- كيف ترين مهمة تربية الأبناء من خلال تجربتك الشخصية ؟

- من تربية الزوجين معا ()

- من مهمة الزوجة أكثر ()

- من مهمة الزوج أكثر ()

- أطراف أخرى أذكرها.....

23- هل تشعرين بحرية التصرف في حياتك اليومية؟ نعم () لا ()

24 في حالتين لماذا؟

25- هل أنت راضية بدورك داخل الأسرة؟ نعم () لا ()

26- في الحالتين لماذا؟

27- هل هناك فرق في المعاملة بين الذكور و الإناث داخل الأسرة؟ نعم () لا ()

28- هل يساعد الذكور في الأعمال المنزلية داخل أسرتك ؟ نعم () لا ()

29- هل فرض عليك الزواج أم هو من إختيارك ؟ فرض () إختياري ()

30- هل توفقين بين واجباتك إتجاه أسرتك الصغيرة و أسرتك الكبيرة و العمل ؟ نعم () لا ()

نوعا ما ()

31- هل يساعدك زوجك في شؤون المنزل؟ نعم () لا ()

المحور الرابع: المرأة و العمل

32- متى بدأت العمل؟ قبل الزواج () بعد الزواج ()

33- كم يبعد منزلك عن مكان عملك ؟

34- ما هي الأعمال التي تناسب المرأة في المجتمع حسب رأيك؟

التدريس () الطب () الإدارة () القضاء () الأمن () التجارة ()

أخرى.....

35- هل للعمل الذي تؤديه يتوافق مع مؤهلاتك الشخصية؟ نعم () لا ()

36- في كلا الإجابتين لماذا ؟

37- هل أنت مع خروج المرأة للعمل؟ نعم () لا ()

38- في كلا الإجابتين لماذا؟.....

39- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى العمل؟

1- الحاجة المادية () 3- رغبة في إكتشاف العالم الخارجي ()

2- طلب من الأسرة () 4- طلب من الزوج ()

5- إجابات أخرى

40- هل أنت راضية عن عملك ؟ نعم () لا ()

41- هل أنت راضية على راتبك ؟ نعم () لا ()

42- هل دخلك المادي يكفيك لسد حاجياتك الشخصية ؟ نعم () لا () نوعا ما ()

43- على من يعود صرف راتبك الشهري ؟ نفسك () أسرتك ()

أخرى.....

44- أثناء ممارستك لمهنتك هل واجهتي تميزا على أساس أنك امرأة؟ نعم () لا ()

45- هل صادفت إحدى زميلاتك نفس الموقف؟ نعم () لا ()

46- هل مررت بمراحل صعبة شعرت فيها بعدم مقدرتك مواصلة العمل ؟ نعم () لا ()

أحيانا ()

47- هل تمت ترقيتك بسهولة في عملك ؟ نعم () لا ()

48- هل تحصلين على الإجازات المستحقة لك ؟ نعم () لا ()

49- فيما أفادك العمل على الصعيد الشخصي؟

-أكسبني تجربة في العمل () -أكسبني علاقات إجتماعية جديدة ()

-مساهمة في صنع القرار الأسري () -أكسبني مكانة غجتماعية ()

-لم يكسبني شيئا () -إجابة أخرى ()

50- هل أنت مرتاحة في الوسط الذي تعملين فيه ؟ غالبا () أحيانا () نادرا () إطلاقا ()

أخرى

المحور السادس : خاص بالحالة السياسية و الإجتماعية

54- هل أنت ناشطة في حزب ؟ نعم () لا ()

55- هل تدلين بصوتك في الإنتخابات ؟ نعم () لا ()

56- أنت تنتمين إلى جمعية أو منظمة نسائية ؟ نعم () لا ()

57- هل تنتمين إلى نقابة في عملك ؟ نعم () لا ()

58- هل تزورين الأهل و الأقارب؟ نعم () لا ()

59- هل تزورين الجيران و تتأزرين معهم ؟ نعم () لا ()

- 60- هل أنت حرة في إختيار لباسك؟ نعم () لا ()
- 61- فيما ترين أحساسك بالتمييز ضد المرأة سواء في العمل أو الأسرة؟
- 62 - في الأخير هل لديك ما تضيفينه؟.....

كروولوجيا الأحداث التي لها علاقة بالمرأة و وضعيتها في القانون الدولي:

السنة	القانون
1910	عقدت عصبة الأمم إتفاقية تهدف إلى محاربة التجارة في النساء، وإعتبرت إستخدام النساء في الدعارة جريمة دولية.
1919	أنشئت منظمة العلم الدولية التي تهدف إلى تحقيق شروط كريمة للجميع دون إعطاء أهمية للجنس.
1921	مؤتمر جنيف ومشروع إتفاقية الني تنص على تحريم كل محاولة المساهمة فب إستغلال النساء.
1937	عينت عصبة الأمم المتحدة لجنة خبراء للقيام بدراسة شاملة بشأن وضع المرأة القانوني.
1941	إعلان فلدفيا تم إعطاء أهمية للجنس وتحقيق شروط طريمة للجميع.
1945	تأسيس دستور الأمم المتحدة وميثاقها والذي جاء يقر مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس، الطبقة والدين، فجعل للرجال والنساء حقوقا متساوية.
1946	تأسيس لجنة مركز المرأة
1948	صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شاملا كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يجب أن يتمتع بها كل رجل وامرأة.
1951	إتفاقية حول المساواة في الأجور.
1952	إتفاقية حقوق المرأة السياسية وأجبرت الأمم المتحدة بمنح الدول الأعضاء المرأة جميع حقوقها.
1966	عقدت إتفاقية حقوق الإنسان نصت على تعهد الدول الأطراف في الإتفاقية بضمان مساواة بين النساء و الرجال في الحقوق المدنية والسياسية المدونة.
1969	تأسيس صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA من بين أهدافه الأساسية العمل على تحسين الصحة الإنجابية، المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة والسعي على تثبيت تعداد السكان.
1975	-إنعقاد مؤتمر مكسيكو و هو أول مؤتمر يعنى بقضايا المرأة يهدف إلى تحقيق الحقوق السياسية المتساوي بين الرجال و النساء. -إعلان ONU السنة العالمية للمرأة
1976	أنشء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إصدار تعليمات حكومية خاصة لتحقيق تمثيل متكافئ في المناصب العامة ، تجميع تقارير، تنظيم دراسات، القيام بأنشطة.
1979	تم إنشاء المعهد العام للمرأة الدولي للأبحاث و التدريس من أجل النهوض بالنساء مقره الدومنيكان (IUSTRAW) يدعمه منظمة الأمم المتحدة
1980	المؤتمر الثاني إنعقد من أجل تقييم ما تم في النصف الأول من حقبة المرأة

1985	المؤتمر الثالث عقد في نيروبي القمة المعنية بالمرأة وركزت على المساواة والتنمية. تحول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم إلى منظمة ثابتة وله فروع في إحدى عشر مكنبا إقليميا، يركز على ثلاث محاور تمكين المرأة، دعم القدرات المساوية، تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة.
1982	تم إنشاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تطبيقا للمادة 17 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز CEDAW ضد المرأة مهمة اللجنة الإشراف على الإتفاقية من حيث التنفيذ.
1989	مركز التطوير الاجتماعي و الشؤون الإنسانية أو وثيقة عمل حول العنف ضد المرأة في الأسرة.
1991	المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إنعقد في فيينا
1994	المؤتمر الدولي للسكان و التنمية إنعقد في القاهرة
1995	مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إنعقد في كوبنهاجن
1995	المؤتمر العالمي الرابع إنعقد في بكين تحت شعار مبدأ التقدم والتحسين الاجتماعي ، من بين ما نص عليه: المساواة في الحقوق والفرص والموارد تقاسم الأعباء العائلية المشاركة المنسجمة بين الرجال و النساء.

أهم المواثيق الدولية و الإقليمية المتعلقة بحقوق المرأة و التي صادقت عليها الجزائر:

التاريخ	المواثيق
1989-05-16	صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية سنة 1966، هذا العهد يؤكد على ضرورة احترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز.
1989-12-16	المصادقة على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، الذي دخل حيز التنفيذ في 03-03-1976.
1996-01-22	المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/ 51 المؤرخ في 22/01/1996، مع التحفظ و المرسوم الرئاسي رقم 08/ 426 المؤرخ في 28/ 12/ 2008 تم رفع التحفظ حول المادة 219 من الاتفاقية.
2004-04-19	المصادقة على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة المعتمدة في 20-12-1952 والتي دخلت حيز التنفيذ في تاريخ 7-07-1957 وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 4/126/المؤرخ في 19/04/2004.
1987-02-03	المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
2001-05-23	المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي 2000.
2003-07-11	التوقيع دون المصادقة على بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.
2003-02-16	المصادقة على إتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية بموجب المرسوم الرئاسي 69/03 المؤرخ في 16/ 02/ 2003، التي تم اعتمادها في 24/02/ 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 01/03/ 2003 و كذا الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة في 23 فيفري 2003.
25-أفريل 2004	الجريدة العدد 26 الصادرة في 25 أفريل 2004، المتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (640)(د-7) المؤرخ في 01 ديسمبر 1952.
28 ديسمبر 2008	المرسوم الرئاسي رقم 08-426 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008 يتضمن رفع الجزائر تحفظ حول المادة 09 الفقرة 02 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979

مكانة المرأة في النصوص القانون الجزائري:

تاريخ النص القانوني	الجريدة
02 جوان 1966	القانون رقم 66-133 المتعلق بالوظائف العمومي في مادته 05 يمنع أي تمييز بين الجنسين في العمل.
09 جوان 1984	القانون رقم 84-11 المتضمن قانون الأسرة الجريدة الرسمية 15 الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2005 .
21 أبريل 1990	القانون رقم 09-11 المعدل المتمم المتعلث بعلاقات العمل فيتضمن الحق في العمل للجميع و المساواة بين الجنسين و التشغيل و الأجور و الترقية و التكوين و غيرها من الحقوق الأساسية.
27 فيفري 2005	الأمر رقم 05-02 يعدل و يتم القانون 84-11 المتضمن قانون الأسرة.
22 نوفمبر 2006	المرسوم التنفيذي رقم 06-62 يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة و المرأة ، الجريدة الرسمية 75 الصادرة في 26 نوفمبر 2006.
11 فيفري 2006	يتضمن التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد في تونس ماي 2004 الجريدة الرسمية العدد 8 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2006.
12 جانفي 2012	القانون العضوي رقم 12-03 يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الجريدة الرسمية العدد 01 تاريخ 14 جانفي 2012.
2014	تم إنشاء صندوق النفقة للمرأة المطلقة التي تتولى حضانة الطفل.
مارس 2015	العنف المنزلي قانون العقوبات المعدل

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أولاً: القواميس والمعاجم:

1. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999.
2. توفيق يفريموفا سلوم، معجم العلوم الاجتماعية: مصطلحات و أعلام، دار التقدم، ط1 ، بيروت، (دون تاريخ).
3. دينكن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، ، 1986 .
4. ريمون بودون وفرنسوا بوركو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، (دون تاريخ)
5. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979.

ثانياً: الكتب والمؤلفات:

6. إبراهيم محمد حسين أبو صالح، الأم العاملة بالقطاع الحكومي ومشكلات الحياة اليومية، معهد البحوث العربية، القاهرة، 2015 .
7. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع المرأة، ط1، دار وائل ، ط1، عمان، 2008 .
8. إسماعيل مظهر، المرأة في عصر الديمقراطية، دار التكوين، دمشق ، 2009 .
9. أسهمان قصور، المرأة و حقوقها السياسية في الفقه الإسلامي، جسر ، ط1، الجزائر، 2012.
10. أميرة عبد السلام زايد، المرأة والتعليم والوعي بحقوق المواطنة، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة1، 2011.
11. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005.
12. أنيسة بركات درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2001.
13. إيفريت م. روجرز، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.

14. إيمان محمد الشامي، التربية و بعض قضايا المرأة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، دار العلم والإيمان، مصر، 2012.
15. الباز شهيدة ، المرأة العربية و نظام القيم في الحقبة النفطية، في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2004.
16. برتران بادي ودمينيك فيدال، عالم اللامساواة: أوضاع العالم 2016، ترجمة: نصيرة مروة، مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت، 2015.
17. بوتقنوشات مصطفى، المرأة العاملة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
18. تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
19. جابر عبد العزيز، المرأة في القرن 21 الهوية ومتغيرات العصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .
20. جغلول عبد القادر، المرأة الجزائرية، دار الحداثة، بيروت، 1983 .
21. الحاج بلقاسم، المرأة و مظاهر تغيير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، دار أسامة ، ط1، الجزائر ، 2013 .
22. حجاب نادية، المرأة العربية دعوة على التغيير ، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 1986.
23. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1986 .
24. الحيدري إبراهيم ،النظام الأبوي: إشكالية الجنس عند العرب، دار الساقى، بيروت، 2003 .
25. خلود السباعي، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول ، ط1، بيروت، 2011 .
26. دي بوفوار سيمون، الجنس الآخر، دار أسامة، ط1، بيروت، 1997 .
27. رجاء حسن خليفة، مسيرة المرأة في ظل الانتقاد، دار الفكر، بيروت، 2005 .
28. رشوان أحمد حسين عبد الحميد، علم إجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.
29. رعد محمود البرهاوي، المرأة في الحضارة الإسلامية، مركز البحوث و الدراسات الإسلامية، ط1، العراق، 2009 .
30. رفيقة سليم حمود، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة، 1997.
31. سامية حسن الساعاتي: الاختبار للزواج و التغيير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2002.
32. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1987 .

33. سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر في ربع قرن، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1981 .
34. سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1984.
35. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979 .
36. سهير كامل أحمد، شحاته. سليمان، محمد . تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007 .
37. السيد حنفي عوض، في علم الاجتماع النسوي، الحركات الراديكالية النسائية و تحديات العمل، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2013.
38. سيد صديق عبد الفتاح، الأم في الدين والأدب والتاريخ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011.
39. السيد علي أحمد الصوري، حقوق المرأة في القرآن الكريم، مكتبة العلوم والحكم، ط1، مصر، 2012 .
40. السيد محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988 .
41. شكري عليا وآخرون، المرأة في الريف و الحضر دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988 .
42. طاهر حداد، أمرأتنا في الشريعة والمجتمع، تقديم خالد محمد، موفم للنشر، الجزائر، 1992 .
43. عايدة سيف الدولة، النفس تشكو، و الجسم يعاني، دليل المرأة العربية في الصحة النفسية، نور جمعية المرأة العربية، ط1، مصر ، بدون تاريخ.
44. عبد الغني حمود، حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1991 .
45. عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشرييني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار - المرض - النفسي - المسؤوليات ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، بدون تاريخ.
46. عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع، دار النهضة، القاهرة، 1979.
47. عبد الهادي عباس، المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها، دار طلاس، الجزء 3، سوريا، 1987.
48. عزت الحجازي، المرأة العربية: هل تؤدي دورا في التنمية؟ ، الجامعة العراقية للعلوم الاجتماعية، بغداد، 1980 .
49. عصام نور، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
50. عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق، ط1، الأردن، 2009.

51. علي عبد الرازق جليبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991 .
52. عماد الدين وادي، السلوك الإجرامي عند المرأة، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
53. غارودي روجيه، في سبيل الارتقاء بالمرأة، ترجمة، جلال مطرجي، دار الأدب، بيروت، 1982.
54. غارودي روجيه، نقد مجتمع الذكور، تر: هزيب عبودي، دار الطليعة ، ط1، بيروت، 1982 .
55. غريب أحمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 .
56. فادية عمر الجيلاني، التوافق الاجتماعي للفتاة المتعلمة في الثقافة التقليدية المتغيرة، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.
57. فهمي القاطرجين ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1 ، بيروت، 2006 .
58. فهيمة شرف الدين، أصل واحد و صور كثيرة، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ، دار الفرابي، بيروت، ط2، 2002، 1.
59. فوزية عطية، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983.
60. كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجيا المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 .
61. لوويل محمد لمين، المركز القانوني للمرأة الجزائرية في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر ، 2004 .
62. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة : عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، مصر، 1960.
63. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التغيير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الكتاب الثاني عشر، القاهرة، بدون سنة.
64. محمد سعيد فرج، البناء الاجتماعي للشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 .
65. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء، ط1 الإسكندرية، 2007.
66. محمد عبده محجوب، المرأة والقيم في المجتمعات العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

67. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
68. المركز الديموغرافي بالقاهرة: "المرأة في مصر ديموجرافيا، إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا"، رقم 03، القاهرة، 2003.
69. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سوسيولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، ط9، القاهرة، 2015.
70. مصطفى عمر التير، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، ط1، القاهرة، 1981.
71. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، ط3، طرابلس، 1995.
72. مصطفى عوفي، خروج المرأة للعمل وأثرها على التماسك الأسري، دار الصفاء، الجزائر، 2001.
73. معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق، ط1، الأردن، 2000.
74. مفقودة صالح، المرأة في الرواية الجزائرية، دار الشروق، ط2، الجزائر، 2009.
75. منير مبركة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، رحلة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
76. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة، بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصب، الجزائر، 2004.
77. نوال السعداوي، المرأة والدين والأخلاق، دار الفكر، سوريا، 2000.
78. هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
79. هشام شرابي، " النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
80. هيفاء فوزي الكبرة، المرأة والتحول الاقتصادي والاجتماعي، دار طلاس للدراسات، ط1، سوريا، 1987.
81. هيلين فان وأخريات، المرأة العاملة، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، ط1، بيروت، 1983.
82. وضحي سيف الجهوري، النصف الخصب رؤية جديدة في قضايا المرأة، دار نينوي للدراسات، دمشق، 2011.
83. وليام أبراون، علم النفس الاجتماعي في الصناعة، ترجمة السيد محمد خير، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1978.
84. ياسر يوسف عبد المعطى، بحوث في علم الاجتماع المرأة في المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007.

ثالثا: المقالات ، التقارير،النشريات والقوانين:

85. بلقاسم بن زين، "المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور المرأة السياسات العمومية"،
المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 57-58، CRASC، الجزائر،
2012 .
86. ثريا التيجاني، "المرأة و العمل" مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر
2، الجزائر، العدد 22 ، ديسمبر 2013 .
87. حسين تومي، " الخصوبة و الأسرة تحول الإخصاب وأثره على بنية الأسرة الجزائرية للفترة
1992-2002" ، في التغيرات الاجتماعية، ج1، مجلة جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 2 ،
2006.
88. حياة غروية، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خلال سنتي 2008-2011 " مجلة دراسات
في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 ، العدد 27، 2015، ص ص115-
144.
89. حيدر خضر سليمان، "دوافع العمل لدى المرأة العاملة (دراسة ميدانية في جامعة الموصل)
"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد 14، العدد 4، الجزائر، 2008 .
90. عرابي عبد القادر وآخرون: " المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر " ، مركز دراسات
الوحدة العربية، ط1 بيروت، 1999.
91. عروس الزبير ، " الخلفية التاريخية و نضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في
الجزائر"، الجزائر، مجلة CIDDAF رقم 24 جانفي، مارس 2010.
92. علوط الباتول، المدلول السوسيو ثقافي لعمل المرأة في المؤسسة الإستشفائية الجزائرية
،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 14، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، (بدون تاريخ)
93. عمار بوضياف، "حقوق المرأة الجزائرية بين الإطار القانوني والواقع العملي"، الإتحاد
الوطني للمرأة التونسية، تونس، 2010 .
94. ماجد ملحم أبو حمدان: " طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب
في إتخاذ القرار داخل الأسرة"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد 27، 2011 .
95. مجموعة مؤلفين، "الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام"، سلسلة مركز دراسات
الأسرة، العدد 06 ، دار الكلمة، الجزائر 2012 .
96. محمد بومخلوف ، "تمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة إحصائية وتحليل نظري"، الملتقى
الثالث لعلم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
97. معن خليل عمر، " التمايز الجنسي والتنمية الاجتماعية"، مجلة الفكر الاقتصادي
والاجتماعي، الأردن، العدد 1، 1980 .

98. مقدود فريدة، "التطور التاريخي لمكانة المرأة الاجتماعية"، مركز جيل البحث العلمي، العدد 4، الجزائر، 2014 .
99. مولود مقداد، قانون الأسرة 1984، دار بلقيس، الجزائر، بدون تاريخ.
100. هدى رزيق: " دور المرأة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلدان العربية " سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 15، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2004 .
101. هالة مقصود، " حول المرأة العربية وحديات القرن الحادي والعشرين"، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 15، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2004 .
102. حول تشريعات العمل العمومية، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، مطبعة وزارة الشبيبة والرياضة، الجزائر، 1981.
103. المرأة الجزائرية واقع و معطيات الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، الجزائر.
104. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، 10 ديسمبر 1948 .
105. العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المعتمدين من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966 .
106. إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 .
107. المرسوم الرئاسي 08-426 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008 ، يتضمن رفع تحفظ الجزائر حول مادة 2/9 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 ، الجريدة الرسمية عدد 05، الصادرة 21 جانفي 2009 .
108. قانون رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية عدد 01، الصادرة في 14 جانفي 2012 .
109. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 39، نتائج 2000، الجزائر.
- رابعاً: الأطروحات و الرسائل الجامعية (غير منشورة):**
110. بن زياد مليكة، "عمل الزوجة و إنعكاساته على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجستير ، قسم علوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004 .
111. جمال معتوق، **وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن**، دراسة ميدانية بمدينة البلدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 1993. (غير منشورة) .
112. حجيبي حدة، "الحماية القانونية للمرأة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر، 2013-2014.
113. حورية سعدو، **الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الإستقلال**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع ، 1995.

114. رميشي ربيعة، "مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004-2005.
115. ضامر وليد عبد الرحمان "فكر تنمية المرأة في المجتمعات العربية، دراسة وضع المرأة العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006.
116. صباح عياشي، الاستقرار الأسري و علاقته بمقاييس التكافؤ و التكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008.
117. طاهر بوشلوش، "التحولات الاجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري"، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004.
118. ليليا بن سحنون، "مقاربة سوسولوجية لعلاقة الأخ بالأخت في الأسرة الجزائرية" رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007.
119. محمد شعبي، "خروج المرأة للعمل وعلاقاته بجنوح الأحداث"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009.
120. نادية فرحات، "خروج المرأة للعمل وأثره على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002.
121. وفاء محمد إبراهيم حسن فحجان، المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.

II. المراجع باللغة الفرنسية :

- 123-André Michel, Sociologies de la famille, éd PUF, Paris, 1972.
- 124-Abrous Dahbia, L'honneur face au travail des femmes en Algérie, Histoire perspective méditerranéenne, édition l'harmattan, Paris, 1989.
- 125-Allia khadidja, « Femmes diplômées et secteur d'activité en Algérie », Cahier du CREAD, N°74, 2005, PP61-72.
- 126-Aroua Ahmed, L'Islam et la morale des sexes, éd ENL, Alger, 1990
- 127-Azadeh kian Thiébaut et Marie Ladier Foudadi, famille et mutations sociopolitiques, L'approche culturaliste à l'épreuve, éd Maison des sciences de l'homme, France, 2005.
- 128-Benatia Farouk, Le travail Féminin en Algérie, éd SNED, Alger, SD.
- 129-Benoune Mahfoud, Les Algériennes, victimes de la société néo-patriarcal, éd Marimour, Alger, 1999.
- 130-Boutefnouchet Mustapha, la Famille Algérienne, éd SNED, Alger, 1982.
- 131-Boutefnouchet Mustapha, Système social et changement social en Algérie, éd SNED, Alger, 1983.

- 132-Bovrillo Daniel , **Lutter contre les Discriminations**, éd la découverte, paris XIII,2003 ,CASBAH ,2002.
- 133-Benkhelil Rachida, **Réflexion sur les Structures Familiales, Définition et Reproduction Sociodémographique**, éd OPU, Alger,1982.
- 134 -Bessis Sophis, **Les arabes, les femmes la liberté**, éd Albin Michel, Paris, 2007.
- 135-Brousse. C, la répartition du travail domestique entre conjoit, reste très largement spécialisé et inégale,France portrait social,ed **Insée**,1999.
- 136- Delacroix Catherine, **Espoirs et Réalités de la Femme Arabe (Algérie- Egypte)** Ed l'Harmattan, Parie, 1986.
- 137-Chabaud Rychter D et AL, « Travail domestique, travail salarié et temps quotidien », in les femmes et la question du travail, ed Pull , **CNRS** , Lyon,1984.
- 138-Denieuil Pière, **Femme Entreprise en Tunisie, Essai sur les cultures du travail féminin**, éd Harmattan, 2005.
- 139- Dujardin Lacoste Camille, **Des Meres contre les femmes, Maternité et Patriarcat au Magreb**, ed la Découverte, Parie 1985 .
- 140-Denouni Hadjira et benchiekh hocine, **Evolution des rapports entre époux**, Ed Dehleb, Alger 1998.
- 141-Gystave Nicolas Fisher,**Les concepts Fondamentaux de la psychologie social**, Dimond, Parie,2005.
- 142-Merabtine Doria , **Thèse de doctorat d'état**, Femme et travail, Identité et représentation de soi, département psychologie et des sciences de l'éducation, université d'Alger, 2003-2004 .
- 143-Haddad Tahar, **Notre femme la législation islamique et la société**, éd, ANEP, 2005.
- 144-Jean Michel Morin, **Précies de Sociologie**,ed Nathon,paris ,1996 .
- 145-Khoudja Souad, **les Algériennes du quotidien**, éd ENAL, Alger, 1985.
- 146 - Khoudja Souad, **Nous les Algériennes** (la grande solitude) ,éd
- 147-Lalami Feriel, **Les Algériennes contre le code de la famille, la lutte pour l'égalité**, presse de sciences po, 2012.
- 148 -Rahou Yamina « femme et Integration Socioéconomique : Resultats d'Enquêtes » **Livre des Conclusions du Premier Forum sur la Femme Rurale en Algérie et du Congres Femme Rurale au Mghreb**, 2011.[http://CERAI.Org/Files/uploads / primer...\(Algérie-Egypte\)](http://CERAI.Org/Files/uploads / primer...(Algérie-Egypte)), Ed l'Hamathan , Parie,1986.
- 149-Gattegno Hervé, Sefati Anne Cecile, **Femme au pouvoir**,éd stock, 2007.
- 150-Kouachi Ali, **Famille femmes et contraception**, éd CENEAP, Alger, 1992.
- 151- Le Bras Jean-Philippe» , La réforme du code de la famille au Maroc et en Algérie : quelles avancées pour la démocratie ? », **Critique internationale**, n° 37, 2007.
- 152- Borrmans Maurice, **Statut Personnel et Famille au Maghreb de 1940 à Nos Jours** ,éd Mouton ,Paris, la haye ,1977.

153-Minces Julliette, **LA femme dans le monde arabe**, éd Mazarine, Paris, 1980.

154-M'rabet Fadela, **La femme Algérienne**, éd Maspero, Paris, 1969.

155-Oumeima Mahmoud, « L'organisation sociale des taches domestiques dans le couple selon l'approche genre » **cahier des Crasc**, N°29, Oran, Algerie, 2014.

156-Prouvost Lucie et Charfi Mohamed, **Femmes d'Algérie, Société et Citoyenneté**, éd Casbah, 2002.

157-Rebzani Mohamed, **La vie familiale des Algériennes salariées**, éd L'Harmattan, Paris, 1997.

159- Roy Delphine, « Le travail domestique 60 milliard d'heures 2010 » **INSEE**, N°1423 Novembre 2012 .

158-Serfati Anne Cecile, **Etre femme au travail**, éd Odile Jacob, 2013.

159-Saadi Noureddine, **La femme et la loi en Algérie**, éd Bouchene, Alger, 1991.

160-Thierry vincent, **L'indifférence des sexes**, éd Arcane- érés, Paris, 2000.

161-Vuldeveld Hélène, **Femmes Algérienne à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance**, éd OPU, Alger, 1980.

مواقع إلكترونية:

164-**Psychology.sudanfornums.net**

"دراسة عبادة مديحة أحمد و أبو دوح خالد كاظم، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية، محافظة سوهاج، جامعة سوهاج، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، مركز قضايا المرأة المصرية".

165-**WWW.CIDDEF.DZ.COM** : « Etat des lieux de la discrimination, discrimination à l'égard des femmes en Algérie ».

166-**Jeansjauras.over-blog.fr**, Denis cush " l'homme marginal" .

167-**http://WWW/ ipu.org/ Wmn/F**

168-**http://WWW. Interieur.gov.dz**

169-**WWW .CNES.DZ**

170-**Psychology.sudanfornums.net**